

د. سعاد الصباح

---

أوراق في  
الاقتصاد السياسي  
الدولي  
(١)



دار سعاد الصباح

د. سعاد الصباح

**أوراق في  
الاقتصاد السياسي الدولي  
(١)**



دار سعاد الصباح

---

الطبعة الأولى  
تشرين / أكتوبر ٢٠٠٦

رقم الإيداع، 2006 / 371  
ردمك، 99906-2-014-8

---

د. سعاد الصباح

**أوراق في  
الاقتصاد السياسي الدولي  
(١)**



دار سعاد الصباح



جميع حقوق النشر محفوظة

---



## كلمة أولى

ما كاد القرن التاسع عشر يطل على العالم حتى بدأ الاقتصاد يأخذ مكانته عاملاً أول في حياة الشعوب .

لقد انتهى عصر سيادة الشأن الروحي والقيمي على الإنسان ، وأصبح الاقتصاد هو الزيت المحرك لماكينه البشرية ، وأصبح البحث في مكونات الاقتصاد وعناصره أمراً مثيراً للبحث والحوار ، مولدأً لنظريات متكاملة في محاولة فهم الكون والحياة والإنسان . ولعل ظهور الماركسية ، في أساسها الاقتصادي ، أكبر شاهد على التحول الذي أصاب الفكر الإنساني وبدأ يشكل وجهاً جديداً له ، نقبله أو نرفضه ، ولكننا لا نستطيع تجاهله أو إغائه .

إذن أصبح الاقتصاد محوراً فكرياً وبحثياً وامتد تأثير نظرياته ، على تعددها ، إلى الدخول في صلب مكونات الحياة . وقد اخترت ، بكامل الوعي لدور الاقتصاد في بناء حياتنا ، الاقتصاد علماً للدراسة في جامعة القاهرة ، ومن بعدها في جامعة ساري غيلفورد البريطانية حيث أنهيت مشواري العلمي .

ومنذ ذلك الوقت تركز اهتمامي على البحث الاقتصادي وتسجيل رؤيتي للأحداث الاقتصادية ، ومحاولة استقراء المستقبل من خلالها . لقد حضرت عشرات المؤتمرات الاقتصادية على مختلف

عناوينها، نطقاً ومالاً وتخطيطاً، وقدمت مساهمات جادة وجديدة في تلك المؤتمرات والندوات، وحظي عالم الاقتصاد بالقسط الأكبر من همومي الذهنية، فكانت هذه المقالات على مدى عشرين عاماً ونيّف .

وهذه الحصيلة التي تمكنت من اختيار بعض أوراقها المنشورة في الصحف والمجلات الكويتية: «الوطن»، «الأبناء»، «القبس» و«الشراع» البيرونية هي بعض ما قدمت من تصورات بحثية محكومة بقوانين الاقتصاد وأدوات فهمه، ومقرونة بتأكيد الحرص على توظيف الفكر الاقتصادي في خدمة الوطن والإنسان. إنني أؤمن بأن كل عمل نوّديه، بالممارسة أو بالفكر أو بالتعبير، يجب أن تكون غايته تحسين الحياة ونقلها نحو أفق أفضل للإنسان .

وإذا كنت أضع هذه التجربة أمام المختصين والقراء، فلأن حصاد السنين التي تمضي، يمكن أن نقطف بعض بذوره الصالحة لتكون نواة مستقبلية معطاء . على هذا الأساس كانت الكتابة أصلاً، ومن أجل الغاية الكبيرة يكون النشر .

سعاد محمد الصباح

## التصميم.. أخرج بريطانيا من أزمتها الاقتصادية

شارفت الانتخابات البريطانية على الانتهاء ، وكل الدلائل تشير إلى أن حزب المحافظين برئاسة مارغريت تاتشر سيكتسح ويحقق انتصاراً لا مثيل له منذ الحرب العالمية الثانية . ويكاد يكون هناك اتفاق أن الشعبية التي اكتسبتها الحكومة البريطانية قائمة على أسس حقيقية . ولأول مرة فإن الناخب الإنكليزي يرى أن الحكومة قد حققت إنجازات حقيقية وليست وهمية وأن الاقتصاد الإنكليزي ، بل دور بريطانيا كدولة ، ينتظر مستقبلاً زاهراً . ونظرة سريعة على ما تم تحقيقه في خلال أربع سنوات نستطيع تقييم المنجزات التي تمت خلال هذه الفترة القصيرة ..

لقد بدأت مارغريت تاتشر حكمها في فترة كان الاقتصاد البريطاني يعاني فيها من مشاكل كثيرة .. فالصناعة في تدهور ، والإنتاج الكلي في تدهور ، والتضخم مرتفع يتمثل في زيادة سنوية في الأسعار وصلت إلى ما يزيد عن ٢٠٪ ، ونقابات العمال تصل وتجول ، وميزان المدفوعات في حالة عجز ، والخدمات في تدهور والبطالة في ارتفاع مستمر ، والمؤسسات المؤمة كالسكك الحديدية والطيران والكهرباء والغاز والهاتف وصناعة الحديد والصلب واستخراج الفحم كلها تعاني إما عجزاً كبيراً أو في حالة اضطراب ، والإنفاق الحكومي في تسيب .

ومركز بريطانيا السياسي يعكس الوضع الاقتصادي حيث توفي دورها السياسي بصورة ملموسة . . والأهم من ذلك هو شيوع روح عدم الجدية وعدم الاكتراث وفقدان الثقة والأمل بالمستقبل ، والواقع أن حالة بريطانيا في تلك الفترة ، أي قبل حكومة تاتشر ، في حالة تدهور منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بعد أن فقدت مركزها السياسي تدريجياً ، وأصبحت من الدول التي ليس بيدها الحل . .

تميزت الفترة ما بعد الحرب بغض النظر عن هوية الحكومة ، سواء كانت من المحافظين أو العمال ، بأنها فترة اتسمت السياسة الاقتصادية فيها بالتخبط وقصر النظر .

ففي الوقت الذي قامت فيه دول أوروبا بتكثيف الاستثمار لإعادة البناء الاقتصادي أو تجديد وسائل الإنتاج وإدخال التكنولوجيا الحديثة ، نجد أن الصناعة البريطانية استمرت على ما هي عليه واستمر الاستثمار في الانخفاض تدريجياً ، وبدلاً من تطبيق التكنولوجيا الحديثة ، والكثير منها كان مصدره اختراعات بريطانيا ، فإن الاختراعات لم تجد التشجيع والحوافز المالية للتطبيق ، وكانت النتيجة أن هاجرت هذه الاختراعات إلى كل من اليابان والولايات المتحدة وظلت الصناعة البريطانية حبيسة الوسائل التقليدية ففقدت قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية وأصبحت المنتجات البريطانية في بعض الأحيان رديئة من حيث النوعية ، وغالية نسبياً من حيث التكلفة ، فانخفض نصيب بريطانيا من التجارة الدولية .

أما السياسة الداخلية فتميزت بالتردد وقصر النظر ، فالسياسة المالية والنقدية للحكومات البريطانية اعتمدت أسلوب الحركة والتوقف (Stop - GO) فكلما قربت الانتخابات انخفضت الضرائب وازدادت السيولة فيتسبب الإنفاق الحكومي وتبدأ حركة مصطنعة في الاقتصاد ، وبعد الانتخابات تنقلب الآية ، ففي مواجهة التضخم والعجز في الميزان التجاري تبدأ مرحلة الانكماش ، تزداد الضرائب ، تنخفض السيولة وتظهر البطالة ، ويشيع جو عدم الثقة ، وينعكس ذلك على سعر الجنيه الاسترليني في الأسواق العالمية . وتبدو صورة الحكومة مهزوزة في مواجهة الأزمة فتبدأ باتخاذ إجراءات عاجلة ، مثل تخفيض سعر العملة بغرض تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات ، ولكن في مواجهة قطاع صناعي غير قادر ، يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار ، ومن ثم تستمر الحلقة المفرغة . كذلك تميزت هذه الفترة بازدياد نفوذ نقابات العمال حتى وصل الأمر في أوائل السبعينات إلى أن نقابة عمال الفحم كانت السبب الرئيس وراء إسقاط حكومة إدوارد هيث . وبالطبع نجم عن ذلك اختلال جوهري في هيكل الدخل فازدادت نسبة الأجور والمرتبات ، بما لا يتناسب مع الزيادة في الإنتاجية التي اتسمت بالانخفاض ، وقلّت نسبة الربح والريع ، بما يعني ذلك من انعدام حوافز الاستثمار والابتكار . وزيادة الأجور اعتماداً على قوة نقابات العمال أدت إلى تضخم التكلفة ، مما أدى إلى ارتفاع كبير في نفقات المعيشة وانخفاض الدخل الحقيقية ، وانخفاض الصادرات . إلخ ، وفشلت كل محاولات سياسات

الدخول والأسعار Price and Income Policy فكل محاولة لضبط الارتفاع في الدخل وربطها بالإنتاجية ، ومن ثم محاولات التحكم في الأسعار نجحت لفترة قصيرة ثم تلا ذلك الانفجار . فحالما تنتهي فترة سياسة الدخل والأسعار تندفع النقابات ومراكز القوة الاقتصادية لتحقيق مكاسب كبيرة ، لتعويض فترة التحكم في الدخل والأسعار ، وتهدد بالإضرابات حتى تحقق أهدافها .

أما بالنسبة للصناعات المؤممة مثل «صناعات النفع العام» والصناعات الأساسية كالحديد والصلب والفحم ، فلقد عانت من تكرار التأميم ورفع التأميم ، وعدم وجود ضوابط مالية ، واستمرار تعرضها للإضرابات وانخفاض الإنتاجية ، وتدهور جودة منتجاتها وخدماتها ، وبما زاد من ذلك استعداد الدولة من خلال الميزانية لسد العجز وإعطاء المنح ، وإلغاء القروض . . إلخ . وأكبر مثل على سياسة التخبط في القرارات ما حدث لصناعات السيارات ، فمهزلة «بريتش ليلاند البريطانية للسيارات» دليل على ذلك ، إذ أصبح نصيب الشركة من سوق السيارات لا يزيد عن ١٦٪ واكتسحت السيارات اليابانية والفرنسية والألمانية الأسواق البريطانية ، وكذلك ما حدث بالنسبة لتبني حكومة العمال وتدعيمها لشركة ديولوريان للسيارات في إيرلندا التي ظهرت بعد ذلك أنها من أكبر عمليات النصب .

ودخلت بريطانيا عصر النفط وكان من المتوقع أن يمثل ذلك حلاً لكافة مشاكلها ، إذ أن النفط قد غطى احتياجات السوق المحلي في



البداية ، مما نجم عنه تخفيض الواردات النفطية ، التي كانت تمثل عبئاً على الميزان التجاري . ومن ثم دخلت بريطانيا السوق العالمية كدولة مصدرة للنفط ومع ذلك لم تستطع الحكومات المتتالية أن تحل من مشاكل بريطانيا الاقتصادية المزمنة ، فبدلاً من أن يستخدم عائد النفط في الاستثمار الحقيقي لتجديد وتحديث الصناعة البريطانية استخدم جزء كبير من هذه العائدات في تغطية إعانات البطالة ، ومن ثم الاستهلاك بدلاً من الاستثمار . ولقد أحدث نمو القطاع النفطي آثاراً عكسية على الاقتصاد البريطاني وخاصة على القطاع الصناعي . فلقد أدت زيادة الصادرات النفطية إلى ارتفاع سعر الجنيه الاسترليني في فترة معينة مما أدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية في الأسواق الخارجية ، فقل الطلب عليها . وفي الوقت نفسه أدى النمو المطرد والسريع في القطاع النفطي إلى امتصاص جزء كبير من رأس المال المتاح للصناعة والعمالة النادرة . وكل ذلك أدى في النهاية إلى تدهور الصناعة البريطانية لعدم وجود سياسة واضحة ، حتى أصبح الأمر يتعلق بكيفية إعادة الدخول في عصر التصنيع من جديد .

ومنذ بداية السبعينات عانت بريطانيا من مشكلتين هما البطالة والتضخم ، وبالرغم من أن النظرة الاقتصادية عادة ما تربط التضخم بالعمالة شبه الكاملة والعكس صحيح . . . فإن بريطانيا عانت ولفترة عشر سنوات تقريباً من مشكلتين لم يكن من المفروض نظرياً تلازمهما ، حتى أنه بدأت تظهر نظريات جديدة تسمى بنظريات

«الركود التضخمي Stag & Pation» وكان من رأي حزب المحافظين برئاسة «تاتشر» أن السبب الرئيس وراء هذا الركود التضخمي ، أي الكساد والبطالة المصحوبين بالتضخم هو التسبب النقدي وعدم انضباط السيولة النقدية وارتباطها بالإنتاج . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الحكومات البريطانية ما بعد الحرب لم تتسم بالحزم والتصميم ، ومن ثم فإن التسبب النقدي المصحوب بضعف دور الحكومة كان من الضروري أن يؤدي إلى التضخم . واستمرار التضخم لفترة طويلة يعني ضعف المنافسة وفقدان الأسواق . ومع مبالغة نقابات العمال في الأجور والمزايا كان من الطبيعي أن تزداد نسبة الإفلاس في الصناعات ومن ثم البطالة . والتسبب المالي المتمثل في ارتفاع مستوى إعانات البطالة أدى إلى تقليل الحوافز بالنسبة للعمل وقتل الابتكار لدى الفرد ، وأصبح الفارق بسيطاً بين دخل الشخص الذي يعمل والذي لا يعمل ولكنه يعاني قليلاً حتى تفشت البطالة ، ودخلت مارغريت تاتشر . . الانتخابات سنة ١٩٧٩ ، ببرامج يعتمد أساساً على ضرورة اتباع سياسة نقدية متزنة ، مرتبطة بالإنتاج ليست متسببة أو متزمنة مع ضرورة أن تكون الحكومة هي التي تحكم بحزم ويتصميم ومصصلحة الشعب البريطاني بأسره ، وليست لمصلحة حزب أو مجموعة .

والفكرة هي أن ضبط السياسة النقدية ، وتخفيض الإنفاق الحكومي وترشيده سيؤديان في النهاية إلى تخفيض التضخم ، وفي

تلك المرحلة من المتوقع أن تزداد البطالة ، إذ في مواجهة الانضباط النقدي فإن الشركات والمؤسسات ذات الإنتاجية المنخفضة ستتخلص من كل أوجه التسيب وتواجه مرحلة صحية جديدة . كذلك فإن ترشيد الإنفاق الحكومي والقضاء على البطالة المقنعة في الجهاز الحكومي ، وأيضاً إلغاء الإعانات والمنح والقروض للصناعات المؤممة سيدفعها في النهاية إلى رفع إنتاجيتها وتحسين خدماتها ، ويؤدي القضاء على التضخم في المرحلة الأولى واستمرار الاستقرار الاقتصادي إلى شيوع جو من الثقة في مستقبل الاقتصاد القومي ، وهنا تظهر أهمية السياسة المالية ، فمع انخفاض الإنفاق الحكومي ووجود استقرار اقتصادي وثقة بالسياسة الاقتصادية يصبح في الإمكان تخفيض الضرائب ومن ثم تشجيع الحافز على الاستثمار فالإنتاج فالعمالة . ويبدأ الانتعاش الاقتصادي القائم على الإنتاج الحقيقي ، وهكذا فقد استطاعت في خلال أربع سنوات أن تحقق (تاتشر) المرحلة الأولى من خطتها فانخفض التضخم إلى أقل مستوى منذ ما يزيد عن ١٥ سنة - وصل في بعض الأحيان إلى ما يقرب من ٢٥٪ سنوياً - إلى نسبة تقل عن ٤٪ ، والغريب أنها تعتبر أن هذه النسبة عالية ، وتهدف في برنامج الانتخاب التالي إلى تخفيض هذه النسبة إذا ما عادت حكومتها للحكم . . حقيقي أن البطالة زادت ، وهو أمر متوقع كما أشرت ، ولكن هناك دلائل على تحسن إنتاجية الصناعة البريطانية ، وشيوع درجة كبيرة من الثقة ، مما يؤدي في الأجل الطويل إلى امتصاص البطالة والانتعاش الاقتصادي . ولقد كانت سياستها

فيما يتعلق بالتصميم والحزم متناسقة في كافة المجالات ففي الداخل انعدمت ضغوط نقابات العمال وازداد تطبيق القانون ، وتحسن الوضع المالي للشركات المؤتممة ، وتم حل أو بيع تلك الأنشطة الاقتصادية الخاسرة التي كانت تشكل عبئاً على الاقتصاد ، وفي السياسة الخارجية كانت مواقفها واضحة وصريحة متناسقة مع سياستها الداخلية من حيث التصميم والجوهر .

أما سياستها النفطية فاتسمت بالجدية ، وبعد النظر حتى أن بريطانيا التي عانت في سنة ١٩٧٣ نتيجة للأزمة النفطية إلى الحد من اقتصار العمل على ثلاثة أيام في الأسبوع ، انقلب الحال وأصبح لبريطانيا صوت مسموع الآن ، بل إن نجاح مؤتمر أوبك الأخير واستقرار السوق النفطي اعتمد إلى حد ما على سياسة بريطانيا النفطية .

#### وماذا عن الكويت؟؟؟

أوجه التشابه بين وضع بريطانيا قبل سنة ١٩٧٩ ووضع الكويت حتى الآن متشابه إلى حد ما .

فسياسة الحركة والتوقف (Stop - Go) وزيادة السيولة ونقص السيولة ، وانعدام فعالية السياسة النقدية ، والتسيب المالي والازدياد المطرد في الإنفاق الحكومي والتأثير الطاعغي المعاكس للقطاع النفطي على القطاعات الأخرى ، والبطالة المقنعة في الجهاز الحكومي

التصميم.. أخرج بريطانيا من أزمتها الاقتصادية ————— ١٧

وانخفاض الإنتاجية بصفة عامة وعدم وجود حافز وظهور الشعور بعدم الاكتراث .

فمتى سنبدأ يا ترى بسياسة نقدية ومالية متزنة . . تحقق أهداف الاقتصاد الكويتي؟ .

ومتى نبدأ يا ترى بسياسة حازمة واضحة . . قائمة على التصميم وعدم التهاون في مصلحة الكويت؟

عسى أن تكون ما حققته بريطانيا في سنوات قليلة حافزاً لنا للدخول في مرحلة عصر ما بعد النفط . . !

\*\*\*

## عالم النفط اليومي.. عواصف وأخطار

مرت عشر سنوات على أزمة النفط . . ففي أكتوبر سنة ١٩٧٣ قررت الدول العربية المصدرة للنفط أن تفرض حظراً على تصديره إلى الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية ، كذلك أعلنت منظمة الأوبك أول قراراتها ، وهو أن تحديد الأسعار سيكون من اختصاصها وحدها ورفعت سعر برميل النفط القياسي ٧٠٪ ليصل إلى (١٢ ، ٥) دولار للبرميل الواحد . في خلال هذه السنوات العشر حدثت تغيرات جذرية كبيرة في الصناعة النفطية بصورة عامة ، وفيما يتعلق بدور منظمة الأوبك وشركات النفط العالمية ، والدول الصناعية المستهلكة للنفط بصفة خاصة . ولقد بدا في ذلك الوقت وكأننا على وشك أن ندخل عالماً جديداً مليئاً بالتوازنات الجديدة ، فقد كان من المتوقع أن يتحسن وضع دول العالم الثالث المنتجة للمواد الأولية وعلى حساب الدول الصناعية ، عالم جديد تتغير فيه العوامل المؤثرة على أسواق النفط والطاقة ، وتصبح فيه قوانين العرض والطلب خاضعة لأسس اقتصادية جديدة تسيطر عليها القوى المؤثرة على الموارد المحدودة والقابلة للنفاذ ، عالم ستتحكم فيه سياسة ترشيد الاستهلاك واللامركزية ، وأهم من ذلك تتغير فيه موازين القوى ولصالح الدول العربية ، غير أن هذه التوقعات لم تحدث ، فلقد ازداد وضع العالم الثالث سوءاً وتحسن الوضع النسبي للدول الصناعية ، وازدادت الدول النامية فقراً بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام بوجه عام ، وكان ارتفاع

أسعار النفط الخام سبباً في زيادة فقر الدول النامية . ومن الغريب أن الدول المستوردة للنفط التي كان من المتوقع لها أن تعاني من الضائقة بسبب ارتفاع الأسعار قد تحسن وضعها نسبياً كاليابان وألمانيا ، أما بريطانيا فكان من المتوقع أن يتحسن وضعها الاقتصادي بسبب إنتاجها وتصديرها للنفط ، إلا أن وضعها بقي على حاله واستمر التدهور الاقتصادي فيها حتى عهد قريب . وبدلاً من أن تزداد قوة العرب كما كان متوقفاً حدث العكس ، فقد أصبحت إسرائيل أكبر قوة في الشرق الأوسط .

وبالرغم من هذه التغيرات فإن عديداً من المعالم الرئيسة للطاقة استمرت على حالها ، فلم تظهر اكتشافات نفطية كبيرة في السنوات العشر الأخيرة تغير من الصورة التي كانت عليها في عام ١٩٧٣ . ففي الواقع فإن الاكتشافات لم تتم بمعدل أسرع من الاستهلاك ، والأسعار لم تنخفض إلى حد يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات بصورة جذرية بالنسبة لدول العالم الثالث ، كما كان متوقفاً ، بل إن العكس هو الصحيح ، إذ كانت هناك آمال كبيرة في أن تحدث اكتشافات جذرية في عالم الطاقة البديلة واكتشافات تكنولوجيا تقدم طاقة بديلة ورخيصة ومتجددة ، غير أن هذه الآمال مازالت بعيدة المنال ، وبالرغم من تحقيق إنجازات كبيرة في هذا المجال . فإن مشكلة الطاقة لم تختف كلياً في الواقع ، لكن أبعادها تضاءلت إذا قورنت بالآزمات الكبرى التي يواجهها العالم اليوم ، كمشكلة أكبر وأخطر

كساد اقتصادي شهده العالم في تاريخه المعاصر ، ومشكلة البطالة الحادة ، والتغيرات الهيكلية في النظام المالي العالمي التي ترجع إلى حد ما إلى سلسلة الأزمات المتكررة في الفترة ما بين (١٩٧٣ - ١٩٧٩) والتي تتعلق بالنفط .

وملامح الصناعة النفطية الحالية يمكن تلخيصها في عدة نقاط :

١ - إن دور شركات النفط العالمية قد تغير جذرياً فبينما كانت «الأخوات السبع» تملك في عام ١٩٧٢ ما يزيد عن نصف احتياطيات النفط خارج العالم غير الشيوعي ، وكانت تنتج أكثر من ثلثي النفط الخام ، وما يزيد على ٦٠٪ من المنتجات النفطية المكررة ، أصبحت هذه الشركات تملك في عام ١٩٨٢ أقل من عشر الاحتياطيات النفطية ، وتنتج أقل من خمس النفط الخام ، ومع ذلك استمرت بالاحتفاظ بمركزها القوي في أسواق المنتجات النفطية فهي مازالت مسؤولة عن حوالي ٤٠٪ من حجم التداول في المنتجات النفطية ، بالرغم من استمرار الانخفاض في الطلب العالمي .

٢ - هناك عدة أسباب تؤكد أن صناعة التكرير والتسويق ستزداد فيها درجة المنافسة في المستقبل ، فالتوقعات فيما يتعلق بحدوث زيادة كبيرة في الطلب على النفط من قبل الدول الصناعية تكاد تكون معدومة ، فالانتعاش الاقتصادي المتوقع لن يؤدي إلى زيادة في الطلب أكثر من ٢ - ٢٪ زيادة على مستويات عام ١٩٨٣ والتي



تتراوح ما بين (٤٥ - ٤٦) مليون برميل يومياً . بل إن البعض يتوقع حدوث انخفاض في الطلب في أوروبا الغربية . ولما كانت المصافي تعمل بطاقة أقل من ٧٠٪ فمن المتوقع أن تزداد المنافسة بين الشركات للمحافظة على وضعها في السوق ، ومن ناحية أخرى فإن تناقص أرباح الشركات في مجال إنتاج النفط مستمر ، ومن المتوقع أن تركز هذه الشركات مجهوداتها على التكرير ، غير أن المجال هنا محدود للغاية ، وتحاول الشركات ترشيد إنفاقها والتخلص من المصافي غير المربحة ، ففي الفترة ما بين عامي ١٩٨٠ - ١٩٨٣ خفضت شركة «بريتش بتروليوم» طاقتها من التكرير حوالي ٣٠٪ في أوروبا ، وشركة «شل» ١٩٪ وشركة «موبيل» ١٦٪ وشركة «أكسون» ١١٪ وباقي الصناعة النفطية الأوروبية حوالي ٩٪ . أما في أمريكا فقد خفضت شركة «أكسون» في الفترة نفسها حوالي ١٠٪ ، وشركة «تاكسيكو» ١٢٪ وشركة «أركو» ٢١٪ وموبيل ٦٪ ، والصناعة النفطية الأمريكية بصفة عامة حوالي ٦٪ ، ومن المتوقع أن تحدث تخفيضات كبيرة في هذا العام حوالي ٦٪ ، كذلك فالشركات مستمرة في إغلاق محطات البنزين غير المربحة ، ففي أمريكا انسحبت شركة «غولف» تقريباً من الساحل الغربي والغربي الأوسط ، وشركة «تاكسيكو» انسحبت من جبال الروكي والغرب الأوسط ، وشركة «أمكو» ضربت الرقم القياسي عام ١٩٨٢ في إغلاق محطات البنزين في إحدى عشرة ولاية أمريكية .

وشركتنا «سوكل وغالف» انسحبت نهائياً من صناعة التكرير في أوروبا هذا العام حيث كانت مصافيهما تعمل بطاقة أقل من ٦٠٪ وتخلصتا من هذا النشاط غير المربح بالبيع . وهناك مصدر آخر خطير للمنافسة في أسواق المنتجات النفطية حيث تعتزم الدول العربية العشر في منظمة الأوبك مضاعفة طاقتها من التكرير . وبالرغم من أن بعض هذه المشروعات من المحتمل لها أن تؤجل نظراً لانخفاض العائدات النفطية ، إلا أنها في النهاية ستمثل منافسة قوية للشركات الكبرى وخاصة في أسواق جنوب شرقي آسيا .

٣- إن وضع منظمة الأوبك مازال محفوفاً بالمخاطر ، رغم النجاح المحدود لمؤتمر لندن الأخير ، فالطلب العالمي مستمر في الانخفاض ، وإنتاج الدول المنافسة لمنظمة الأوبك مستمر في التزايد ، والطاقة البديلة تمثل منافسة قوية لمنتجات النفط الثقيل ، واحتمالات الانقسام بين أعضاء المنظمة مازالت واردة وليست وقتية ، ودور السوق الحر يزداد قوة . فبعد أن كان حجم التداول في السوق الحر لا يزيد عن ٥٪ في العالم الحر في عام ١٩٧٢ - ١٩٧٣ أصبح حجم التداول عام ٨٢ - ٨٣ يزيد عن ٢٠٪ ويصل في بعض الأحيان إلى ٤٠٪ . . وهناك ظاهرة جديدة وهي أن دول منظمة الأوبك بدأت تتعامل علنياً في السوق الحر ، وعلى سبيل المثال شركة «نوروك» السعودية الحكومية .

والأسواق المستقبلية تلعب دوراً مهماً في تقليل الأهمية النسبية لل عقود طويلة الأجل ، ومن ثم قدرة منظمة الأوبك على التحكم بالأسعار ، فإذا أضفنا إلى ذلك عدم الاستقرار السياسي والحرب الإيرانية - العراقية والوضع في المشرق العربي وخصوصاً تعقد المشكلة اللبنانية فإن وضع منظمة الأوبك يبدو محفوظاً بالمخاطر .

ولقد انعكس ذلك التغير في الأوضاع النفطية على الهيكل المالي العالمي ، فدول النفط تعاني حالياً من انخفاض في إيراداتها بصورة لا تمكنها من تمويل خططها التنموية الطموحة ، ودول العالم الثالث تعاني من عجز في ميزان المدفوعات ، وهناك أيضاً عديد من الدول تواجه حالات إفلاس فعلية ، والنظام المصرفي ، نتيجة لتراكم الديون ، يمر بأزمة خطيرة ، واحتمالات إفلاس بعض البنوك احتمال وارد ، كل ذلك في إطار جو سياسي عالمي يتسم بالتوتر الشديد .

فماذا يا ترى يحمل المستقبل في طياته؟؟

وكيف ستواجه دول الخليج بصفة خاصة ، ما يبدو في الأفق من عواصف وأخطار؟؟ .

\*\*\*

## ١ - الاقتصاد والسياسة في عالم اليوم

قد يبدو من هذا العنوان أنني أود الكتابة في موضوع معروف ، فالتلازم بين السياسة والاقتصاد أمر لا يحتاج إلى شرح أو تفصيل فالحرية السياسية تتلازم في غالبية الأحوال مع الحرية الاقتصادية ، والدكتاتوريات السياسية لا تستطيع البقاء والاستمرار في مناخ اقتصادي حر . وعلى المستوى العلمي فإن أي تفهم دقيق للنظرية الاقتصادية في كافة فروعها لا يمكن أن يعطي صورة مقنعة عن الكيفية التي تتحرك فيها العجلة الاقتصادية ما لم يتناول الباحث الإطار والخلفية السياسية . وأحداث العالم ، صغيرة كانت أو كبيرة ، تشابك فيها العوامل الاقتصادية والسياسية تشابكاً يصعب معه الفصل بين السياسة والاقتصاد ، فقد تكون بداية المشكلة اقتصادية ولكن سرعان ما تأخذ مساراً سياسياً ، ومن ثم تكتسب في النهاية طابعاً خاصاً ذا صبغة اقتصادية سياسية . وقد يكون الحل المطلوب سهلاً وبسيطاً فتمده مفاهيم النظرية الاقتصادية ، وخاصة ذلك الجانب الذي يتناول السياسة الاقتصادية .

ولكن سرعان ما يكشف منفذو السياسة أنه بالرغم من سهولة العلاج ووضوحه فقد يتعذر التطبيق ، نظراً لما قد ينجم عنه من ردود فعل سياسية قد تصل إلى حد تهديد كيان الدولة واستقرارها . والأمثلة هنا كثيرة فمثلاً لو أخذنا أموراً تتعلق بمواضيع جافة وإن

كانت مهمة كتحقيق توازن في ميزانية الدولة ، ومكافحة التضخم ، وتحقيق انضباط في ميزان المدفوعات ، مما يتطلب منطقياً اتخاذ إجراءات لترشيده الإنفاق الحكومي ، بما يعني تخفيض المعونات أو إلغاءها وفرض الضرائب لزيادة الإيرادات وهي سياسة تقشفية بصفة عامة .

نظرياً ليس هناك جدال في أن هذه الإجراءات تتناسب مع الأهداف المطلوب تحقيقها وتضمن تنفيذها حتى يبدو للبعض أن المسألة لا تتعدى تحقيق توازنات رقمية ، ولكن الواقع يختلف تماماً مهما اختلفت الأنظمة الاقتصادية والسياسية ، والاختلاف هنا يكون في الشكل وفي الدرجة . فردة الفعل السياسية قد تتمثل في معارضة برلمانية قوية يضطلع بالعبء الأكبر منها رجال السياسة ، وقد تكون ردة الفعل انتفاضات شعبية تسيل فيها الدماء ، وتهدد كيان الدولة ، وتاريخ العالم حافل بهذه الأحداث .

الارتباط بين الاقتصاد والسياسة ارتباط جذري إذ إن موضوع كليهما هو «الإنسان» ومعجزة الإنسان هي في تشابه العوامل المحددة لسلوكه والخوافز الدافعة لتصرفاته . بعض هذه العوامل يمكن تحديده بدرجات متفاوتة من الدقة ، ولكن في غالبية الأحوال فإن هذا التحديد لا يعني إمكانية التنبؤ بدقة ، فسلوك الإنسان فيه جانب كبير من العشوائية ولا يمكن إخضاعه لنماذج نمطية دقيقة ، ومن ثم فإن أي محاولة للإخضاع سواء كان هذا الإخضاع اقتصادياً في بدايته أو

سياسياً في بدايته سرعان ما ينقلب إلى ردة فعل تعبر عن الرفض للإخضاع وعشق الحرية والبحث عنها . لا يهم هنا ما إذا كان مصدر الثورة هو رفض لإخضاع اقتصادي أو سياسي ، المهم هنا هو رفض هذا الإنسان للإخضاع بأي صورة من صورته .

الارتباط إذن بين السياسة والاقتصاد أمر بديهي ليس فيه جديد ومنذ بدء الخليقة ، ومرتبط بالإنسان في طبيعته التي يصعب التنبؤ بها . فإذا كان هذا الارتباط بديهياً فقد يتساءل البعض . . لماذا قررت الكتابة في هذا الموضوع؟؟ بل وأكثر من ذلك لماذا أنوي الاستمرار في الخوض فيه؟

هناك عدة أسباب أغرتني بتناول موضوع حساس كهذا ، ففي المقام الأول فإن المتابع لأحداث العالم في السنوات الأخيرة ، يلاحظ هذا التلازم بين الاقتصاد والسياسة الذي أخذ يتسم بالعنف وعدم المبالاة . فتطاحن الدول على الموارد الطبيعية أمر ليس جديداً ، بل يمكن تفسير العديد من الحروب في إطار الصراع على الموارد . والحربان العالميتان الأولى والثانية قد تكونان بدأتا كنتيجة لأحداث سياسية معينة ، ولكن لو تعمقنا في أسبابهما الحقيقية لكان الجواب واضحاً . . العالم يتصارع على الموارد ووراء كل ذلك رغبة الإنسان الجامحة في الاحتواء والسيطرة . غير أن صراع الموارد كان يتسم بالدبلوماسية حتى عصر قريب ، إذ كان المتصارعون أكثر صبراً ، فكانوا يعتمدون على المناورة والخداع وتهيئة الظروف ومثل تلك

الأساليب تتطلب مزيداً من الوقت . . وعلى ما يبدو فإن المحاولة تأخذ في الاعتبار تقليل الخسائر البشرية ، ولكن ما يحدث اليوم أن الأفراد والسياسة قد تأثروا بطابع العصر ، وليس هذا بغريب فهم صانعوا العصر ، عصرنا هذا هو عصر السرعة ، عصر سأم الصبر ، فصراع الموارد اليوم صراع يتسم بطابع الانفجار والسرعة لا بطابع الزحف والتسلل .

فعلى المستوى الفردي لم يعد يفكر السارق في كيفية تحقيق جريمته بأقل الأضرار ، بل على العكس فإن الرصاص هو المتحدث الرسمي باسم سرقة . وعلى مستوى الدول فلم يعد لها صبر لإعطاء الإنذار أو محاولة تغيير الأوضاع بطرق غير مباشرة أو اللجوء إلى المناورات الدبلوماسية ، بل إن دول اليوم سرعان ما ترسل أساطيلها وأحدث ما تملك من أساليب الفتك والدمار لتحقيق سيطرتها على الموارد دون أن تكلف نفسها عناء تقديم الأعذار ، ولو حتى السطحية منها ، فصراع «فوكلاتد» هو صراع على الموارد لا جدال فيه ، ولم يكن في مقدرو المتصارعين الصبر أو المناورة ، وبالرغم من بعد المسافة فلقد قرر السياسة أنه لا بد من الحسم العسكري ومهما كان الثمن . . وأكبر مثل على عدم المبالاة في صراع الموارد هو الغزو اللاتساني لقوة الاتحاد السوفييتي «لأفغانستان» .

والهدف هنا هو مصادر الطاقة في منطقة الخليج ، إذ مع تفاقم مشكلة الطاقة في السبعينات وجد الاتحاد السوفييتي نفسه في وضع لا

يمكن له فيه أن يصبر أكثر فتحرك بسرعة ليضمن مكاناً مرموقاً في حلبة صراع الطاقة . وكم كلف هذا الصراع شعب أفغانستان من معاناة وقسوة حكم؟! وقد تبنى هذا التدخل فلسفة القسوة ومن الأمور التي تدعو للدهشة أن معتقني فلسفة القسوة في أفغانستان أدعوا ويدعون أنهم أنصار حقوق الإنسان ، أعداء الإمبريالية ومناصرو الفقراء والكادحين ، والمدافعون عن المظلومين !

ولا يقتصر مثل هذا السلوك على دولة عظمى واحدة دون الأخرى فالوجود الأمريكي بدأ في الانتشار ، بل وبصورة تذكرنا بحركة الاستعمار في بداية هذا القرن . فالوجود الأمريكي في لبنان مثلاً بدأ بهدف تحقيق السلام وفك الاشتباك في حرب أهلية دامية وهو هدف نبيل في حد ذاته إذ إن أي وقف للتنزيف الدموي يعتبر أمراً إنسانياً ، ولكن الصورة الأمريكية التي رأيناها لا تتحدث عن فك الاشتباك وتحقيق السلام في لبنان ، وإنما تتحدث عن أنه من المستحيل لأمريكا أن تترك منطقة حيوية كمنطقة الشرق الأوسط وتنسحب منها تاركة المجال للاتحاد السوفيتي . والتصريحات الأمريكية كانت تؤكد أن التواجد الأمريكي في لبنان هو صراع على الموارد . «كيف تترك هذه المنطقة وهي تمثل الشريان الحيوي لمصالحنا ومصالح حلفائنا» . ففيها مصدر الطاقة الذي لا يزال يمثل قلب الحياة الصناعية في أوروبا وأمريكا . . وهي منطقة تمثل الباب الخلفي لأوروبا ، ونافذة التجارة الأوروبية لكل من أفريقيا وآسيا .



المسألة إذن ليست تحقيق السلام وفك الاشتباك ومنع سفك مزيد من الدماء . . المسألة إذن نفظ ومصالح اقتصادية . . وهكذا الدول الكبرى فأمريكا المدافعة عن الحرية وعن الإنسانية تتساوى مع الاتحاد السوفييتي عندما يكون الأمر متعلقاً بالموارد . .

ورغبتي في الكتابة في هذا الموضوع تعود أيضاً إلى ظاهرة جديدة بدأت في الظهور في الفترة الأخيرة ، إذ إن بعض الحكومات بالرغم من تفهمها للتلازم بين الاقتصاد والسياسة فإن سياستها تقوم على أساس أنه يمكن الفصل بين الجانب الاقتصادي والجانب السياسي ، فقد تدعي مثلاً دولة ما بأنها من دعاة الديمقراطية وتهدف إلى تحقيق بنية سياسية تقوم على الحرية السياسية بمفهومها الغربي ، بينما هي في الوقت نفسه تتخذ إجراءات اقتصادية تؤدي في النهاية إلى تقليل حجم الحرية الاقتصادية ، وكأنه من الممكن الفصل بين الجانبين السياسي والاقتصادي للحرية . فبعض الدول مثلاً تدعو إلى الحرية السياسية وتحاول تدعيم مؤسساتها وقد تكون مخلصه في ذلك فتنشئ البرلمان وأجهزة استشارية وشعبية . . إلخ ، ثم تلجأ في الجانب الاقتصادي إلى سياسات من شأنها أن تقلل من حجم القطاع الخاص الذي يمثل أداة التنفيذ للحرية الاقتصادية . . ففي مواجهة أزمات مالية أو نقدية قد تلجأ بعض الحكومات إلى الدخول في سوق الأوراق المالية بشراء أسهم الشركات المساهمة ، وقد يكون الهدف هنا هو استخدام مثل هذا الأسلوب كأداة من أدوات سياسة الاستقرار

الاقتصادي في الأجل القصير ، وفي تلك الأحوال تكون النية وراء الشراء هي البيع في الوقت المناسب . مثل هذا الإجراء لا يحدث تغييراً جوهرياً في الهيكل الاقتصادي إذ إنه يعني انكماشاً وقتياً في القطاع الخاص وليس تغييراً من شأنه تقليل حجم الحياة الاقتصادية بصورة دائمة .

أما إذا لم يتبع الشراء بالبيع مرة أخرى للقطاع الخاص فإن النتيجة المنطقية لسياسة الدول في شراء أسهم الشركات المساهمة هو تغيير هيكل وفلسفة البنية الاقتصادية من نظام قائم على الحرية الاقتصادية إلى نظام قائم على الإدارة البيروقراطية للهيكل الاقتصادي ، والذي تتناساه تلك الحكومات هو أن تقليل حجم الحرية الاقتصادية يؤدي في النهاية إلى تحويل الحرية السياسية إلى حرية ليست فعلية ، إذ كيف لموظفي الدولة أن ينفذوا سياسة الحكومة إذا كانوا يعتمدون أساساً على موردتهم منها . . وكيف لهم أن يسهموا في تغيير سياستها بالضغط عليها إذا كانت مصالحهم مرتبطة بها .

وهناك أمثلة على مثل هذه السياسة في الكويت إذ إن الدولة في مواجهة مشكلة سوق المناخ قد اتبعت سياسة شراء المزيد من الأسهم للشركات المساهمة الكويتية حتى أصبحت الحكومة المالك الرئيسي للشركات المساهمة في الكويت ، فالشركات التي كانت داخل إطار القطاع الخاص قبل الأزمة اشترت الحكومة العديد من أسهمها وارتفع عدد الشركات المساهمة الكويتية التي أصبحت تحت السيطرة التامة

للدولة من ١٦ إلى ٢٠ شركة يضاف إليها عشرون شركة أخرى تملك منها الدولة ما بين ٢٠ - ٤٩٪ ، وبذا أصبح للحكومة الكويتية سيطرة مباشرة أو غير مباشرة على أربعين شركة من أصل مجموع الشركات المساهمة المسجلة في البورصة والبالغ عددها ستاً وأربعين شركة .

وهناك دول أخرى تدعو ، وبحماسة شديدة ، إلى الحرية الاقتصادية وضرورة فتح الأبواب ، وأن سياسة الانفتاح هي المنقذ الوحيد للاقتصاد حتى بالنسبة للدول النامية التي عادة ما تعاني من فتح أبواب التجارة الخارجية ، إذ تؤدي سياسة الانفتاح إلى تقلبات غير مرغوب فيها في أسعار المواد الأولية التي تصدرها هذه الدول ، وهي أساس اقتصادها ، أو إلى حدوث زيادة غير مرغوب فيها في الواردات وعجز في ميزان المدفوعات والاستيراد للتضخم ، وأخيراً توقف عجلة النمو . . قد يرى البعض وبحماسة أن الحرية الاقتصادية هي الوسيلة الوحيدة للخروج من تلك الحلقة المفرغة ، وقد يكون هذا صحيحاً ، بل أنه صحيح في الأجل الطويل ولكن إذا طبق بحكمة وترث مع الأخذ في الاعتبار ظروف كل بلد على حدة . وفي الوقت الذي يدعون فيه إلى تطبيق الحرية الاقتصادية كأسلوب لتحرير اقتصاداتهم نجدهم في مجال السياسة يتبعون أسلوباً متناقضاً تماماً مع الدعوة إلى الحرية الاقتصادية ، فإذا ضاقوا بالنقد عمدوا إلى أسلوب الاعتقالات وعندما تواجههم المعارضة بأن الإجراءات المتبعة مخالفة للقانون والدستور ، يعمدون وبدون تردد إلى خلق قوانين جديدة تبرر

إجراءاتهم . والأمر الذي يتناسونه هو أن تعدد القوانين وتعديلها يخلق جواً من عدم الاستقرار ، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى شل حركة عجلة الدورة الاقتصادية ، وتجميد الحرية الاقتصادية إذ إنه لا يمكن ممارسة الحرية الاقتصادية إذا كان هناك جو من الشك وعدم الاستقرار ، وتصبح ممارسة الحرية الاقتصادية إجراءات هادمة للنمو الاقتصادي ، وتصبح الحرية الاقتصادية تهريباً للأموال ، والمضاربة هدفها تحقيق الكسب السريع قبل فوات الأوان . . والشركات إما مشروعات على الورق أو شركات ذات صيغة استهلاكية .

وهكذا فإن الحرية الاقتصادية في بعض الدول تتأقلم مع ظروف الدولة . . وتبقى اسماً لا فعل له .

\*\*\*

## ٢ - التجربة الناصرية والتجربة الساداتية

في مقالتي السابقة تطرقت إلى العلاقة البديهية بين الاقتصاد والسياسة وتطرقت في شرحي للأسباب التي دعنتني إلى الكتابة في هذا الموضوع ، وكان التحليل على المستوى العام مهتماً بالناحية النظرية أكثر من الناحية التطبيقية . . وهدفي من اتباع هذا الأسلوب لا يعود لعدم تقديري للأسلوب التطبيقي ، بل على العكس ، فإنني أعطي قدراً من الأهمية للناحية التجريبية ، وإنما فضلت أن أبتعد في مقالي الأول عن التجارب خشية أن أتهم بالانحياز بأنني اخترت تجارب معينة حتى أصل بالقارئ إلى نتائج محددة أفرضها عليه وفقاً لاختياري ، لذا أردت أن أبدأ بطرق للموضوع من الناحية العامة الكلية ، فأوضح آرائني بصدق وأمانة وموضوعية .

وفي هذا المقال أبدأ بالنظر إلى تجارب ذات مغزى كبير من وجهة نظري في إطار العلاقة البديهية بين الاقتصاد والسياسة ، ولقد اخترت كبدائية تجربتين تعودان للماضي وتتمايان إلى فترتين متميزتين وإن كانتا تمثلان استمراراً زمنياً وليس موضوعياً . التجربة الأولى وهي التجربة الناصرية التي بدأت في أواخر الخمسينات وحتى منتصف الستينات وبداية بذور النكسة .

والتجربة الأخرى هي تجربة الانفتاح في عصر السادات ومنها بدا الطريق ممهداً إلى كامب ديفيد ، ومن ثم السخط والاغتيال . . وقبل

أن أبدأ بالتعرض لعلاقة الاقتصاد بالسياسة في تفسير هاتين التجريبتين وما نجم عنهما من نتائج . . يتحتم أن نحدد الاختلاف الرئيس في المناخ السياسي والاقتصادي لكل من الفترتين في إطار الأمة العربية بأسرها ، وليس في الإطار الجغرافي لمصر فقط .

فالحركة الناصرية عبرت بلا شك عن الكرامة العربية ، وهي في ذلك تعد امتداداً حقيقياً وطموحاً لحقبة طويلة من التاريخ بكل عظمتها وشموخه ومنجزاته ، ومن ثم فإن الحركة الناصرية في تمثيلها للكرامة العربية كامتداد للتاريخ العربي كانت تنظر للمستقبل في أبعاده الممتدة . والنظرة المستقبلية ذات الأجل الطويل ، تحمل في طياتها عامل الأمل وإن كانت تخضع لعامل المخاطرة . وقد يمكن للبعض أن يقول إن النظرة طويلة الأجل لا تعطي القدر نفسه من الأهمية لاعتبارات الأجل القصير . والواقع أن هذه الاستراتيجية سليمة إذا نظرنا إليها في إطار الأجل الطويل فلا يمكن لأحد أن يقول إن التمسك بالكرامة يؤدي في النهاية إلى الخسارة ، فقد تحدث خسائر في آخر الأمر . المسألة هنا هي إلى أي مدى يمكن للشعوب في ظروف عصر تتسم فيه الضغوط بالقسوة أن تتحمل خسائر الأجل القصير في سبيل تحقيق أهداف كبرى في الأجل الطويل؟

التجربة الناصرية هي معركة الكرامة العربية ، بينما التجربة الثانية التي سأنتطرق إليها في هذه المقالة تمثل الأجل القصير وهي على النقيض من التجربة الأولى . فلقد جاءت هذه التجربة لتحاول وضع

حد للضيق الاقتصادي ومن ثم كان دافعها هو المصلحة العاجلة التي لا تسمح بأخذ اعتبارات الأجل الطويل إلا بالقدر القليل . فتجربة الانفتاح لا يمكن أن ينظر إليها في إطار بناء بنية اقتصادية قوية أو تحقيق تنمية مخططة مستمرة ، بل هي جرعة من الدواء لتسكين آلام الاقتصاد المصري .

هذه هي الخلفية لهاتين التجربتين ومنهما نستنتج أثر التفاعل بين الاقتصاد والسياسة .

الفترة الزمنية هي منتصف الخمسينات والأمة العربية قد شهدت معركة فاقت بكثير اعتباراتها العسكرية . الروح المعنوية قوية ، الجو السياسي متفائل وتفوح منه رائحة الانتصار وقيادة عبدالناصر تبدو راسخة ومقنعة وجماهير المنطقة تنظر إليه على أنه المنقذ الذي سيعوضها سنوات الحرمان ، بينما الحكومات في المنطقة تراقب الوضع بحذر وكل منها لها أهدافها وتساؤلاتها وتمنياتها ، والتغيرات السياسية سريعة . . انقلابات في سوريا واليمن وانتصار ثوري في الجزائر يعيد لها الاستقلال والحرية ، وثورة في العراق ، وحرب أهلية في لبنان ، وفجأة تتحقق الآمال الوحدوية وتقوم الوحدة بين مصر وسوريا وبسرعة هائلة . اتسمت السياسة الاقتصادية في ذلك الوقت في مصر بتبني فلسفة اقتصادية لا تتسم بالراديكالية بل تتمشى مع مثيلاتها من السياسات الوطنية للدول التي تحررت من السيطرة الإمبريالية ، ومن ضمنها سياسة التمصير وتبني التصنيع والإصلاح الزراعي ومحو الأمية

والقضاء على الفقر ومجانبة التعليم والمساواة في الفرص ، والعدالة الاجتماعية ، وخلق قاعدة اقتصادية مستقلة للتقليل من الاعتماد على الخارج . أما الفلسفة الاقتصادية فكانت فلسفة إصلاحية تعتمد أساساً على استمرارية النظام الاقتصادي السائد ، وهو نظام يمكن اعتباره من أشكال النظام الحر على النمط الغربي ، وإن كان هذا الاعتماد ضمنياً ومغلفاً حتى لا يبدو هناك تناقض مع معاداة النظام للإمبريالية بكافة صورها السياسية والاقتصادية . أكدت الناصرية حتى ذلك الوقت أهمية الملكية الخاصة ، ورفضت بصراحة الفلسفة الماركسية واعتبرت الجدلية المادية منافية لطبيعة المجتمع المصري والعربي ورفضت الاعتراف بالصراع الطبقي ورأت أن هناك إمكانية للتحالف بين الطبقات في أطر سياسية على نمط الحزب الواحد مثل «الاتحاد القومي» . وكانت سياسة عبدالناصر الخارجية انعكاساً لهذه النظرة الاقتصادية المستقلة . فالعلاقة بالاتحاد السوفييتي كانت أساساً تجارية في المجال العسكري .

ولم تمنعه تلك العلاقة من الخلاف مع الاتحاد السوفييتي علناً ، وعدم السماح للحزب الشيوعي المصري بممارسة نشاطه علنياً كان أو سرياً . كذلك فإن علاقته بالغرب لم تنقطع نهائياً بالرغم من أحداث ١٩٥٦ ، وأطلقت شعارات في تلك الفترة (اشتراكية - ديمقراطية تعاونية) وكان من المعروف أن المقصود هنا هو حركة اقتصادية إصلاحية وإن كانت لا تمثل أي تهديد للمصالح الرأسمالية الوطنية ولا تمثل حرباً علنية ضد المصالح الغربية .



لم يكن غريباً أن تلقى الوحدة المصرية السورية ترحيباً من المصالح التجارية الرأسمالية السورية التي كانت تواجه في ذلك الوقت خطر انقلاب شيوعي ، إذ رأت في حكم قوي غير معاد للملكية الخاصة أسلوباً للخلاص من مخاطر جسيمة ، أقل ما فيها هو عدم الاستقرار ، كذلك وجدت الرأسمالية وهي طموحة وجريئة ، في الوحدة مجالاً لغزو أكبر سوق في المنطقة العربية ، وكان تأييد كافة الفئات والأحزاب والطبقات للوحدة وقيادة عبدالناصر تأييداً قوياً .

ومن المفيد أن أذكر أن الحزب الشيوعي السوري وسكرتيره «خالد بكداش» هو الحزب الوحيد الذي قاطع جلسة البرلمان السوري لتأييد الوحدة .

ومع بداية الوحدة وضرورة تعميم الإصلاح الاقتصادي ليشمل ما عرف في ذلك الوقت بالإقليم الشمالي أي «سوريا» ، ولم يكن الحكم الناصري يهدف بهذا الإصلاح أكثر من تحقيق درجة من التناسق والتناسب بين الإقليمين ، تمت محاولة إجراءات الإصلاح الزراعي في سوريا وغيرها من الإجراءات المتعلقة بتنظيم التجارة والبنوك وغيرها . ومن الناحية السياسية بدأت مشاورات ومحاولات لتشكيل الاتحاد القومي على نمط يشابه ما حدث في مصر - بالإضافة إلى تشكيل حكومات على مستويات مختلفة لمحاولة التوفيق بين المصالح الإقليمية ومتطلبات الوحدة الاندماجية الفورية . وبالرغم من أن هذه الإجراءات كانت إصلاحية وتتسم بالتوفيق لا المواجهة ، ولا يمكن وصفها بأنها

«جذرية» «راديكالية» فإنها ووجهت بمعوقات ومعارضة كبيرة ، إذ لم تراخ هذه الإجراءات الفارق بين ظروف مصر وظروف سوريا . فالأحزاب في مصر كانت قد انتهت من الناحية الواقعية وفقدت فعاليتها من الناحية الرسمية والشعبية ، فلقد مضت على إلغاء الأحزاب سنوات ، ومن الناحية الشعبية فإن معركة السويس عام ١٩٥٦ قد سلبت الأحزاب التقليدية قوتها ، وخصوصاً أن بعض زعمائها كانوا من معارضي المقاومة .

أما الوضع في سوريا فكان يتميز بقوة ونشاط الأحزاب حتى جلسة إعلان الوحدة ، وهي أحزاب لها تاريخها وكوادرها المنظمة وممارساتها السياسية وأطماعها التي تفوق حدود سوريا لتشمل المنطقة العربية ، وخاصة حزب البعث العربي الاشتراكي . لذا كانت محاولة فرض الاتحاد القومي على سوريا محاولة جاءت قبل أوانها ، ومن ثم كان من الطبيعي أن تواجه بالمعارضة وتسبب العديد من المشاكل .

أما من الناحية الاقتصادية ، فالإقطاع السوري كان إقطاعاً زراعياً تقليدياً وليس مجرد ملكية لمساحة زراعية شاسعة ، وإنما يغلب عليه الطابع العائلي وخاصية الولاء ، والرأسمالية التجارية السورية ، رأسمالية مركزة ومتماسكة وممارسة للسياسة ولها اتصالاتها الوثيقة بالأحزاب وبالجيش .

ولقد وجدت في إجراءات الإصلاح الاقتصادي مصدراً للخوف على مستقبل مصالحها ، وبصفة خاصة محاولة تقليص أظافرهما بعزلها

عن الواقع السياسي واتصالاتها بالأحزاب . ومع وجود مخاوف خارجية من امتداد الناصرية ، والحرب الأهلية اللبنانية الأولى وعدم تمكن عبدالناصر من تحقيق وحدة مع العراق ثم خلافه مع الثورة العراقية . . كل ذلك مثل مناخاً مناسباً أضعف من قدرة الحكم الناصري في تثبيت أقدامه في سوريا ، فكان تحالف المصالح الرأسمالية التجارية السورية مع أعداء عبدالناصر في الخارج فكان الانفصال .

أما الدرس السياسي الذي استنتجه الحكم الناصري في تجربة الانفصال فهو أن الواقع الاقتصادي ليس فقط من العوامل المهمة لاستمرار الحكم ويقائه بل إنه أكثر العوامل أهمية . ومن هنا بدأت نظرة عبدالناصر تجاه الفلسفة الاقتصادية تتأثر بتجربة الوحدة والانفصال التي سببت له قدراً كبيراً من الحزن والأسى .

وقد وصل إلى نتيجة مغزاها أن بقاء الحكم مرتبط أساساً بقدرته على السيطرة على الرأسمالية المحلية وأن تقليص أظافرها لا يكفل احتواءها ، وبدأ إجراءاته الاقتصادية بحملة مكثفة من التأميم ، شملت القطاعات الاقتصادية في مصر كافة ، وبدأت بوادر فلسفة اقتصادية جديدة قائمة من الناحية الواقعية على الملكية العامة لوسائل الإنتاج ، وإن كان النظام في ذلك الوقت لا يجذب حدوث أي تغيير في الفلسفة القائمة على الملكية الخاصة ومعاداة الماركسية . . .

إذا تأملنا تلك الفترة يتضح لنا كيف تفاعل الاقتصاد مع السياسة ليحدث حركة وتغييراً في السياسة الناصرية وفلسفتها ، فبعبدالناصر

الذي بدأ مهتماً بالإصلاح الزراعي ومؤكداً اعتقاده في الملكية الخاصة وإيمانه بقدرتها على تحقيق النمو ومعاداته للماركسية والملكية العامة لوسائل الإنتاج ، وجد نفسه في حلقة ضاغطة تناوبت فيها أحداث سياسية واقتصادية مع ضغوط خارجية أدت به في النهاية لأن يقبل إطار فلسفة كان هو الرفض الأول لها . ولكن المسألة كانت في إطار تلك الحلقة من الاقتصاد والسياسة مسألة ليس له فيها خيار . .

أما التجربة المصرية الثانية فهي تجربة تبدأ في أعقاب حرب أكتوبر ، إذ كان واضحاً أن بقاء حكم السادات بعد أن استطاع أن يقضي على المعارضة داخل نظام الحكم ، هو في مقدرته على أن يحقق نوعاً من الانتصار في المعركة مع إسرائيل . فلقد شاعت حالة من السخط والملل والرغبة في عمل أي حركة في الإطار العسكري مهما كانت نتائجها كبديل لحالة اللاحرب واللاسلم القاتلة . وكانت متطلبات المعركة تفوق وتطغى على كل الاعتبارات الاقتصادية . وكان إدراك السادات للأولويات اللازمة للبقاء إدراكاً يتسم بالذكاء .

وبعد معركة أكتوبر ١٩٧٣ كان على الحكم أن يواجه المطالب الحقيقية للجماهير التي تتمثل في ضرورة رفع المعاناة وتحسين الأحوال الاقتصادية بعد أن شاع أن لا مدعاة للعمل العسكري بعد انتصار أكتوبر . فكان من متطلبات بقاء الحكم أن تتجه الأولويات إلى المجال الاقتصادي ويهدف تحقيق الشعبية وبأسرع ما يمكن .

واعتمد على استراتيجية اقتصادية قصيرة الأجل تمثلت في فتح

الأبواب للاستيراد الاستهلاكي والإتجار مع الخارج وتشجيع الصناعات الاستهلاكية ، وإغراق الأسواق بالسلع الكمالية .

ولقد لاقى مثل هذه الإجراءات في البداية قدراً كبيراً من الارتياح والتأييد ، خاصة بعد أن عانى الشعب المصري من سياسة التنقش لمواجهة الحروب وغلقت الأبواب سنوات طويلة ، والمجتمع المصري بطبيعته مجتمع استهلاكي تطرح أمامه اختيارات سلعية من جميع أنحاء العالم ، لكن سياسة الانفتاح سرعان ما ثبت فشلها ، إذ عندما حان الوقت لدفع الحساب عجزت الموارد الإنتاجية الحقيقية للبلاد عن الوفاء ، وصاحب ذلك تعثر كبير .

وظهرت طبقة جديدة على هامش الاقتصاد وعم السخط وخيبة الأمل ، وحاول النظام تحقيق مكاسب سياسية بأسلوب تقليدي في مجال الصراع مع إسرائيل لتغطية الفشل في المجال الاقتصادي .

وإزدادت الضغوط داخلياً وعربياً وخارجياً ، فلم يكن هناك مفر من وجهة نظر السادات من القيام بعمل جديد وجذري إلا الصلح مع إسرائيل وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد . وصاحبت هذا العمل السياسي وعود اقتصادية بأن الرفاهية قادمة وأن في الإمكان استخدام كافة الموارد التي كانت مخصصة للعمل العسكري للإنتاج والتنمية . وأن إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل ستؤدي إلى جذب الاستثمارات الخارجية ، الأمر الذي سيعطي الاقتصاد دفعة كبيرة . وكانت وعود السادات في هذا المجال تتسم بالمغالاة وتبتعد عن الواقعية ، إذ إنه قد

أهمل اعتبارين رئيسين ، أولهما أن المعجزة الاقتصادية غير معروفة في قاموس الاقتصاد ، أو في تجارب الدول ، فالعجلة الاقتصادية تتسم بالبطء ، والنمو مسألة تغيير تدريجي وأن أي محاولة للدفع غير العادي مكتوب عليها الفشل .

والاعتبار الثاني هو أنه أساء التقدير في تفهمه لانفاية كامب ديفيد فتصور أن نظرة العالم للسلام في المنطقة هي نظرة قطرية وليست إقليمية ، وأن العالم سينظر إلى المنطقة على أنها مستقرة وخالية من النزاع طالما أن مصر وإسرائيل قد اتفقتا .

وبالرغم من أهمية مصر ووزنها في العالم إلا أن نظرتهم هي نظرة تشمل المنطقة بأسرها ، وأن عدم قبول كامب ديفيد من الدول العربية يشكل عامل قلق على أقل تقدير من وجهة نظر الاستثمارات الأجنبية .

أما نظرة السادات لموقف الاتحاد السوفييتي فكانت قائمة على النمط البريطاني ، أي إنه كما رحل البريطانيون عن المنطقة عندما أدركوا أن مصالحهم قد انتهت ، فإن السوفييت سيقومون بالمثل عند ضعف نفوذهم وفقدانهم مبرر وجودهم بعد تركهم مصر بقرار من السادات ، ولكنها نظرة ضيقة . فرحيل البريطانيون كان على أساس دخول الأمريكان للمنطقة بما يملكون من موارد كبيرة ، والشرق الأوسط بالنسبة للسوفييت ليس مسألة نفوذ وقتي ، وإنما مسألة استراتيجية وحيوية مرتبطة بأمن الاتحاد السوفييتي ، لذا كان من

الطبيعي أن لا يترك الاتحاد السوفيتي السادات ، فزاد ذلك من حدة الصراع في المنطقة .

لم يكن غريباً أن تفشل كامب ديفيد في تحقيق الرخاء الاقتصادي وازداد السخط وخيبة الأمل ، واتبع السادات سياسة القمع وامتلات السجون وقتلت المعارضة ، ومن ثم كان الاغتيال .

تمثل التجربة الثانية مرة أخرى التفاعل بين الاقتصاد والسياسة ، فالسادات الذي بدأ بهدف تحقيق الحرية السياسية والديمقراطية : ودفع العجلة الاقتصادية لتحقيق التنمية في أطر سياسية من الوفاق والتضامن مع الدول العربية بغض النظر عن اختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية ، انتهت به الحال إلى نظام قائم على العزلة من الدول العربية وزيادة قوة المعارضة للوضع السياسي والاقتصادي ، فامتلات السجون ، وكما بدا راغباً في الحصول على تأييد الجماهير الشعبية انتهى الوضع به فاقداً لها فكان الاغتيال .

لماذا حدث في كلتا التجريبتين أن أدى التشابك بين الاقتصاد والسياسة إلى وضع وجد الحاكم فيه نفسه مجبراً على اتخاذ إجراءات وسياسات كان هو الراض الأول لها . السبب هو غياب الديمقراطية الحقيقية في كلتا الحالتين ، وذلك لأن حكومات منطقتنا تنظر للديمقراطية على أنها عداء للحكم ، وهي في الواقع مساعدة للحكم . . ولو كانت هناك ديمقراطية لساعدت الحاكم منذ البداية على مواجهة الجماعة للعواصف ، سواء كانت اقتصادية أو سياسية ،

وهي في مقدورها أن تمتص السخط وتعبر عنه تعبيراً منظماً ومن ثم تلغي الحاجة إلى العنف والانتقابات والتآمر والاغتيال ، إن قوى الاقتصاد والسياسة - وهي قوى لها يد خفية وتأثيرها من الممكن أن يكون زلازل وبراكين - تتطلب معالجة ديمقراطية حتى يمكن للحكم أن يتخذ الإجراءات للتقليل من الأضرار . . فإذا نظرنا إلى ما يجري اليوم ، فإنه يبدو مؤسفاً أننا لم نتعلم بعد منطق التفاعل بين الاقتصاد والسياسة . وضرورة وجود الديمقراطية حتى تستقر المنطقة .

\* \* \*



### ٣ - القيادة السعودية..

الحديث عن القيادة السعودية مرتبط أساساً بالنفط وأهميته ، والقوة التي كسبتها السعودية من ارتفاع أسعاره ، فالسعودية تملك أكبر احتياطيّات نفطية ، وإنتاجها يمثل أكثر من ٤٠٪ من مجموع إنتاج دول منظمة الأوبك إلى عهد قريب . ومن ناحية أخرى فإن النفط يمثل بالنسبة للاقتصاد السعودي المورد الأساس لإيرادات الدولة وصادراتها ، ومن ثم فإن الدخل القومي والإنفاق الحكومي والإيرادات تعتمد أساساً على النفط ، والصناعة محدودة نسبياً كذلك الزراعة .

أما بالنسبة للكثافة السكانية فهي منخفضة وإن كان العدد المقدر للسكان يتراوح بين ٦ - ٨ ملايين نسمة موزعين على مساحات شاسعة . والاقتصاد السعودي ذو طاقة استيعابية محدودة ، ويمكن اعتباره اقتصاداً مزدوجاً ، يتميز بوجود قطاعين أحدهما متقدم ذو كثافة رأسمالية وهو القطاع النفطي . والآخر قطاع غير نفطي تقليدي ذو كثافة عمالية عالية . في ظل هذه المعطيات فإن ارتفاع أسعار النفط كنتيجة لزيادة الطلب عليه يؤدي إلى زيادة في إيرادات النفط ، ونظراً لمحدودية الطاقة الاستيعابية فإن ذلك يؤدي داخلياً إلى ارتفاع الأسعار وزيادة الفوائض الحالية التي تجد طريقها عادة إلى الخارج في صورة استثمارات قصيرة الأجل في غالب الأحيان .

وللتعرف على دور السعودية القيادي ، فبالإضافة إلى أهمية

النفط ، لابد أن نأخذ في الاعتبار موقعها الجغرافي وعلاقتها التاريخية ، فمن الناحية الجغرافية فهي من أكبر الدول في الوطن العربي ، وهي أكبر دولة في الخليج العربي وتحتل موقعاً استراتيجياً مهماً ، فلها حدود مباشرة مع كل من مصر والعراق والأردن واليمن وغالبية دول مجلس التعاون الخليجي ، ولها علاقات تاريخية مستمرة مع كل من مصر والعراق ودول الخليج .

أما الدور السياسي للسعودية فقد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بوضعها الاقتصادي ومن ثم بالإيرادات النفطية ، فإذا نظرنا إلى الماضي القريب أمكننا تحديد ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى وتميزت بدور غير فعال على المستويين العربي والدولي ، إذ إن السياسة السعودية اتسمت في تلك الفترة بالاهتمام الداخلي والنظرة الحيادية في مواجهة النزاعات القائمة ، غير أن ذلك لا يعني أنها وقفت موقف المتفرج في مواجهة التحديات والتيارات التي تمثل تهديداً للكيان السعودي ، وقد دافعت عن نفسها أكثر من مرة . وفي فترة تمثل الخمسينات وبداية الستينات ، لم يكن النفط ذا أهمية كبيرة نسبياً . وكانت سلطة تحديد الأسعار والإنتاج تحت سيطرة الشركات الكبرى ، فلذلك لم يكن لإيرادات النفط أثر كبير على الوضع المالي بالنسبة للسعودية كبقية الاقتصادات الخليجية .

بدأت المرحلة الثانية بحرب اليمن حيث شعرت السعودية أن هناك تهديداً مباشراً لكيانها السياسي فاتبعت سياسة هجومية تمثلت

في مساعدتها المباشرة والظاهرية للقوات المناوئة للثورة اليمنية ، ومن الطبيعي أن تحدث مواجهة مباشرة مع مصر لأن مصر تناصر وتساعد الثورة . . وكانت هذه الفترة من أسوأ الفترات التي مرت بالعلاقات السعودية - المصرية . واستمر التدخل السعودي في اليمن حتى حرب ونكسة ١٩٦٧ ، التي أدت إلى نوع من التدهيم لمركز السعودية وذلك بعد مؤتمر الخرطوم . . وفي هذه الفترة بدأت تنقشع غيوم الخلافات بين السياسة المصرية والسياسة السعودية وبدأ نجم الملك فيصل يرتفع وذلك بفضل حكمته السياسية . وقام ما يشبه نوعاً من المشاورات المستمرة بين مصر والسعودية فيما يتعلق بالسياسة العربية ، واستمر الوضع حتى وفاة الرئيس جمال عبدالناصر . ومع وصول السادات للحكم بدأ دور السعودية يأخذ حجماً أكبر وأهمية أكثر ، وكان هناك نوع من المشاركة في الاستراتيجية السياسية بين مصر والسعودية على المستويين العربي والعالمي ، وقد عزز قوة السعودية السياسية زيادة الإيرادات النفطية وبداية عصر أهمية النفط .

ومع زيادة الإيرادات النفطية في الفترة ما بين سنة ١٩٧٠ - ١٩٨٣ ازدادت أهمية السعودية في التأثير على السياسة العربية ، وازدادت مشاركة السعودية في التخطيط والقرار السياسي ، لدرجة أصبحت معها موافقة السعودية على أي مخطط ذي أهمية على المستوى العربي ، شرطاً مسبقاً وأساسياً لاعتماد هذه السياسة ، وأوضح دليل على ذلك هو مشاركة السعودية في الخطة السياسية والتعبئة العسكرية لحرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

وكانت حرب أكتوبر بمثابة حجر الزاوية ونقطة التحول ، فمن ناحية أدت هذه الحرب إلى حدوث تغيير جذري في الصناعة النفطية استطاعت فيه الدول المنتجة والمصدرة للنفط أن تؤكد حقها وحدها في تحديد الإنتاج وتحديد الأسعار ، الأمران اللذان كانا في الماضي خارج سيطرة هذه الدول وفي أيدي شركات النفط الكبرى . وفي ظروف حرب أكتوبر استطاعت الدول المصدرة للنفط تحت مظلة منظمة «الأوبك» إحداث زيادة كبيرة في أسعار النفط ، نجم عنها ارتفاع كبير للغاية في الإيرادات النفطية . ومع الدور القيادي للسعودية في الصناعة النفطية ، وتأثيرها على ما حدث من قرارات للمنظمة بزغ دور السعودية القيادي على المستوى العالمي .

ومن ناحية أخرى فلقد كانت نتائج حرب أكتوبر وخاصة في مراحلها الأولى مشجعة للمشاركة في القيادة العربية ، ومن نتيجة ذلك كله ازدادت ثقة السعودية في قدرتها على المشاركة الفعالة السياسية على المستويين العربي والدولي . وانعكست هذه الثقة في اتخاذ السعودية لقرارات المقاطعة بالمشاركة مع الدول الخليجية والتطبيق الفعال لسلاح النفط ، ولأول مرة ، بحيث تم ربط الإنتاج النفطي بتحقيق إنجازات سياسية لصالح القضية العربية ، وكان موقف السعودية بقيادة الملك فيصل حازماً وصلباً في مواجهة دولة كبرى تعد من أكبر أصدقاء المملكة تقليدياً ، ولها دور في حماية الأمن الخليجي في مواجهة «التيارات المعادية» من الناحية النظرية على الأقل .

والفترة المذكورة هي قمة المشاركة الفعلية في السياسة العربية بين السعودية ومصر ، وبعد وفاة الملك فيصل ، وازدياد النفوذ الأمريكي في مصر وشعور السادات بقدرته على الحركة انفرادياً في المقام الأول ، بدأت المشاركة في القيادة تعود إلى طابعها التقليدي ، الذي يعتمد أساساً على المشاورة ومحاولة التأثير بطرق غير علنية .

وبالرغم من استمرار زيادة إيرادات النفط ومعه ازدياد الوزن المالي على المستوى الدولي للسعودية ، ومع استمرار العون السعودي لمصر ودول المواجهة ، فإن السادات بدأ باتباع مخطط جديد يهدف إلى الاعتماد على الدعم الأمريكي مالياً وسياسياً . وكان في تقديره على ما يبدو أن مثل هذه السياسة لا تمثل تعارضاً مع وجهة النظر السعودية ومن ثم كان في اعتقاده أن التأييد السعودي لسياسته ولقيادته شخصياً أمر مفروغ منه ، وأن معونات السعودية مستمرة ، لضمان عدم حدوث تغيير في النظام المصري بسبب سوء الأحوال الاقتصادية . ومع هذا التصور في أنه يعمل داخل الإطار الذي لا يتعارض مع السعودية ، بدأ السادات في اتخاذ سياسات انفرادية دون التشاور مع السعودية كما كانت الحال سابقاً ، بل إنه في كثير من الأحيان كان يفاجئ الجميع بقرارات في مؤتمرات صحفية .

وبدأت مرحلة من التوتر غير الظاهر في العلاقات العربية - المصرية ، انعكس على حجم المعونة المالية العربية وحجم الاستثمارات العربية ، وصاحبت ذلك خيبة آمال فيما يتعلق بالمعونة والاستثمارات

الأمريكية الأوروبية ، إذ كان في حسابات السادات أن التحول في سياسة مصر الخارجية لتصبح داخل الإطار الأمريكي - الأوروبي يساعدها في حل أزمتها الاقتصادية ، غير أن ذلك لم يحدث .

وكما ذكرت في مقال سابق فإن سياسة الانفتاح ، أدت إلى نتائج عكسية وتفاقت معها الأزمة الاقتصادية ، ويبدو أن تحليل السادات بأن الأزمة الاقتصادية لا تحل إلا إذا حلت المشكلة السياسية وهي حالة اللا حرب واللا سلم ، وأن المناخ السياسي لم يكن مشجعاً لدخول الاستثمارات الأجنبية ، فقد اتجه تصور السادات إلى الظن بأن إنهاء هذه المشكلة السياسية سيؤدي في النهاية إلى حل الأزمة الاقتصادية ، وأن الحل السياسي والاقتصادي في يد الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن هنا جاء قراره الشهير بزيارة القدس في مجلس الشعب سنة ١٩٧٨ ، وكان القرار مفاجأة للجميع بما في ذلك المملكة العربية السعودية . وحاول أن يخفف من وقع القرار على السعودية وزارها لشرح وجهة نظره . ولكن العلاقات السعودية المصرية اتسمت بالبرودة ، ووصلت إلى أسوأ مراحلها بعد زيارة السادات للقدس ، حيث طالبت الدول العربية بمقاطعته وكانت السعودية متحمسة لقرار المقاطعة في مؤتمر القمة في بغداد .

يمثل «كامب ديفيد» انتهاء مرحلة القيادة المصرية - السعودية وبداية مرحلة جديدة تتسم بدور السعودية القيادي انفرادياً واعتمادها على قوتها المالية كركيزة للتأثير على السياسة العربية والسياسة الدولية

بدرجات متفاوتة ، وكان المنطق السعودي قائماً على أساس أن الوضع العربي العسكري تأثر تأثيراً كبيراً بخروج مصر من الساحة العربية . وأن تحقيق حل للمشكلة يعتمد في هذه الظروف على إنجازات سياسية قائمة على القدرة المالية والاقتصادية ، خاصة للدول النفطية ، نظراً لاعتماد المصالح الاقتصادية الأمريكية - الأوروبية على النفط كشریان رئيسي مهم . . وظهرت أهمية العراق في هذه الفترة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً . ومن أهم القرارات التي اتخذت في بغداد كان قرار المقاطعة لمصر . .

ولكن اشتعال الحرب بين إيران والعراق أبعدها عن العراق إلى حد ما عن دور القيادة وذلك لانشغالها ولاستنزاف اقتصادها بمتطلبات الحرب .

وأصبح السلاح الوحيد بيد السعودية هو السلاح المالي ، حيث إن قوة السعودية السكانية والعسكرية محدودة التأثير إذا قورنت بمصر ، وكذلك فإن القاعدة الاقتصادية ، بالرغم من الثروة الهائلة فإنها مازالت في المراحل الأولى .

وقد استخدمت السعودية السلاح المالي في تحقيق إنجازات على المستويين العربي والدولي ، ولكن إذا نظرنا إلى الساحة العربية في الوقت الحاضر فإننا نجد أن السلاح المالي للقيادة السعودية لم يكن في استطاعته منع التدهور الكبير في الوضع العربي .

وإذا أخذنا في الاعتبار أن السلاح المالي للسعودية يواجه مصاعب في الستين الأخرتين من ناحية ، فإن عصر النفط الذي بدأ في الستينات مهدد بأخطار كثيرة ، وإيرادات السعودية النفطية في انخفاض وقيادتها لمنظمة الأوبك ضعفت ، وتماسك المنظمة ومستقبلها في خطر ، ومن ناحية أخرى فإن الأعباء الحالية قد ازدادت وذلك لمواجهة متطلبات دول المواجهة والحرب اللبنانية والحرب العراقية - الإيرانية .

وفي ظل ظروف تعقدت فيها المشكلة السياسية ، وقلت الموارد المالية ، وانعدمت فعالية سلاح النفط ، هناك تساؤل : ما هو سلاح القيادة السعودية في الوقت الحاضر لحل المشكلة السياسية؟ يرى البعض أنه لا بديل من احتواء وعودة مصر إلى الحظيرة العربية ، ومبرر ذلك أنه لا بديل من البعد العسكري والسكاني ، ومن الناحية الواقعية فإن «كامب ديفيد» يحتضر وأن حقنة الموت بيد العرب حتى تعود مصر إليهم ، وأن ما نراه في الساحة العربية اليوم في رأي البعض يعود إلى حد كبير لابتعاد مصر عن الساحة العربية . وأصحاب هذا الرأي يرون أن الحل بيد السعودية ، إذ إن باستطاعتها إعادة مصر ، وأن هذا القرار لن يواجه بمعارضة شديدة إلا من بعض الدول .

أما الرأي الآخر فهو قائم على البعد العسكري والسكاني لمصر ، نظرياً ، ولكن في رأيهم هل ستستخدم مصر هذا السلاح واقعياً ، إذا تطلب الأمر واقتضت المصلحة العربية استخدامه؟ .



دعاة هذا الرأي يشكون في ذلك ويرون أن قرار مصر باستبعاد العمل العسكري في مواجهة إسرائيل يبدو أنه قرار نهائي ، بغض النظر عن استمرار اتفاقية الكامب أو عدم استمرارها ، وأن هذا القرار قائم على اعتبارات اقتصادية ملحة ، وضرورة حشد الموارد كافة لمواجهة المشكلات الاقتصادية ودفع عجلة التنمية ، وبناء على هذا الرأي فإن عودة مصر لن تقدم البعد العسكري - السكاني المطلوب ، بل قد تزيد من الأعباء المالية على الدول النفطية .

فإذا أخذنا في الاعتبار أن بعض النقاط في الرأيين صحيحة ، فإنه من غير الواقعي أن نستبعد احتمال استخدام مصر لقوتها العسكرية في المستقبل ، وذلك أن أمن مصر من الناحية الاستراتيجية مرتبط بأمن المنطقة ، فإذا كانت المنطقة مهددة ، فستجد مصر نفسها في وضع لا خيار فيه من استخدام القدرة العسكرية دفاعاً عن أمنها الذي هو جزء من أمن المنطقة . بالإضافة إلى ذلك فإن قرار مصر بعدم اللجوء إلى العمل العسكري سببه اقتصادي في الوقت الحالي ، فإذا زالت المسببات أو بدا في الأفق أن احتمال زوالها قائم ، فإن من غير المنطقي أن نفترض استمرار مصر في الامتناع عن عدم استخدام قدرتها العسكرية .

الخلاصة : إن الوضع العربي الحالي يتطلب العودة إلى مفهوم القيادة المشتركة ، السعودية - المصرية ، فعودة مصر ستضيف بعداً عسكرياً وسكانياً ، حتى ولو كان نظرياً في البداية ، إلى البعد المالي

السعودي ، مما يزيد من قدرة السياسة العربية على المساومة ، إذ سيكون بمثابة إشعار لأمريكا بأنه ما لم تغير سياستها فإن وضعها في المنطقة مهدد ، واحتمال خروج مصر من الدائرة الاستراتيجية الأمريكية أمر لا يستبعد . وإذا تبعت عودة مصر خطة اقتصادية واقعية وعملية لحل مشكلات مصر الاقتصادية المزمته لأمكن التنبؤ بأن البعد العسكري - السكاني لمصر من الممكن أن يصبح عملياً ، إذ بانتهاء الضائقة المالية تستعيد مصر حريتها في استخدامها مواردها كافة ، بما في ذلك الموارد السكانية والعسكرية في الدفاع عن أمن الأمة العربية .

\*\*\*

#### ٤ - سوق المناخ وأبعاده السياسية

كتبت منذ أكثر من عام عن سوق المناخ ، وركزت في ذلك الوقت على الجانب الاقتصادي بصفة خاصة ، حيث تعرضت لأسباب ظهور سوق المناخ وأرجعت ذلك إلى وجود فوائض مالية كبيرة مع محدودية الطاقة الاستيعابية ، وعدم وجود برامج استثمارية داخلية . وخلصت إلى أن سوق المناخ يمثل ملتقى رأس المال المتراكم السجين ، ثم تعرضت إلى نتائج أزمة المناخ التي أسميتها في ذلك الوقت «كارثة المناخ» وكان تركيزي هنا أيضاً على الآثار الاقتصادية وخاصة انعدام الثقة سواء في الداخل أو الخارج ، وخلصت إلى أن أزمة المناخ تعكس أزمة الاقتصاد الكويتي وتزيد من حجمها ومن حدتها . وبالرغم من مرور أكثر من عام على هذه المقالة فإن الأزمة مازالت دون حل بل إنها ازدادت تعقيداً ، واستمرار الأزمات الاقتصادية يدعونا عادة إلى النظر في تأثيراتها في الأجل الطويل ، ومن ثم النظر باهتمام إلى الانعكاسات السياسية للأزمة الاقتصادية ، وهذا هو الهدف الرئيسي من هذه المقالة .

ولهذا الموضوع ولا شك أهميته ، فهناك عدة أسباب تجعل من هذا الموضوع في واقع الأمر موضوع الساعة على الساحة الكويتية ، حيث إن استمرار أزمة المناخ المؤثرة على قطاع كبير من الشعب

سيكون له تأثير على درجة الثقة بالحكومة إذا استمرت الأزمة وتباطأ الحل . وكذلك فالتأثير الاقتصادي للأفراد سيؤدي إلى نوع من الضغط السياسي على صانعي القرار ، للقيام بحل مشاكلهم المتشابهة ، وقد أدت الأزمة إلى تغييرات سياسية منها استقالة وزير المالية .

ولو بدأنا بالجو العام الذي ظهر فيه سوق المناخ ، لوجدنا أنه تميز بخاصتين هما الحرية والتخمة المالية ، فإذا أخذنا عنصر الحرية وألقينا النظر على ما قبل هذه الفترة لوجدنا أن مجلس الأمة كان معلقاً والحرية شبه مقيدة ، أما الفترة التي ظهر فيها سوق المناخ وانتعش فهي الفترة التي أعيد فيها مجلس الأمة لممارسة سلطاته وكذلك بالنسبة للحرية الصحافية . . وكانت وجهة نظر الدولة في تقديري أن الحرية لن تمثل أي خطر على الحكم في ظروف انتعاش اقتصادي وتخمة مالية ، إذ إن الحرية عادة تمثل تهديداً للحكم متى كانت هناك ضائقة مالية تؤدي في النهاية إلى شيوع روح السخط والمعارضة . أما في حالات الرخاء وخاصة إذا كان رخاء غير عادي فإن الحرية تمثل بالنسبة للبعض نوعاً من الرفاهية والامتداد الطبيعي لمجتمع الرفاهية . وإلى حد ما فإن هذا التحليل له قدر من الصواب فلا يمكن أن نتصور حدوث معارضة تزعج صانعي القرار في ظروف اقتصادية سهلة وميسرة ، وإن أي معارضة ستكون متعلقة ببعض التفاصيل ، أو بكيفية تحقيق ضمان لاستمرار الرفاهية الاقتصادية والحرية السياسية ، فإذا كانت الحكومة تبني الرفاهية والحرية ، فإن المعارضة في تلك الأحوال

تصبح أمراً شكلياً، وتجارب الدول تؤيد مثل هذا التحليل . فليس هناك تجربة في التاريخ الحديث سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة انهار فيها حكم أو تغير في ظروف رفاهية اقتصادية .

المفهوم العام للسياسة العامة للدولة في الحرية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود الانتعاش الاقتصادي واستمرار الرفاهية ، وليس المنطق خاطئاً في حد ذاته لو أن الدولة قامت بالتخطيط السليم للاقتصاد الكويتي وجندت كل الإمكانيات لامتنعاص الأموال الهاربة ، والأموال المضاربة . . ولكن مفهوم الحرية في الكويت قد استغل من قبل بعض الأفراد الذين اعتبروا أن الحرية غير مشروطة إلى أقصى الدرجات ، ولتحقيق منفعة ذاتية وبأسرع ما يمكن ، واللوم لا يؤخذ على الأفراد فقط ، فسياسة الدولة تقوم على اعتبار أن الانتعاش الاقتصادي هو ذلك الانتعاش القائم على الكسب السريع في الأجل القصير . وكان للدولة تأثير مباشر في ثقة الناس بالكسب السريع ، سواء عن طريق الأراضي سابقاً ومن ثم سوق المناخ .

وشجعت الدولة سوق المناخ فعلياً سواء أكان ذلك ظاهرياً أو بطريقة غير مباشرة ، من التصريحات المؤيدة للسوق ومدى تأثيره على الاقتصاد وتشجيع فعاليات السوق على استغلال الحرية من قبل بعض المسؤولين وبعض أعضاء مجلس الأمة الذين دخلوا السوق بأسمائهم أو بأسماء أخرى ، وأصبح للسوق قوة سياسية ، وكان الهدف الرئيسي للجميع هو الكسب السريع .

غير أن الشعور باستمرار الرفاهية يبدو مشكوكاً فيه فهناك أحداث سياسية في منطقة الخليج أدت إلى الشعور بالخوف على أمن المنطقة ، والحرب الإيرانية - العراقية واحتمال تأثيرها على الخليج .

وقد وصل الريح السريع إلى حدوده القصوى ، وبدأ هروب الأموال إلى الخارج بأرقام فلكية . . وصاحبت ذلك حقيقة أن التضمة المالية بدأت في الانحسار لانخفاض إيرادات النفط ، وقناعة الحكومة بأن هذا الانخفاض ليس مسألة وقتية . ومن ثم حدثت الأزمة نتيجة لاستغلال الحرية وعدم الالتزام بوفاء الديون من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن المعارضة في ظروف الحرية الصحيحة بدأت تظهر في مجلس الأمة للضغط على الدولة للقيام بحل الأزمة . وهذا ما يحدث عادة في حالة الأزمات الاقتصادية ، إذا كانت هناك حرية سياسية . ومن ناحية فإن بعض المسؤولين دخلوا السوق لتحقيق مكاسب مالية متناسين صفتهم السياسية وأصبحت الدولة تحت كمامة الضغوط ، ومنها تورط البعض في السوق ومعارضة مجلس الأمة وانخفاض الإيرادات النفطية ، مما دعا الحكومة إلى اللجوء أمام هذه الضغوط إلى أسلوب تعدد القوانين ، آملة أن يؤدي ذلك في النهاية إلى حل المشكلة لكسب الوقت في الأجل القصير .

ولم يكن في الحسبان أن تعدد القوانين وتغييرها يضر بهيبة الدولة ويهز الثقة . . وتقليدياً تقوم أنظمة الحكم الضعيفة باستخدام أسلوب تعدد القوانين وتغييرها كوسيلة لكسب القوة من القانون . فمثلاً

حكومات ما قبل هتلر في ألمانيا وفي مواجهة التيار النازي عمدت إلى استخدام سلاح القوانين المبتكرة للحيلولة دون التغيير . . وفي آخر مراحل حكم السادات وعندما أطبقت عليه الأزمة الاقتصادية وعجز عن تحقيق إنجازات سياسية . . وفي مواجهة معارضة شديدة ، أصبح القانون لعبته السهلة ، فابتكر قانون العيب وتغيرت قوانين اقتصادية كثيرة تحت شعار سيادة القانون ! . .

وكان مفاجأة للدولة أن تظهر المعارضة من مجلس الأمة الذي كان في تقديرها أنه لن يمثل معارضة حقيقية مادام هناك رفاة اقتصادية وحرية سياسية ، وكذلك بالنسبة للصحافة .

في مواجهة هذا أصبح دور الدولة محدوداً ومحاصراً بعدة احتمالات :

**الاحتمال الأول :** هو تعليق مجلس الأمة باعتبار أن الظروف التي تواجهها الدولة ظروف طارئة وخطيرة ، وهذا هو السبب التقليدي عادة في إلغاء مجالس الأمة في دول العالم الثالث ، وهذا الاحتمال مرفوض شعبياً ، واللجوء إليه في الظروف الحالية محفوف بالمخاطر .

**والاحتمال الثاني :** هو أن تعترف الحكومة بمسؤوليتها عن الأزمة وفشلها في الحل . . ومن ثم بإعادة ترتيب أوراقها لحل الأزمة ، وهذا الاحتمال له مزايا ، إذ يمكن للحكومة أن تفكر بمفهوم جديد قائم أساساً على الخبرة والتكنوقراط ، باعتبار أن المشكلة في لبها ذات طابع فني معقد وتتطلب معالجة علمية سليمة .

والاحتمال الثالث : أن تبقى الحالة كما هي وتتبع سياسة قائمة على كسب الوقت ، ومن ثم تؤدي إلى تآكل تدريجي في سلطة الدولة وفي الثقة بأركانها ، الأمر الذي يهدد كيان الدولة ، إذ إن السلطة هي من الأركان الرئيسة لمفهوم الدولة الحديثة .

\* \* \*



## ٥ - أزمة الديمقراطية في الوطن العربي والنمو الاقتصادي

في المقالات السابقة تناولت العلاقة بين الاقتصاد والسياسة في إطار جزئي ، وعلى مستوى تطبيقي ينحصر في أربع تجارب على المستوى العربي .

وفي هذه المقالة أختتم التحليل على المستوى العربي في أن أتطرق للعلاقة المتلازمة بين الاقتصاد والسياسة على المستويين الأوروبي والدولي .

فإذا كان هدف التحليل في هذا المقال ، التعرف على طبيعة هذه العلاقة على المستوى العربي بصفة عامة ، فإنه يتحتم أن يكون موضوع الحديث له صفة العمومية ، وعلى نفس الدرجة من الأهمية بالنسبة للوطن العربي بأسره ، مهما اختلفت ظروفه الداخلية أو الدولية ، فإذا كان هذا هو المطلوب فليس أمامي مجال للاختيار ، بل إن موضوع الديمقراطية أو مأساة الديمقراطية في الوطن العربي يفرض نفسه من حيث كونه في رأي أهم الموضوعات وأكثرها فعالية في تقديم التفسير الحقيقي والعميق لما تعانيه الأمة العربية في الوقت الحاضر .

وليس في هذا الرأي مغالاة ، وصحيح القول إن مشكلة الأمة العربية قد تعود مثلاً إلى خروج مصر عن الإطار العربي أو إلى حرب

لبنان وتزايد النشاط الاستعماري الجديد أو إلى الحرب العراقية الإيرانية . . أو إلى الحركات المتطرفة ، سواء كانت دينية أو أيديولوجية أو إلى عوامل اقتصادية غير متوقعة مثل ضعف سوق النفط العالمي وانخفاض إيراداته ، أو حدوث أزمات مالية تؤثر في الثقة كأزمة سوق المناخ . . إلخ .

لا أنكر أن هذه العوامل مسؤولة جزئياً عما تعانيه الأمة العربية . . ولكن السؤال الحقيقي هو لماذا حدثت مثل تلك الأزمات وما زالت مستمرة . . أي إن تلك الأزمات تعطي التفسير الظاهري لأزمة الأمة العربية ولكنها لا تعطي التفسير الجذري والنهائي لمسببات ما يحدث .

إن غياب الديمقراطية في الدول وعدم إعطاء الفرصة لنموها في دول أخرى هو السبب الرئيسي لما يعانيه الوطن العربي الآن .

لماذا إذن فشلت الديمقراطية؟ هناك عدة تفسيرات يقدمها علماء السياسة والاقتصاد . أحد هذه التفسيرات أن الديمقراطية ، تربة ومناخاً معيناً ، لا تتوافر في المنطقة العربية ، ودعاة مثل هذا الرأي يربطون الديمقراطية بالمناخ الأوروبي وأمريكا الشمالية ويخلصون إلى أن صعوبة نقل تلك الظروف يعني عدم تحقيق وجود الديمقراطية في المنطقة العربية ، ويمثل هذا الرأي نظرة متطرفة ، ولا يخفى عدم صحتها علمياً . وهناك رأي آخر يرجع غياب الديمقراطية أو فشلها في أمتنا لعوامل سياسية خارجية ، وبصفة خاصة التدخل الاستعماري في شؤون المنطقة . وأن عدم نموها في مصر والعراق والأردن ولبنان يمكن

إرجاعه تاريخياً لوجود قوات الاحتلال البريطاني والفرنسي التي أثرت حتى الوقت الحاضر ، وحتى في غياب قوات الاحتلال فإن التدخل الخارجي في إيران وتركيا مثلاً قد حال دون نمو الديمقراطية في تلك البلاد ، والواقع أن هذا الرأي وإن كان يجانبه الصواب إلى حد ما إلا أنه يمثل نظرة تهريبية تريد أن تلقي اللوم كله على عوامل خارجية ، ومن ثم تتهرب من مواجهة الحقيقة ، وهي أننا مسؤولون إلى حد كبير عن فشل الديمقراطية .

وتفسير ثالث ، وهو تفسير شائع في الغرب ، يرى أن شعوب منطقة الشرق الأوسط ، باستثناء تركيا ، تتسم بالفردية المتطرفة التي تحول دون تحقيق درجة كافية من التعاون لضمان فعالية الديمقراطية . وهذا الرأي قائم على أساس أن شعوب المنطقة تتسم بالولاء لمجموعات صغيرة سواء كانت العائلة أو القبيلة أو الطائفة . . إلخ . تلك النظرة تمثل صعوبة واقعية في محاولة الانتماء لمجموعات أكبر وهو شرط أساسي لنجاح الديمقراطية . هذا الرأي قلّت أهميته في الظروف الحالية إذ إن التطورات التي مرت بها الأمة العربية قد قللت من أهمية عامل الولاء في النطاق القبلي الضيق ، كذلك فإن انتشار التعليم والانفتاح على العالم الخارجي قد أعطيا مفهوماً جديداً للولاء لا يتوقف فقط على المفهوم التقليدي . فالمجتمع العربي الآن في معظم دوله يتكون من طبقات لا تختلف كثيراً عن النظام الطبقي في المجتمعات الأخرى .

وفي الخمسينات ظهر تفسير جديد لأزمة الديمقراطية ، ويقوم هذا التفسير على أساس أن تواجد الديمقراطية يتطلب توافر عاملين رئيسيين : أولهما أن يكون للمجتمع نوع من التماسك الاجتماعي الذي يتبلور في فكرة الانتماء القومي ، والعامل الثاني أن يتواجد في المجتمع قدر كاف من الاختلاف في وجهات النظر التي قد تصل في بعض الأحيان إلى درجة من الحدة تضمن استمرار حيوية الديمقراطية . فإذا توافر هذان العاملان «القومية والتنوع في وجهات النظر» ، فإن نجاح الديمقراطية واستمرارها يتوقف على البيئة الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم فإن دعاء هذا الرأي يرون أن الأرضية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي مازالت تفتقر للعمق الذي يؤهلها لأن تجعل الديمقراطية السياسية قادرة على تثبيت جذورها .

وبناء على ذلك فإن العلاج يتطلب ضرورة التغيير الاقتصادي والاجتماعي الشامل ، وأن مثل هذا التغيير من شأنه أن يساعد على خلق الدول الحديثة ، ومن ثم الديمقراطية . وأهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لنجاح الديمقراطية يمكن حصرها وفقاً لهذا الرأي في العوامل التالية : الحجم السكاني ومساحة الدولة ، الهيكل الاقتصادي وبصفة خاصة مستوى الدخل القومي ، وتوزيع الثروة والدخل والهيكل المهني ودرجة التصنيع ، التجانس القومي واللغوي والديني ، مستوى التعليم ونوعيته ، تواجد المؤسسات التعاونية من عدمه . وتمثل تلك النظرية محاولة تشكيل فكرة أو نمط يمكن على أساسه التنبؤ بنجاح الديمقراطية من عدمه في أي مجتمع .

ويربط هذا النمط بين عدة عوامل مفسرة أو مؤثرة في الديمقراطية . ووجود الديمقراطية ونجاحها كعامل متأثر أو كمتغير تابع يتأثر أو يتوقف سلوكه على متغيرات أخرى يؤثر كل منها بشكل مختلف على مدى وجود أو سلوك التغير التابع ، أي الديمقراطية .

ويمكن تفسير عدم وجود الديمقراطية في الدول العربية بأسباب تتعلق بعدم توافر البنية الاقتصادية والاجتماعية . فمعظم هذه الدول تعد من الدول النامية حيث مستوى الدخل الفردي منخفض ، ويتسم توزيع الدخل والثروة بوجود فجوة متزايدة ، أما الهياكل الاقتصادية فأغلبها غير متوازنة ودرجة التصنيع متفاوتة وإن كانت في مراحلها الأولى . وبالرغم من التطور الكبير في مجال التعليم فمازالت نسبة الأمية عالية . أما من ناحية التجانس القومي واللغوي والديني فلا يخفى أن هناك أقليات متعددة في الأمة العربية . وفي الدول النفطية ورغم الطفرة المالية الخيالية إلا أن الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لا يمثل أرضية صلبة ومناسبة لتلك النظرية لنجاح الديمقراطية .

وفي رأيي أن وجهة النظر هذه على درجة كبيرة من الخطورة إذ إنها قد تستغل في الدعوة القائلة بأن وقت الديمقراطية في الأمة العربية لم يحن بعد ، وأنه يجب التركيز أولاً على بناء الهيكل الاقتصادي والاجتماعي المناسب قبل أن نتطرق لموضوع الديمقراطية ، أي إن الكلام عن الديمقراطية في رأيهم في ظل تخلف اقتصادي واجتماعي يمثل حالة توضع فيها العربة قبل الحصان . ومثل هذا الرأي

الذي لا يهتم بأسلوب بناء الهيكل الاقتصادي والاجتماعي بقدر ما يهتم بأن يتحقق مثل هذا التقدم ، قد يستغل في تبرير الدكتاتورية وأساليب التخطيط المركزي المتطرف التي تغفل حقوق الإنسان ودوره ، وترى أن متطلبات النمو الاقتصادي والاجتماعي تفوق بكثير أي اعتبارات أخرى بما في ذلك ممارسة الفرد لحرية .

وتبني مثل هذا الرأي قد يؤدي في النهاية إلى عدم تطبيق الديمقراطية على الإطلاق ، إذ إنه في غياب الرأي الآخر فمن ذا الذي سيحدد ما إذا كان ما تم تحقيقه اقتصادياً واجتماعياً يعد كافياً كأرضية للديمقراطية .

والإجابة أنه في غياب الرأي الآخر فإن الذين يحددون ما إذا كان ما تحقق كافياً من عدمه هم هؤلاء الذين في الحكم ، وقد يكون من صالحهم أن يطالبوا باستمرار النمو الاقتصادي والاجتماعي حتى تكون الديمقراطية - عندما تأتي - ديمقراطية حقيقية اقتصادية وسياسية ، ولكن من تجارب الدول يتبين أن الديمقراطية لم تتحقق في مثل تلك الأنظمة . والواقع أن وجهة النظر هذه التي تطالب الشعوب بالانتظار حتى تتم التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي وجهة نظر خاطئة ، إذ إنه من غير المنطقي افتراض أن العلاقة بين الديمقراطية والعوامل الاقتصادية الاجتماعية هي علاقة في اتجاه واحد ، أي من العوامل الاقتصادية والاجتماعية كمؤثر ، والديمقراطية تابع . . . فالواقع أن وجود الديمقراطية يؤثر بدوره في فعالية هذه العوامل ويساعد على

سرعة استقرارها وقوة تأثيرها . أي إنه يمكن أن نعتبر العلاقة بين الديمقراطية وهذه العوامل الاقتصادية الاجتماعية علاقة دائرية وليست باتجاه واحد . وعليه فإن وجود الديمقراطية يخلق ويؤثر في حد ذاته في مثل هذه العوامل ، ويساعد على نموها ، كما أن هذه العوامل من ناحية تؤثر على الديمقراطية . إن التنمية الحقيقية الاقتصادية والاجتماعية هي تلك التي تحقق التغيير في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في مناخ ديمقراطي ، وأن فرض أنماط التنمية الفوقية وفي غياب الديمقراطية قد يؤدي إلى زيادة في الكم وقد يحقق منجزات إنتاجية وقد يجعل من هذه الدول دولة عظمى على حساب حرية الفرد ، وهذه تنمية منقوصة من ناحية وفلسفتها قاصرة من ناحية أخرى ، إذ إن الهدف الأساسي من المجهود التنموي هو رفاهية الإنسان المادية والمعنوية ، فإذا أهمل هذا المجهود «الإنسان» فأى تنمية هذه؟

هذا الرأي أيضاً يفترض نوعاً من الثبات وعدم الديناميكية في تفسيره للعلاقة بين الديمقراطية ومقوماتها الاقتصادية والاجتماعية ، بينما العلاقة بينهما هي علاقة ديناميكية في المقام الأول . فوجود تاريخ للديمقراطية في المجتمع يعد أيضاً من العوامل المؤسسة أو المساعدة على وجود الديمقراطية ونجاحها . أي إن الديمقراطية ووجودها في المجتمعات العربية لا يتوقف فقط على المستوى الاقتصادي ، درجة التصنيع ، التجانس اللغوي والديني ، بل يعتمد أيضاً على مدى تطبيق ووجود الديمقراطية في تاريخ هذا المجتمع .

وتأجيل الديمقراطية بحجة بناء الأرضية الاقتصادية والاجتماعية المناسبة هو حرمان من وجود تاريخ للديمقراطية ، ويشبه هؤلاء في ذلك الذين يتظنون الحصاد بينما تناسوا أنه لا حصاد بلا بذور . كذلك من الخطأ أن ننظر إلى تلك العوامل الاقتصادية والاجتماعية على أنها على القدر نفسه من الأهمية النسبية في تأثيرها وتأثرها بالديمقراطية . فتجارب الدول العربية في الفترة الأخيرة ، وهي محدودة للغاية في مجال الديمقراطية تبين ، على سبيل المثال ، أنه بالرغم من أن البنية الاقتصادية كانت أكثر مناسبة في لبنان بالمقارنة بغيرها من الدول العربية إلا أن الخلافات الطائفية والدينية قد أثبتت أنها كانت من أكثر العوامل التي أدت إلى انتهاء تجربة الديمقراطية في لبنان . بالإضافة إلى ذلك فإن التقليل من أهمية المناخ الإقليمي والتدخل الأجنبي يعد أمراً خاطئاً كما أثبتت التجربة اللبنانية التي أحيط بها من كل جانب بأنظمة لا تؤمن بالديمقراطية وتخشى من تيار الحرية ، وتلك لأسباب واضحة أجهضت الديمقراطية في لبنان .

إن الخروج من الأزمة التي تعاني منها الأمة العربي يتمثل في تبني وجهة النظر القائمة على التلازم بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية الاجتماعية ، ويبدأ ذلك بتعميق الإيمان بالديمقراطية في نفس وروح الشعوب العربية بغض النظر عن النمو الاقتصادي والاجتماعي لتلك الدول ، إذ لا يمكن الانتظار حتى ترسى مثل تلك الدعائم الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للديمقراطية .



إن وجود الديمقراطية والإيمان بها هما اللذان سيساعدان على خلق مثل هذه الدعائم ، فالعلاقة بين الديمقراطية ومقوماتها كما ذكرت سابقاً علاقة دائرية تسيير من وإلى الطرفين بشكل تبادلي . والبدء بتطبيق الديمقراطية هو خطوة أولى ومقوم أساسي لاستمرار نموها والوصول في النهاية إلى ديمقراطية صحية سليمة ، فعلاج فساد الديمقراطية مزيد من الديمقراطية . ذلك يعني أنه يجب محاربة الآراء المسكنة للمشكلة التي تبرر وجودها ولا تقدم علاجاً لها .

غير أن ذلك لا يعني أن نهمل تدعيم العناصر اللازمة لقيام الديمقراطية وبخاصة عنصرا الانتماء القومي ، والتنوع في وجهات النظر . فالانتماء القومي والحركة القومية لا شك تواجه نكسة في الوقت الحالي مرجعها الإحباط الذي تعرضت له الأمة العربية ، غير أن الحركة القومية لها جذورها وتجربتها ، وقد وصلت ذروتها في عهد جمال عبدالناصر قبل النكسة ، ومن ثم فإن مهمة إحياء الحركة القومية ليست بالأمر المستحيل ، وخصوصاً أن الظروف في الوقت الحاضر تشبه تلك الظروف التي عاشتها الأمة العربية بعد حرب فلسطين . فالنهضة القومية على يد جمال عبدالناصر جاءت كردة فعل للإهانة القومية التي عانت منها الأمة العربية في ذلك الوقت . والإهانة القومية التي نعاني منها اليوم إذا حشدت الموارد واتضحت الأهداف فإنها ستؤدي إلى نهضة جديدة للقومية العربية .

أما عن التنوع في وجهات النظر وضرورته في ظروف الأيام

الحالية فإنهما ضرورة حتمية ، وهذا التنوع موجود ، فإما أن يحارب فيخترقي تحت الأرض ويصعب اكتشاف نوايا تلك المنظمات العقدية أو الدخول معها في صراع فكري مكشوف ، وإما الاعتراف بشرعيتها والسماح لها بأن تمارس نشاطها في إطار القانون . وهذا بلا شك هو الأسلوب الصحي السليم الذي يضمن النمو الاقتصادي والاجتماعي في ظل الديمقراطية السياسية .

الحل الوحيد إذن لأزمة الديمقراطية في الأمة العربية ليس بالانتظار لحين تكوين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لها ، وإنما الحل هو تعميق الإيمان بها واعتبار محاربة الدكتاتورية مهمة مقدسة .

\* \* \*

## ٦ - السوق الأوروبية المشتركة

في المقالات السابقة تناولت العلاقة بين الاقتصاد والسياسة على مستوى العالم العربي ، وفي هذه المقالة أبدأ بالنظرة إلى هذه العلاقة على المستوى الأوروبي ، ثم أنتقل في المقالة الأخيرة تحت هذا العنوان وأعرض فيها للصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي .

تجربة السوق الأوروبية المشتركة لها أهميتها من ثلاث زوايا على الأقل : الأولى أن التفاعل بين الاقتصاد والسياسة فيها وصل أعلى الدرجات ، كما أنه كان واضحاً ومن ثم فهو مثل تبرز فيه أهمية هذا التفاعل بين الاقتصاد والسياسة وفي إطار تطبيقي وليس في إطار نظري فقط ، والزاوية الأخرى التي تبرزها هذه التجربة هي أنها تبين أهمية عامل الزمن من ناحية إبراز حقيقة أن التفاعل بين الشعوب سواء بالالتقاء أو بالانفصال أمر لا يمكن له أن يخالف قوانين الزمن ، ومن ناحية أخرى فإنه يبين أيضاً أن تجارب الالتحام ليست تجارب إستاتيكية بل هي تجارب ديناميكية . فمن لم يستطع الدخول في إطار اتفاق عليه الآخرون الآن فإن ذلك لا يعني أن العزلة دائمة وأن احتمال الالتقاء مرة أخرى احتمال غير وارد ، فتجارب التعاون بين الشعوب والدول قادرة على النمو إذا لم نجبرها أو نجهدّها بأن نفرض عليها

مورداً زمنياً غير كاف . كل شيء ممكن إذا ما استطعنا أن نتحكم في أنفسنا ونصبر حتى تتحقق قوى التفاعل في إطار زمني مناسب . تجربة السوق المشتركة وهذه ثالثة الزوايا هي أيضاً تجربة تبرز فيها الديمقراطية على أعلى المستويات فكل الأحاديث والمناقشات والخلافات والانفاقيات تتم على مسمع من شعوبها وتأخذ قسطاً من المناقشات على كافة المستويات .

تفاعل السياسة والاقتصاد في هذه التجربة واضح كما ذكرت ، فالخطوة الحاسمة نحو الوحدة الأوروبية بدأت في تاريخ أوروبا المعاصر في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة ، وكانت قائمة على عاملين أولهما اقتصادي وهو حاجة أوروبا للمساعدة الاقتصادية الأمريكية ، وثانيهما الحاجة الاستراتيجية لأوروبا للدفاع عن نفسها في مواجهة الأطماع التوسعية للاتحاد السوفيتي ، وسرعان ما تبين أنه لا يمكن لأوروبا أن تدافع عن نفسها بفعالية وكفاءة دون مشاركة ألمانيا ، الأمر الذي يعني أن تسليح ألمانيا لا يمكن الاستغناء عنه للدفاع في مواجهة الأطماع السوفيتية . غير أن فرنسا التي عانت أكثر من مرة من العسكرية الألمانية كانت تخشى من إعادة تسليح ألمانيا . وفي مواجهة هذا اللغز الاستراتيجي السياسي ، الحاجة إلى ألمانيا المسلحة والخوف في الوقت نفسه من ألمانيا المسلحة جاء الحل اقتصادياً ، إذ اقترح وزير التخطيط الفرنسي «مونييه» ووزير الخارجية الفرنسي «شومان» أن يحدث تكامل بين الدولتين على مستوى صناعات الفحم

والحديد والصلب . الحكمة هنا هي أنه بدون تلك الصناعات لا يمكن للحرب أن تقوم وإن قامت أن تستمر في ظل التكنولوجيا القائمة في ذلك الوقت .

نلاحظ هنا أنه بالرغم من أهمية الهدف وهو على أعلى المستويات ، إذ إنه يتعلق بالأمور الاستراتيجية الدفاعية ، إلا أن النظرة للحل كانت واقعية في أمور ثلاثة ، أولها أنه لا يمكن لدولتين تميز تاريخهما بالصراع العسكري الدامي أن تنسيا أو تتناسيا هذا التاريخ فجأة وتقررا وبدون مقدمات حل المشكلة الدفاعية على المستوى العسكري الظاهري . وثانيهما أن هاتين الدولتين حين تبين لهما أن حل المشكلة الدفاعية يكمن في التعاون الاقتصادي وقد كانت أهدافهما واضحة وواقعية ، فلم تتجها مثلاً لمشاريع فورية للتكامل الاقتصادي ، بل إنهما اكتفيا باتباع سياسة تدريجية آخذين في الاعتبار طبيعة القوانين الاقتصادية التي تتدمر وترفض القهر أو الدفع . . وهي عندما تتدمر تترك وراءها العديد من الأزمات وتبقى هي لتفرض في النهاية منطقتها ، فكانت البداية على أساس الخطوة الأولى في مجال صناعة واحدة . وثالث هذه الأمور هو أن الدولتين أرادت أن تعطيا مثلاً واقعياً للدول الأوروبية الأخرى بأن التعاون ممكن إذا لم يتعد حدود المعقول والممكن حتى بين هؤلاء الذين كانوا أعداء الأمس .

وفعلاً نجحت الدولتان وسرعان ما دخلت إيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ ووقعت اتفاقية عام ١٩٥٠ لتشكيل المجموعة

الأوروبية للفحم والصلب . ومن المهم أن نشير هنا إلى أنه بالرغم من أن الاتفاقية قد تبدو وكأنها اتفاقية ضيقة كغيرها من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية التي يتم العديد منها كل يوم بين دول العالم ، إلا أن النية كانت واضحة عند توقيع الاتفاقية من أنها تحقق خطوة أولى نحو الوحدة الأوروبية ، هذا الهدف السياسي لأوروبا الذي قام على اتفاقية محدودة وفي موردين استراتيجيين وجد حله مرة أخرى في مجال الاقتصاد .

وبدأت مفاوضات مكثفة بين الدول الست الأوروبية لمجموعة الفحم والحديد ، واستمرت سبع سنوات وانتهت بتوقيع معاهدة روما في سنة ١٩٥٧ لتشكيل السوق الأوروبية المشتركة .

وبالرغم من أن الاتفاقية كانت في أساسها اتفاقية للوحدة الاقتصادية فإنها وضعت الإطار العام وحجر الأساس لاحتمالات الوحدة السياسية في المستقبل . إن الإجراءات التنفيذية لتحويل جماعة الفحم والصلب الأوروبية إلى السوق الأوروبية المشتركة استمرت حتى تم دمجها أخيراً في إطار السوق الأوروبية المشتركة في عام ١٩٦٠ ، وكانت دوافع هذا التقدم دوافع سياسية دفاعية في المقام الأول فذكريات الحربين الأولى والثانية مازالت عالقة في الأذهان ، والخوف من التغلغل الشيوعي ، وخاصة ما أظهرته جرائم مرحلة الشيوعية الحربية زمن القبضة الحديدية لستالين ، ووجود أحزاب ليبرالية في العديد من الدول الأوروبية .

كل هذا أدى إلى حدوث تغيير في النظرة ، إذ أصبحت العداوة التقليدية مثلاً بين فرنسا وألمانيا لا تقارن بالمخاطر التي قد تواجهها هذه الدول من الخارج . فتكثفت جهود الحكومات الست للتعاون فيما بينها لضمان إعطاء فرصة كافية للسوق الأوروبية حتى تقف على قدميها . ومن المهم هنا أن أشير إلى أن تعارض المصالح الاقتصادية بين بريطانيا في ذلك الوقت نظراً لالتزاماتها في نطاق منظمة «الكومنولث» مع مصالح الدول الست ، لم يقف حائلاً دون بقاء بريطانيا خارج نطاق المنظمة ثم تشكيلها لمنظمة مناوئة عرفت «بالمنظمة الأوروبية للتجارة الحرة» . وبالرغم من أن الدفاع عن سلامة أوروبا لا يمكن أن يتم بكفاءة دون وجود بريطانيا فإن الدول لا يمكن لها في الأجل الطويل أن تضحي بمصالحها الاقتصادية ، فمعارك الدفاع لا تعتمد فقط على المعدات العسكرية وإنما على الموارد الاقتصادية كذلك . فإذا ضحت بالموارد الاقتصادية فإن دفاعها العسكري سيكون ناقصاً .

أما عامل الزمن فله أهميته ، غير أن فعاليته تعتمد على كيفية النظر إلى الزمن ، فهناك من يربطون الكفاءة بعدد السنين ، وقد يوصف المجهود بالكفاءة إذا تم في أقصر وقت في بعض الأحيان ، أو إذا أخذ قسطاً من الزمن في أحيان أخرى .

وهناك من يتسمون بالحكمة وبعد النظر فينظرون إلى الزمن على أنه مورد قابل للاستهلاك أو للاستثمار فإذا استهلك لا يعود مرة

أخرى وقد يدر منفعة وقتية لكنها لا تستمر فتحرم الأجيال القادمة ، أما إذا استثمر فإن عوائده لن تكون وقتية ولكن موزعة على عدد من السنين ، ومن ثم تأخذ الأجيال القادمة في الاعتبار . فإذا أخذنا مثلين أحدهما ينظر للزمن على أنه عدد من السنين فإن مجهودات السوق العربية المشتركة تعد أصدق مثل على ذلك . فالمناقشات والمفاوضات والاتفاقيات الورقية لا تمثل إلا استهلاكاً للوقت لا يستفد منه أحد ، وليس العيب أن نستغرق وقتاً طويلاً في دراسة موضوع معقد ، ولكن العيب أن نقضي مثل هذا الوقت في صراعات هامشية ومسائل فرعية ، والنتيجة في النهاية هدر للموارد وخيبة للأمال .

والمثل الثاني على اعتبار الزمن مورداً استثمارياً يتمثل في السوق الأوروبية المشتركة ، فقد استغرقت المناقشات خمس سنوات قبل توقيع الاتفاق الأول وسبع سنوات أخرى قبل توقيع الاتفاق الثاني والثاني عشرة سنة بعد ذلك قبل أن تدمج سوق الفحم والصلب في إطار السوق الأوروبية المشتركة ، وبالرغم من مرور السنين فإن كل حقبة زمنية استثمارية كان لها عائدها .

وإذا قارنا السوق الأوروبية المشتركة اليوم بالسوق الأوروبية في بدايتها لاثضح لنا أن عدد الأعضاء قد زاد ، فبالإضافة إلى الدول الست ، دخلت السوق كل من بريطانيا وإيرلندا والدايمرك واليونان وإسبانيا مرشحة للعضوية الكاملة . وكذلك نلاحظ أن السوق الأوروبية المشتركة قد استطاعت أن تحقق علاقات اقتصادية مع دول



عديدة وتكتلات اقتصادية أخرى ، ونلاحظ أن هناك برلماناً أوروبياً وهناك سياسة خارجية أوروبية ، بل إن الدول الأوروبية اتخذت مواقف مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من القضايا وخاصة مشكلة الشرق الأوسط ، هذا بالرغم من أن أوروبا هي تحت مظلة الحماية النووية الأمريكية . كيف تحقق كل هذا منذ اتفاقية الفحم والحديد؟ . . لم يتحقق ذلك عن طريق اتفاقيات عاطفية أو وجود أشخاص معينين أو أحزاب معينة ، فلقد توالت الحكومات بكافة أنواعها من الأحزاب العمالية إلى المحافظين إلى الديمقراطيين المسيحيين . . ولم يتحقق ذلك عن طريق اتفاقيات سرية أو بنود سرية في اتفاقيات معلنة ، وقد كانت جميع الخلافات علنية مطروحة للعام . . واستشيرت الشعوب في الأمور الحيوية عن طريق الاستفتاءات (غير المزيفة) ولم يسجن الرأي الآخر أو يشرد بل والأهم من ذلك لم تمت الفكرة بل ازدادت نمواً ، والعجب هنا أن هذه الدول لا تجمعها لغة أو تاريخ واحد أو دين واحد أو تراث واحد أو أصل واحد ، ورغم ذلك فإن الديمقراطية حققت مطالبهم البشرية .

والسؤال الحائر . . إلى متى تبقى الديمقراطية مسجونة في أقباص المسؤولين؟ . . وإلى متى نبقى متخلفين؟؟ .

\*\*\*

## ٧ - صراع الكتلتين!

إن التشابك بين الاقتصاد والسياسة له مغزاه الخاص ، وطعمه الخاص عندما يتعلق الأمر بالصراع بين الكتلتين : الغرب والشرق ، غير أنه من المفيد أن نبرز في البداية أن صراع الكتلتين هو في الواقع صراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي . والمغزى الخاص لتشابك الاقتصاد والسياسة في الصراع بين أمريكا وروسيا يقوم على أن هذا الصراع لا يقرر مجرد مكسب أو خسارة مادية محددة ، أو أنه مجرد صراع معركة وإنما هو صراع يقرر مصير العالم بأسره ، وجوده أو فناءه ، ومعنى ذلك أنه قد يكون ممكناً في أي صراع وجود مجال للأخطاء ، ولكن في صراع الجبابرة لا يمكن للعالم أن يتحمل حدوث أخطاء جسيمة ، إذ لن يكون هناك في تلك الحالة مجال للتصحيح .

وقبل أن ندخل في الموضوع يجب أن نوضح أن قصر الصراع على الاتحاد السوفييتي وأمريكا لا يعني أننا نقلل من أهمية قوى أخرى في العالم لها فعاليتها وقدراتها . إنني لا أنكر الدور الهام للصين الشعبية ومواردها السكانية والنوية ، وموقعها الاستراتيجي الذي يمثل بلا شك عاملاً مهماً من عوامل الضغط ومصدراً للانفجار ، كذلك تأثير أوروبا الشرقية أو الغربية في حساب التوازن في الصراع بين الدولتين الكبيرين مما لا يمكن إهماله . فعلى الأقل فإن

الكتلتين الأوربيتين تمثلان مسرح المواجهة وخطوط النار الأولى ، أما القوة الاقتصادية اليابانية فلها أهميتها كذلك ، واستراتيجية الصراع لا تقتصر على الأمور العسكرية وحدها ، بل لها امتداداتها الاقتصادية والموقعية الحيوية . وبدون أن ننكر أهمية هذه القوى فإنني أود هنا ، من باب التركيز ، أن يقتصر التحليل على الدولتين العظميين ، على أساس أن الهدف من هذا المقال ليس إعطاء تغطية كلية للوضع الاستراتيجي العالمي بهدف الوصول إلى استنتاجات خاصة باحتمالات الحرب والسلام ، ولكن الهدف من هذا المقال هو إبراز التفاعل بين الاقتصاد والسياسة على المستوى العالمي بعد أن تعرضنا لهذا التفاعل على المستويين العربي والأوروبي ، الهدف هنا هو استخدام الصراع بين الدولتين كمثال تطبيقي لهذا التفاعل .

مرتكز الصراع هو التعارض بين فلسفتين اقتصاديتين فلسفة الاقتصاد الحر واليد الخفية ، والفلسفة الماركسية الاقتصادية واليد الحديدية .

ويعتمد موقف أمريكا على أيديولوجيا قائمة على الحرية الاقتصادية كأساس للاقتصاد على المستويين القومي والدولي ، فحرية الفرد في توزيع وقته بين العمل والفراغ ، وفي اختيار العمل الذي يتفق مع رغباته ، وفي توزيع دخله بين الحاضر والمستقبل ، واختيار السلع والخدمات التي تحقق له أكبر قدر من المنفعة ، هو الدافع الأول لحركة الاقتصاد التي على أساسها يتحدد الإنتاج كمأ ونوعاً . وهذا

الإنتاج ، من ناحية أخرى ، قائم على واقع الربح ، كما يتحدد أيضاً توزيع الإنتاج على عوامله ، وبين الداخل والخارج ، والحاضر والمستقبل . والنتيجة لهذه الحرية هي تفاعل قوى العرض والطلب على المستويات الجزئية والكلية ، فيتحقق التوازن في السوق وفي الأسواق وعلى مستوى الاقتصاد القومي ، فتحدد الأسعار والدخول والعمالة والبطالة والاستهلاك والاستثمار والتصدير والاستيراد . إلخ ، هذا التوازن يحقق من الناحية النظرية التوزيع الأمثل للموارد ، فيكون استخدام العمالة متناسقاً مع أعلى مستويات الإنتاجية ، واستخدام رأس المال متناسقاً مع أعلى مستويات الربحية الممكنة ويكون الربح من الأرض متناسقاً مع القوانين التي تحكم الندرة .

النقطة الأساسية هنا في هذه النظرية ، هو أن هذا التوازن يتحقق بسبب وجود ما يسمى باليد الخفية التي تضمن إعادة توزيع الموارد بشكل يحقق أكبر منفعة للأفراد والمجتمع . هذه اليد الخفية مرآتها جهاز الأسعار وركيزتها سيادة المستهلك وحرته في الاختيار ، وحركتها قائمة على حافز الربح . نظرية السوق الحر تعني من الناحية العملية أن يتركز دور الدولة في مسائل أمنية عسكرية وقضائية ، وأن تترك الدولة عالم الاقتصاد في يد الأفراد ، إذ إن اليد الخفية تضمن تحقيق التوازن . ومن ثم فجوهر الفكرة هو تلقائية وأتوماتيكية هذا التوازن أن تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية يمثل معوقات تحول دون تحقيق التوزيع الأمثل للموارد . هذه الفكرة تنطبق على المستويين

القومي والدولي ، فحرية الفرد في الاختيار تعني أن له الحق في الطلب على المنتجات دون تفرقة بين تلك التي تنتج داخل حدود دولته أو خارجها ، الاختيار يتحدد ليس على أساس منطلق قومي أو وطني وإنما وفقاً لمعيار اقتصادي محض قائم على نظرية التكلفة المقارنة ، ومن ثم تقوم التجارة الدولية ، فإذا امتنعت الدول عن التدخل في سريان شريان التجارة الدولية ، وامتنعت عن استخدام سياسات الحماية ، أو الحواجز الجمركية . إلخ ، فإن فلسفة الاقتصاد الحر تخلص إلى النتيجة القائلة إن حرية التجارة تضمن التوزيع الأمثل للموارد على المستويين القومي والدولي .

هذه النقطة لها قدر كبير من الأهمية ، إذ إنها تعتمد فكرة استبعاد تدخل الدول في العلاقات التجارية الدولية ، ومن ثم فهي من الناحية النظرية تستبعد وجود معيار اقتصادي تجاري للسياسة الخارجية للدول ، إذ إن الحكومات وفقاً لهذا المنطلق ليس من شأنها أو اختصاصاتها أو أهدافها التدخل في الناحية الاقتصادية والعلاقات التجارية التبادلية بين مواطني الدولة والدول المختلفة . وواضح مما سبق أن أيديولوجيا الاقتصاد الحر تعتبر الملكية الخاصة الركيزة الأولى وراء سيادة المستهلك وحرية الاختيار ، أما عن مشكلة التوزيع للدخل والثروة فينظر إليها من الناحية الفنية المحضة ، أي في إطار التوازن أو عدم التوازن بين إنتاجية عامل الإنتاج وعائده ، أما موضوع عدالة التوزيع فهي من الأمور التي لا تدخل في مجال الاقتصاد إلا بالحد الذي قد تؤثر في تحديد التوزيع الأمثل للموارد .

أما الموقف السوفييتي فإنه يعتمد على أيديولوجيا قائمة على كتابات «كارل ماركس» و «فردريك إنجلز» و «التعديلات اللينينية» وخاصة تلك المتعلقة بالعلاقة بين الاستعمار والرأسمالية . والفكرة الأساسية هنا تقوم اقتصادياً على أفكار «ريكاردو» التي تربط القيمة بالعمل ، ومن ثم فإن العامل الإنتاجي المهم الذي يحدد قيم السلع والمنتجات هو عنصر العمل ، غير أنه من المهم أن نبين الفارق هنا بين «ريكاردو» و «ماركس» في هذا الصدد ، فربط القيمة بالعمل من وجهة نظر «ريكاردو» هو بغرض تبسيط التحليل وليس بهدف التقليل من أهمية رأس المال أو الأرض أو الإدارة . . بينما القيمة بالعمل من وجهة نظر «ماركس» قائمة على عدم الاعتراف بدور رأس المال ، وإن الربح ما هو إلا فائض القيمة ومقياس لحجم الاستغلال ، وامتصاص دماء العمال من قبل رأس المال . .

وتعتمد الماركسية أيضاً على فكرة الجدلية التاريخية وفقاً لفلسفة «هيجل» غير أن هذه الجدلية التي تبين حركة التاريخ ، وترجعها إلى التناقضات قد تحولت في رأي ماركس إلى تناقضات على أساس مادي ، مراتها صراع الطبقات التي تعد مسؤولة وحدها عن حركة التاريخ ، فحركة التاريخ هي الصراع بين الطبقات ، وأن هذا الصراع القائم على الاستغلال المادي الذي يرجع إلى الملكية الخاصة لعوامل الإنتاج لن ينتهي إلا إذا انتهى مصدر الاستغلال وهو سيطرة طبقة وتملكها لعوامل الإنتاج . فنهاية الصراع الطبقي ، من وجهة نظر

ماركس تخين عندما تنتهي الملكية الخاصة وتحل محلها الملكية العامة لوسائل الإنتاج . . ومن المهم هنا الإشارة إلى أن هذه النهاية هي نهاية حتمية من وجهة نظره ، فانهايار الرأسمالية والملكية الخاصة أمر محتوم بحكم قوانين الجدلية ، وليس هناك مفر منه . وقد يبدو ذلك وكأنه تقديم لفكرة التلقائية أو اليد الخفية كنتيجة لحركة الجدلية التي تنجم في النهاية عن حتمية تاريخية ، وهي انهيار النظام الرأسمالي ، هذه الحتمية ليست مسألة تلقائية مبنية على يد خفية ولكنها تتطلب عملاً مكثفاً ودموياً إذا اقتضى الأمر حتى يتحقق النصر لعمال العالم .

الفلسفة الماركسية إذن تحتقر الملكية الخاصة وتعتبرها مصدراً للاستغلال ، وتكثيف الصراع الطبقي لإنهاء الملكية الخاصة يتطلب حزباً مدرباً يجمع الكادحين وينظم صراعاتهم ضد المستغلين . . والتطبيق العملي لهذه الفكرة يعطي دوراً رئيساً للدولة ، إذ إنه من الصعب تعريف المقصود النظري بالملكية العامة ، فتصبح الملكية العامة ملكية غير خاصة بل إنها ملكية الدولة ، ومن ثم تبرير المرحلة الانتقالية ما بين الملكية الخاصة والملكية العامة وهي مرحلة «دكتاتورية البروليتاريا» حيث يبرر وجود الدولة مرحلياً حتى يتم تحقيق الملكية العامة لوسائل الإنتاج ، ومن ثم المجتمع اللا طبقي . . ومن المعالم الرئيسة في كتابات ماركس هي أنه لم يتعرض بصورة تفصيلية إلى الكيفية التي سيعمل بها نظام ما بعد الرأسمالية ، فمن السهل أن نقول إنه في إطار الملكية العامة لوسائل الإنتاج فإن التوزيع سيتم وفقاً لمبدأ

«من كل حسب عمله ولكل حسب حاجته»، ولكن كيفية التطبيق لهذا المبدأ، ومن سيقوم بتحديد المعايير للقدرة والحاجة في مجتمع ما بعد دكتاتورية البروليتاريا؟. هذه الأسئلة ظلت غامضة في كتابات ماركس ومن ثم أدت إلى تطبيقات متعددة فيما بعد كل منها ادعى انتماءه للماركسية، ولم تكن هناك وسيلة للاتفاق أو النفي.

إن اختلاف الفلسفات لا يحتم بالضرورة الصراع، وخاصة إذا أخذ هذا الصراع شكل العنف.

الفلسفتان تواجداً ولفترة طويلة بصورة أو بأخرى، وكان هناك دائماً من يقصدون حرية الفرد ويعتبرونها الأساس، وكان هناك دائماً هؤلاء الذين يصرخون ضد الاستغلال. ولقد تعايشت الفلسفتان واقتصرت الأمر في غالبية الأحوال على الجدل والنقاش، دون أن يترك آثاراً دموية، فلماذا تحول اختلاف الفلسفتين الاقتصاديتين لأمريكا وروسيا إلى صراع؟. . . وهل صراعهما صراع أيديولوجي لنصرة فلسفة دون أخرى؟. . . من الصعب القول إن الإجابة هي بنعم، ودون تحفظات، فالتطبيق العملي للفلسفتين أدى إلى قبول تعديلات من شأنها أن تأخذ إحداها من الأخرى، فتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، والحد من الحرية الفردية للاختبار وقبول ملكية الدولة في بعض الأنشطة، واعتماد الخوافز الجمركية والحماية، والتدخل في حرية التجارة كل هذه أمور أصبحت مقبولة بديهياً في دول تتبنى فلسفة الاقتصاد الحر ومنها أمريكا. أما وجود قطاع خاص وملكية



خاصة والسماح بحافز الربح واستخدام الأسعار في توزيع الموارد ، وفي تحديد الطلب والعرض وعدم التركيز على موضوع الصراع الطبقي . . إلخ ، كل هذه أمور أصبحت مقبولة بديهياً في الدول الاشتراكية . كذلك فإن تطبيق الفلسفتين أظهر نتائج لم تكن متوقعة نظرياً ، فتحقيق الرفاهية والتوزيع الأمثل للموارد وفقاً لاقتصاديات النظام الحر لم يتم على غرار النظرية ، فالمنافسة قد شابها الاحتكار ، وتكررت الأزمات ، وعمت البطالة والتضخم والمشكلات الاقتصادية المستمرة . . . أما تطبيق النظام الماركسي في الاتحاد السوفييتي فقد أدى إلى خلق نظام دكتاتوري حديدي ، وعمت المجاعات واكتظت السجون وأصبح الانتماء إلى الحزب الحاكم المفرد هو أساس البقاء للفرد ولتقدمه ، واستبدلت بالطبقة على الأساس الاقتصادي ، نظام طبقي أساسه الولاء للحزب الشيوعي والتقرب من الحزب ، واتسم الإنتاج بالهبوط وخاصة في القطاع الزراعي ، وانتشر الخوف وتحول الأفراد إلى مجرد قطع في الآلة الكبيرة ، بالإضافة إلى تأليه الأفراد وسطوة الأجهزة البوليسية والمخابرات .

الخلاصة هي أن تطبيق الفلسفتين خضع للتعديلات الجوهرية من ناحية ، وأدى إلى نتائج لم تكن متوقعة من الناحية النظرية . لذا فإنه من الصعب أن نقول إن الصراع بين الدولتين كان صراعاً أيديولوجياً ، فكيف نشأ إذن؟؟

إن تطبيق الفكر الماركسي في الاتحاد السوفييتي قد نتج عنه تدهور

اقتصادي كبير في مراحلہ الأولى ، وكان أحد التفسيرات التي تبنتها الفئة الحاكمة في ذلك الوقت ، هو أن النظام الشيوعي في الاتحاد السوفيتي محاصر بأنظمة رأسمالية معادية ، وإن الخروج من المأزق هو بتطبيق «فكرة الدولية» التي تقوم على أساس أن الصراع الطبقي لا يعترف بالقوميات ، بل إنه ذو طابع عالمي ، إذ لا بد لعمال العالم أن يتحدوا لمواجهة الصراع مع الطبقة الرأسمالية المستغلة في كل مكان . أي إن نجاح النظام الشيوعي يعتمد على انتشاره وأن مثل هذا الانتشار هو الضمان الوحيد لبقاء النظام وفعالية «الحمية التاريخية» .

إن الدولية كانت بداية الصراع ، وبداية الحرب الباردة ، إذ كان من المحتم على الكتلة الغربية أن تحاول صد الهجوم المتمثل في الدولية ، فبدأت مرحلة الأحلاف لمواجهة الدولية أو ما يعرف بتعبير آخر باسم «الأممية» ، ولقد تحولت الحرب الباردة إلى حرب ساخنة في بعض الحالات . فالمواجهة بين الغرب والاتحاد السوفيتي في الحرب الكورية كانت انعكاساً للحرب الباردة ، غير أن تلك الحرب أدت إلى تدهور كبير في الاقتصاد السوفيتي ، إذ تطلبت ولفترة طويلة تكريس أكبر قدر من الموارد للصناعة العسكرية ، وعلى حساب الوفرة الاستهلاكية وتحت ضغط الظروف الاقتصادية جاءت قرارات المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي في عام ١٩٥٦ الذي نتج عنه عدول شبه علني عن فكرة الدولية ، وذلك عندما تم الاعتراف بأن هناك أكثر من طريق واحد لتحقيق الاشتراكية ، بما في ذلك الأسلوب

الديمقراطي . كما أن المؤتمر أيضاً ولأول مرة أعطى للأحزاب الشيوعية الأوروبية حقها في تحديد سياستها للوصول للحكم ، مستقلة عن الحزب الشيوعي السوفييتي ، أي بمعنى آخر أن قرارات عام ١٩٥٦ تعني أن الاتحاد السوفييتي قرر أن يتخلى عن الدولية ، معطياً بذلك إشارة للغرب بأن الاتحاد السوفييتي يرغب بالتعايش السلمي ، وفعلاً أخذ الاتحاد السوفييتي دور المبادرة في الدعوة إلى التعايش السلمي على أساس أن الحرب بين الفلسفتين ليست حتمية ، وأن المنافسة بينهما يجب أن تكون منافسة سلمية وفي إطار تعايش سلمي ، وفي الواقع فإن الاتحاد السوفييتي كان يهدف من وراء التعايش السلمي أن يشترى الوقت لتحقيق هدفين أساسيين ، أولهما بناء قاعدة اقتصادية محققة للرفاهية بعد سنين طويلة من المعاناة والمجاعات والأزمات ، وأن الوقت قد حان لسد الهوة بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي في المجال الاقتصادي . والهدف الثاني هو تحقيق التوازن العسكري مع الولايات المتحدة حيث كانت متفوقة نووياً ، فلم يكن في الإمكان تحقيق هذين الهدفين مع استمرار الاتحاد السوفييتي بانتهاج سياسة هجومية تحت مظلة الدولية ، في الوقت نفسه ، فكان لا بد من التعايش السلمي ، ومن المهم أن نلاحظ هنا أن كلاً من «الدولية» و «التعايش السلمي» في الصراع بين الدولتين جاء نتيجة لضغوط اقتصادية في المقام الأول .

استمرت سياسة التعايش السلمي لفترة طويلة ، استطاع خلالها

الاتحاد السوفياتي تحقيق إنجازات كبيرة في المجالين العسكري والاقتصادي ، إذ إن فترة الهدوء النسبي في الصراع بين الدولتين ، أعطت الفرصة للصناعة العسكرية السوفياتية لتطوير القدرة النووية ، والهيدروجينية ، والصواريخ عابرة القارات ، كما مكنت الصناعة السوفياتية الثقيلة التي حظيت بالترتيب لفترة طويلة ، من الإسراع في التقدم النووي العسكري ، وتدرجياً انخفضت الفجوة النووية بين الدولتين ، كما ازدادت في الوقت نفسه القدرة التدميرية للأسلحة الجديدة التي في حوزة كلا الدولتين . في ظل تلك الظروف بدأت النظريات العسكرية الجديدة المستبعدة للحرب على أساس التوازن النووي ، ولكنها في الوقت نفسه تخشى أن يحدث أي شك في النيات أو خطأ قد يؤدي إلى تدمير العالم ، وشاع القول في ذلك الوقت إنه لا يمكن لأي من الدولتين أن تحقق نصراً على الأخرى ، فهناك توازن في الخوف ، والمهم هو ألا تبدأ الطلقة الأولى ، فكان من الضروري إيجاد إطار يقوم على الاعتراف بأن الدولتين تقفان على قدم المساواة تقريباً من الناحية العسكرية ، وأنه من المهم بل من مصلحة كل منهما ، ومن مصلحة العالم منع أي ظروف تؤدي إلى مواجهة عسكرية بين الدولتين ، فكانت سياسة الوفاق .

وهنا لابد من الإشارة إلى ما يلي :

أولاً : إن سياسة الوفاق لم تأت نتيجة لظروف اقتصادية في المقام الأول ، وإن كانت لها انعكاساتها الاقتصادية ، وإنما جاءت

كنتيجة لتغيير تكنولوجيا استراتيجي كان من شأنه، أن أصبح واضحاً أن الحرب النووية ليس فيها منتصر أو مهزوم، إذ إن من شأنها تحقيق الدمار الكامل الذي يشمل البشرية بأسرها .

ثانياً : إن سياسة الوفاق لا تعني أن الدولتين قد تصالحتا، وأن الصراع قد انتهى ، وإنما يعني أن الدولتين قد حددتا خطوطاً استراتيجية لا يجب لأبي من الطرفين المساس بها ، إذ إنها في مجموعها وفي تشابكها تمثل الهيكل الوحيد للضمان وعدم انفجار الطلقة الأولى ، غير أن الصراع في إطار الوفاق مسموح به طالما أنه لا يتعدى الحدود الاستراتيجية المتفق عليها . إذ إن هذه الصراعات تمثل من ناحية تصفية للحسابات الصغيرة ، ومن ناحية أخرى صقلاً لهيكل الوفاق ، ومن ثم فإنه مسموح للدولتين إن تشابكا بطريق غير مباشر في حروب صغيرة في أماكن لا تمثل تهديداً مباشراً لهيكل التوازن الاستراتيجي .

ثالثاً : لابد من إيجاد ضوابط مشتركة تمكن الدولتين من اتخاذ الإجراءات العاجلة والسريعة ، حتى تحول دون تطور الأمور وتمنع تصفية الحسابات الصغيرة من أن تصبح مواجهة مباشرة بين الدولتين ، متى بدأت صعب التنبؤ بنهايتها ، وعلى أي حال فإن النهاية ستكون الدمار الكامل . لذا لم يكن غريباً أن يكون اتفاق الوفاق قائماً على تبادل المعلومات ، ودورية الاتصالات ، وأهم من ذلك اتفاق ضمني فيما يتعلق ببيع السلاح للدول الصغيرة التي تشترك في خلافات ونزاع ، إذ بهذه الطريقة يمكن للدولتين

إيقاف أي حرب ومنعها من التطور عن طريق تحديد التزويد بالسلاح ، وقصر نوعيته على ذلك النوع الذي لا يمثل حسماً فاصلاً في تحديد الهيكل الاستراتيجي المتوازن .

إن الوفاق كسياسة تعتمد جذرياً على فكرة أن الحرب بين الدولتين لا تحقق أي منفعة لأي منهما ، وليس فيها منتصر أو مهزوم ، بل فيها نهاية الجميع ، ومن ثم فإن أي تغير تكنولوجي في الناحية العسكرية ، أو تغير في وجهات النظر من شأنه الاعتقاد بأنه من الممكن الدخول في حرب نووية والخروج منها بنصر ، أو أنه من الممكن للدولتين أن تدخلتا في حرب تقليدية طويلة حول مسألة استراتيجية دون أن تتحول هذه الحرب التقليدية بالضرورة إلى حرب نووية . في تلك الظروف تنعدم فائدة الوفاق ويصبح في الإمكان تصور وضع تحاول فيه إحدى الدولتين ، أن تحقق مكاسب على حساب الأخرى دون أن تخشى الحرب النووية ، أو من نتيجة الحرب النووية إذا حدثت أو من الدخول في حرب تقليدية إذا اقتضى الأمر ، وليس هناك خوف طالما توفر شرط رئيسي للحروب الفعالة ، ويتمثل في توفر الموارد الاقتصادية اللازمة للانتصار في الحروب .

ويبدو في تصوري أن المغامرة السوفييتية في أفغانستان يمكن تفسيرها وفقاً للمنطق السابق ، فهذه المغامرة تمثل بلا شك تعدياً على الهيكل الاستراتيجي المتوازن للوفاق ، وتعطي ميزة استراتيجية على درجة كبيرة من الخطورة للاتحاد السوفييتي ، لا يمكن تفسيرها حسب منطق الحروب الصغيرة ، أو تصفية الحسابات الثرية ومن باب صقل

اتفاقية الوفاق . الوجود السوفييتي في أفغانستان هو تهديد مباشر لبقاء واستمرار الكتلة الغربية المعتمدة حيوياً على منابع النفط ، ولا يمكن للمرء أن يتصور أن الاتحاد السوفييتي قد أقر المغامرة الأفغانستانية دون علم ودراية بأن ذلك يمثل خرقاً واضحاً للوفاق . ولا يمكن له أن يعتمد هذا المنطق إلا إذا كان قد وصل إلى التحليل القائل بإمكانية المواجهة المباشرة والساخنة مع أمريكا ، والخروج من تلك المواجهة متصراً ، المغامرة الأفغانستانية إذن تمثل تعبيراً عن الاعتقاد بإمكانية النصر في حرب نووية محدودة أو حرب تقليدية ليس من الضروري أن تنقلب إلى حرب نووية . وهنا تكمن خطورة الوضع ، وهو انقلاب في المعايير العسكرية من وضع كان فيه الاعتقاد السائد هو لا معقولة الحرب إلى وضع يتصور معقولة الحرب ، وهنا وفقاً لهذا المنطق يصبح توافر الشرط الرئيسي والبدیهي للانتصار في الحروب ، وهو أن توافر الموارد الاقتصادية أمر حتمي ، لذا لا يلقي اللوم على هؤلاء الذين يؤمنون بأن أطماع الاتحاد السوفييتي تنصب على الخليج وعلى نفطه ، وأن الدخول إلى أفغانستان لم يكن من باب المغامرة غير المحسوبة ، أو الخطأ البسيط ، أو لمجرد تحقيق الاستقرار ، أو تعضيد الفلسفة الماركسية ، وغير ذلك من الأعذار والتفسيرات . إن دولة عظمى لن تقرر الخروج عن سياسة خطيرة كسياسة الوفاق إلا بعد حسابات دقيقة ومدروسة ، فالخروج عن الوفاق من جانب الاتحاد السوفييتي يستهدف بلا شك نفط الخليج ، وهو خروج مبني على فلسفة إمكانية الانتصار في الحرب إذا توافرت الموارد الاقتصادية .

فوجئت الولايات المتحدة الأمريكية بالمغامرة السوفييتية في أفغانستان ، إذ لم يكن في تصورها أن الاتحاد السوفييتي سيقدم على خطوة من شأنها تهديد الوفاق ، ومما زاد من خيبة الأمل أن الولايات المتحدة كانت تأمل بعد الانتهاء من حرب فيتنام والتوقيع على اتفاقية «سولت الأولى» أن يستمر الوفاق ، بل ويتم تعزيزه ، خاصة أن الوفاق أثبت عملياً قدرته على تطويق الأزمات ومنعها من التضخم والوصول إلى درجة الغليان . لقد استطاع الوفاق أن يحتوي حربين في منطقة حساسة وهما منطقة الشرق الأوسط ، والحرب الباكستانية - الهندية والعديد من النزاعات في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وانعكس عدم تفهم السياسة الأمريكية العميق لمغزى المغامرة السوفييتية في أفغانستان في مرحلة من التردد وعدم وضوح الرؤية بل والتخبط في السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي ، وفي مناطق متعددة من العالم ، إذ تأرجح الاعتقاد ما بين الإيمان باستمرار الوفاق تارة ، والشك فيه تارة أخرى وخاصة خلال فترة حكم الرئيس كارتر .

وبدأ النقاش في الولايات المتحدة حول موضوع الحرب النووية المحدودة ، وإمكانية النصر وإمكانية الحرب التقليدية التي ليس من الضروري لها أن تتحول إلى نووية ، ويبدو أن هذا النقاش داخل الإدارة الأمريكية العسكرية والسياسية ، قد وصل أخيراً إلى ما يبدو أنه تحول عن سياسة الوفاق . . فهناك دلائل على أن الفئسة التي كانت تنادي بإمكانية النصر في حرب نووية محدودة ، أو حرب تقليدية



طويلة قد تحققت لها الغلبة في حكم الرئيس ريغان ، ومن ثم فإنه من خلال هذه الغلبة يمكن تفسير النشاط العسكري الحازم وغير المتردد للولايات المتحدة الأمريكية أخيراً . كذلك يمكن تفسير تصعيد درجة الحرارة في أوروبا عن طريق القواعد الجديدة للصواريخ النووية الحديثة المتوسطة المدى في بريطانيا ، ألمانيا ، هولندا ، وإيطاليا . أي إنه يبدو أن أمريكا ، قد وصلت الآن إلى النتيجة التي وصل إليها الاستراتيجيون السوفييت في وقت المغامرة الأفغانستانية ، فكلا الدولتين تؤمن بإمكانية الانتصار في حرب نووية محدودة أو تقليدية ، وإن ذلك يعتمد على وفرة الموارد الاقتصادية الاستراتيجية «النفط» .

وفي هذا الإطار يمكن أن نتفهم التحركات الأمريكية الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط ، فهي من ناحية تمثل محاولة تصحيح التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط ، وهي منطقة حيوية ، أصابها الخلل لصالح الاتحاد السوفييتي نتيجة للغزو السوفييتي لأفغانستان ، وهو من ناحية أخرى يعكس اعتقاد الولايات المتحدة بإمكانية النصر في حرب نووية محدودة طالما توافرت الموارد الاقتصادية الاستراتيجية «النفط» .

ومن ناحية ثالثة فإن الولايات المتحدة الأمريكية ، قد أظهرت نتائج حساباتها المؤكدة أن السيطرة على النفط تحتل الأولوية بلا شك . فالتحالف الاستراتيجي الأمريكي - الإسرائيلي يمكن فهمه في هذا الإطار السابق ، ومحاولة ربطه مشألاً بالقضاء على القضية

الفلسطينية إلى الأبد تفسير ضيق ، فلقد أصيبت الحركة الفلسطينية ، بإصابات فادحة ولكن القضية لا تموت وقد استبعدت مصر من التوازن العسكري العربي وليس من المعقول النظر إلى هذا التحالف ، بأنه يهدف إلى قص أجنحة سوريا ، أو الانتقام منها أو منعها من السيطرة على المشرق العربي . كذلك فليس هدف هذا التحالف منع التغلغل السوفييتي في المشرق العربي فقط ، إن هذا التحالف بلا شك يهدف إلى مواجهة للاتحاد السوفييتي في منطقة الموارد الاستراتيجية «النفط» وحيث الوجود السوفييتي كبير وفعّال وقوي ومتربص للدخول إلى منطقة الموارد الحيوية «الدول النفطية» . .

نعم ، لقد أصبح صراع الجبابرة بعد انتهاء مرحلة سياسة الوفاق منصباً على الخليج العربي وفي ظل فلسفة تؤمن بإمكانية الحرب ، بل إن هناك أصواتاً قوية تؤمن بضرورتها . . والأيام القادمة ستحمل لنا الإجابة عن كل الأسئلة المطروحة . . ماذا بعد سياسة الوفاق . . ومن ستكون له أكبر الحصص وما هي مخططات دول الخليج للدفاع عن موردها الاستراتيجي؟

\*\*\*

## السياسة الاقتصادية الأمريكية الجديدة هل هي سياسة انتقامية؟

إن ما يشغل بال العالم في الوقت الحالي هو التغير الذي حدث في معدل نمو الاقتصاد العالمي الذي بدأ يتسم بالانخفاض والبطء ، والتوقعات المشائمة باحتمال استمرار هذا الاتجاه . . ومن أكثر الأمور التي تدعو للخوف هو أن هذا التباطؤ في معدل النمو يبدو تباطؤاً سريعاً ففي عامي ١٩٨٣ - ١٩٨٤ كان معدل النمو في الإنتاج الكلي الحقيقي على مستوى العالم هو ٥,٧٪ سنوياً . كان الاقتصاد الأمريكي مسؤولاً عن نصف هذا المعدل سواء بصورة مباشرة تتمثل في زيادة الناتج القومي الأمريكي أو بصورة غير مباشرة تتمثل في انتعاش اقتصادات الدول الأخرى الناتج عن زيادة صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية . الصورة تغيرت مع الوقت ، فالاقتصاد الأمريكي بدأ يعاني من انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي ، ففي خلال إثني عشر شهراً لم يزد معدل النمو في الناتج القومي عن حوالي ٢٪ ، وهو معدل يقل عن معدل النمو في بريطانيا ، ولقد صاحب ذلك زيادة كبيرة في الطلب فافتتحت معدل الزيادة في الإنتاج مما نتج عنه زيادة في الواردات لتغطية الفرق بين الطلب والناتج القومي .

وبالرغم من هذا الاتجاه المتمثل في زيادة الواردات ، قد قوبل

بالترحيب من قبل الدول المصدرة للولايات المتحدة الأمريكية ، ففي مسح للرأي العام قامت به جريدة «النيويورك تايمز» تبين أن ٧٠٪ من الأمريكيين الذي تم استجوابهم يفضلون سياسة وضع القيود على الواردات لسبب تأثير تزايد الواردات على مستوى البطالة في أمريكا ، وهنا يكمن الخطر على الاقتصاد العالمي ، فانخفاض معدل النمو في النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية ، واحتمال اتباع سياسة وضع القيود على الواردات قد يؤدي إلى اتباع الدول الأخرى سياسات مماثلة لحماية اقتصاداتها . النتيجة انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي العالمي ، مما قد ينتج عنه مرحلة جديدة من الكساد يخشاها العالم ، وخاصة بعد تجرية أطول كساد شهده العالم في العصر الحديث ، والذي بدأ في أوائل السبعينات واستمر حتى بداية الثمانينات .

ولمواجهة الكساد الأثمي والقائم على انخفاض معدل النشاط في الاقتصاد الأمريكي وعلى اتباع سياسة الحماية على الواردات فإن هناك عدة احتمالات . أحد هذه الاحتمالات المطروحة أن يحدث نمو سريع في اقتصاديات الدول الأخرى يعوض البطء في النمو للاقتصاد الأمريكي ، على أن يصحب ذلك انخفاض في سعر الدولار مما يمكن الصناعة الأمريكية من المنافسة في الأسواق الخارجية . الأمر الذي يؤدي بدوره إلى منع حدوث كساد في الاقتصاد الأمريكي ، إلا أن هذا الاحتمال يبدو صعب التحقيق ، وهناك عدد قليل من الاقتصاديين

المؤيدين لهذا الاتجاه ، فتحقيق إسرار في النمو يعوض انخفاض النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية يتطلب أن تقوم دول أوروبا بتحقيق ما يشبه المعجزة الاقتصادية وذلك نظراً لما تعانيه اقتصادياتها من الجمود في أسواق العمل ، وعدم رغبتها في تحمل أي مخاطر مصاحبة لتحقيق النمو عن طريق التوسع النقدي ، وبالرغم من أن حكومات الدول الأوروبية تتبنى وترغب في تخفيض معدلات الضرائب ، لإعطاء الحوافز للاستثمار والنمو ، فإن هذه الحكومات الأوروبية تلتزم في المقام الأول بهدف تخفيض الإنفاق الحكومي الذي يمثل حوالي ٤٥٪ من الدخل القومي ، مقارنة بـ ٣٣٪ في الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن ناحية أخرى فإن هذه الحكومات الأوروبية غير مستعدة لاتباع سياسة مماثلة لسياسة الرئيس ريغان التي تمثلت في تمويل النمو عن طريق الاقتراض ، وهي في ذلك تتبع سياسة محافظة تتفق مع رأي البنك الدولي ، الذي يعتبر تجربة الرئيس ريغان غير قابلة للتقليد أو التصدير .

أما الاحتمال الثاني فهو أن تتحمل اليابان وألمانيا الغربية مسؤولية تعويض الانخفاض في النشاط الاقتصادي الأمريكي ، بأن تتبعا سياسة الاقتراض العام في الوقت الذي تقوم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار التشريعات الخاصة بتخفيض عجز الميزانية ، إلا أن هذا الاحتمال أيضاً غير وارد فاليابان كانت تتوقع معدلاً للنمو يمثل حوالي ٥٪ سنوياً ، ومعدلاً للتضخم ٢٪ وللبطالة ٥,٢٪ ، لذلك

فليس هناك ما يدعو حكومة اليابان للتضححية ومواجهة مخاطر الاقتراض ، وخاصة أن الدين العام في اليابان قد ارتفع من ١٢٪ في عام ١٩٧٠ إلى ٧٠٪ في عام ١٩٨٤ كنسبة من الدخل القومي . إذا كان هذا هو الموقف المحتمل للحكومة اليابانية فإنه من المتوقع أن تتبع حكومة ألمانيا الغربية سياسة أكثر تحفظاً ، وتكون النتيجة ألا يقابل انخفاض النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية بزيادة تعويضية في معدلات النمو من قبل الدول الصناعية المتقدمة .

فكيف يواجه العالم احتمال الكساد الناتج عن التغيير في الظروف الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وعلى حساب من يا ترى سيكون الخروج من هذا المأزق العالمي؟؟

الرأي الذي كان شائعاً في الغرب ، إن منع الكساد وضمن استمرار الانتعاش في الاقتصاد الأمريكي ، يتطلبان اتباع استراتيجية اقتصادية جديدة تقوم على سياستين :

السياسة الأولى : وهي تحقيق تخفيض كبير في أسعار النفط على أساس أن النفط يمثل حوالي (٥٪) من الناتج العالمي الكلي ، وعلى هذا الأساس فإن تخفيض سعر النفط وفي الوقت المناسب ، في رأي الدول الغربية بحوالي (٢٠٪) سيؤدي إلى تخفيض الكلفة حوالي (١٪) مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو في العالم بحوالي (١٪) دون اللجوء إلى سياسات نقدية توسعية في العالم واحتمالات التضخم ، وسيستج عن ذلك زيادة معدل النمو في دول منظمة التعاون

الاقتصادي (OECD) من (٣٪) إلى (٤٪) ، ويمثل الفرق بين النسبتين في رأي البعض ، الفرق بين السقوط في المخاطر الاقتصادية وبين النجاة من تلك المخاطر ، يتوقع دعاة هذا الرأي أن زيادة معدل النمو من (٣٪) إلى (٤٪) سيحقق تخفيضاً ملموساً في البطالة في دول منظمة التعاون الاقتصادي ، التي وصل فيها عدد العاطلين عن العمل إلى (٣١) مليون عاطل . ومن المتفق عليه أيضاً أن دول أمريكا اللاتينية لن تستطيع خدمة ديونها المتراكمة بتسديد الفوائد المستحقة ، ما لم يتحقق معدل للنمو في الناتج الكلي الدولي بحوالي (٥ ، ٣٪) على الأقل .

فيذا لم يتحقق هذا المعدل فسيواجه الجهاز المصرفي الدولي مشاكل خطيرة ، كما ستواجه دول أمريكا اللاتينية احتمالات العودة إلى الانقلابات وعدم الاستقرار السياسي والإفلاس المالي .

أما السياسة الثانية ، فهي تقوم على محاولة تخفيض سعر الدولار بالنسبة للعملة الأخرى ، عن طريق تخفيض سعر الفائدة والإسراع في معدل النمو النقدي لتحقيق انخفاض تدريجي في سعر الدولار ويحذر لمنع الانهيار . والمشكلة التي تواجهها الإدارة النقدية الأمريكية هي بالرغم من تخفيضها لسعر الفائدة بحوالي (٥ ، ٤٪) في خلال إثني عشر شهراً بالرغم من سماحها لعرض النقود من تخطي الأهداف النقدية المحددة ، إلا أن سعر الدولار استمر في التزايد بمعدل (٥ ، ١١٪) خلال تلك الفترة ، لذلك فإن أي سياسة لتخفيض سعر

الدولار كانت تتطلب من الإدارة النقدية الأمريكية ومن رئيسها فولكر على الأخص ، إقناع الأسواق المالية بجدية السياسة الأمريكية في تخفيض سعر الدولار .

إن هذه الاستراتيجية التي تدعو لها الدول الغربية والقائمة على تخفيض سعر البترول بحوالي (٢٠٪) وتخفيض سعر الدولار تقوم على أساس أن تخفيض سعر النفط سيؤدي إلى زيادة معدل النمو حوالي (١٪) فيرتفع إلى (٤٪) . كما أن تخفيض سعر الدولار يزيد من القدرة التنافسية للمنتجات الأمريكية في الأسواق الخارجية ، ومن ثم يعطي دفعة للطلب على المنتجات الأمريكية تكون له آثار إيجابية وتعويضية على الناتج القومي الأمريكي خاصة ، والذي بدوره يدعم الطلب العالمي ، ويقلل من احتمالات البطء في معدل النمو .

من هو الضحية لهذه الاستراتيجية؟؟ ومن سيدفع الثمن؟؟

إن تخفيض سعر النفط مع انخفاض الطلب العالمي عليه ، وهو الأمر المتوقع في الأجلين القصير والمتوسط . نظراً لضعف أو انفصام العلاقة بين الدخل والطلب على النفط ، نتيجة للتقدم التكنولوجي وضعف المرونة السعرية . كل ذلك سيؤدي حتماً إلى تخفيض الإيرادات النفطية ، وخاصة لدول الأوبك تخفيضاً كبيراً يقدر بـ (٢٠٪) تقريباً .

أما عن تخفيض سعر الفائدة على الدولار ، فسيؤدي بطبيعة



الحال إلى نتائج عكسية بالنسبة لدول الخليج النفطية على الأخص ، نظراً لأن الجزء الأكبر من استثماراتها في الخارج تتمثل في أرصدة نقدية دولارية .

كل ذلك يعني أن تنخفض إيرادات الدول النفطية الخليجية من استثماراتها في الخارج ، وتمثل إيرادات هذه الاستثمارات في بعض الدول ما يقارب الإيرادات النفطية . كما أن انخفاض سعر الدولار سيؤدي إلى زيادة واردات الدول الخليجية من الولايات المتحدة الأمريكية دون حدوث أي تأثير يذكر على صادراتها للولايات المتحدة الأمريكية ، والتي تتمثل في الصادرات النفطية ، وهي لن تزداد زيادة ملموسة نظراً للظروف السائدة في السوق النفطية ، واحتمال زيادة إنتاج دول غير الأوبك . ومن ناحية أخرى فإن انخفاض سعر الدولار يعني تخفيضاً في القيمة الرأسمالية لثروة الدول النفطية الخليجية في الخارج .

يبدو من هذه الاستراتيجية أن المطلوب أن تكون الدول النفطية الخليجية هي كبش الفداء وهي التي تدفع ثمن ما يسمى بإنعاش الاقتصاد العالمي . إن الهدف من هذه الاستراتيجية هو دفع الدول النفطية الخليجية لاستخدام استثماراتها في الخارج لتمويل احتياجاتها الاستهلاكية والتنموية مما يؤدي تدريجياً إلى فقدانها لرأس المال المتمثل في الخارج بعد أن نجحت الخطة الغربية في تحييد القدرة النفطية للدول الخليجية .

١٠٢ \_\_\_\_\_ السياسة الاقتصادية الأمريكية الجديدة هل هي سياسة انتقامية؟

إن استراتيجية الدول الغربية لإنعاش الاقتصاد العالمي وغموه بمقدار (١٪) ، وإنقاذ دول أمريكا اللاتينية من الإفلاس معناها من التضحية باقتصادات الدول النفطية وبأهم مواردها وهما النفط والمال .

هل هذه الاستراتيجية هي استراتيجية لإنعاش الاقتصاد العالمي؟؟  
أم أنها استراتيجية للانتقام من الدول النفطية الخليجية ودفع اقتصادها نحو الإفلاس؟؟

\* \* \*

## الإنتفاق الدفاعي هل هو قرار سياسي؟

صاحبت الزيادة في الإيرادات النفطية منذ بداية السبعينات زيادة غير متناسبة في الإنتفاق الدفاعي للدول الخليجية ، وخاصة في الفترة ما بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٩ ، حتى أن بعض الدول الخليجية ، قد أصبحت من مجموعة الدول التسع الكبرى في الإنتفاق الدفاعي . فالمملكة العربية السعودية تعد من أكبر الدول إنفاقاً على شؤون الدفاع ، وهي من ضمن الدول التسع الكبرى التي تتمثل في الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية ، وألمانيا الغربية ، المملكة العربية السعودية ، فرنسا ، بريطانيا ، إيطاليا ، وهولندا . ويمثل الإنتفاق الحكومي لهذه المجموعة ما يقارب (٩٠٪) من إجمالي الإنتفاق الدفاعي العالمي ، الذي وصل مجموعته حوالي (٤١٥) مليار دولار في عام ١٩٧٩ .

والإنتفاق الدفاعي العالمي قد ازداد بصفة عامة بمعدلات تفوق بكثير معدلات الإنتفاق في أوجه النشاط الأخرى ، ففي عام ١٩٦٦ كان حجم الإنتفاق الدفاعي العالمي حوالي (١٥٩) مليار دولار ، وارتفع إلى (٢٠٠) مليار دولار في عام ١٩٧٣ ثم (٤٠٠) مليار دولار في عام ١٩٧٨ ، والواقع أن هذه الأرقام تفوق حدود الخيال ، ويمكن تفسير مغزاها إذا نظرنا إلى هذه الأرقام بمعيار دخلي ، وهنا يمكن إعطاء عديد من الأمثلة التي توضح ضخامة هذا الإنتفاق ، على

سبيل المثال ، فالإنفاق الدفاعي العالمي يفوق مجموع الدخول الكلية للقارة الأفريقية ، بما في ذلك جنوب أفريقيا ، ويعادل مجموع الدخول لأمريكا اللاتينية ، وإذا استبعدنا اليابان فإن الإنفاق الدفاعي العالمي يفوق مجموع الدخول في القارة الآسيوية ، أما على المستوى العربي فمن الملاحظ أن الإنفاق الدفاعي الفردي (Per capita) للمملكة العربية السعودية يمثل أعلى إنفاق دفاعي في العالم ، ويزداد بمعدلات تفوق أي معدلات في مثل هذا الإنفاق ، سواء في الدول النامية أو المتقدمة ، فالإنفاق الدفاعي الفردي للمملكة العربية السعودية وصل في عام ١٩٧٥ إلى (١١٥٣) دولاراً بالمقارنة بـ (٤٩٠) دولاراً للاتحاد السوفيتي و (٤١٧) دولاراً للولايات المتحدة الأمريكية ، ولا يقترب من المملكة العربية السعودية في هذا المجال إلا إسرائيل ، حيث بلغ الإنفاق الدفاعي لديها حوالي (١٠٤٥) دولاراً ، في عام ١٩٧٥ ، ولقد تضاعف الإنفاق الدفاعي الفردي في المملكة العربية أكثر من مرتين ونصف المرة في فترة تقل عن خمس سنوات ، حيث وصل هذا الإنفاق بالنسبة للفرد إلى حوالي (٢٦٦٤) دولاراً عام ١٩٨٠ ، وفي عام ١٩٧٥ احتلت مصر الدور الأول فيما يتعلق بمعدل الإنفاق الدفاعي للدخل القومي حيث امتص هذا الإنفاق أكثر من ٥٠٪ من الدخل القومي ، تليها في ذلك إسرائيل ، إلا أن المعدل قد انخفض انخفاضاً كبيراً حتى وصل إلى أقل من ١٥٪ في ١٩٧٩ .

وبالرغم من أن الإيرادات النفطية قد بدأت بالانخفاض منذ عام

١٩٨٠، إلا أن الإنتفاق الدفاعي للدول الخليجية قد استمر في التزايد، إذ يكفي أن ننظر إلى الصفقات المتتالية لهذه الدول التي تمثل عنصراً واحداً من عناصر الإنتفاق الدفاعي وهو عنصر التسلح، فإذا أضفنا إليه بعض عناصر الإنتفاق الدفاعي الأخرى كالأجور والمرتبات والعمليات والصيانة والبحوث والإنشاءات والدفاع المدني والقوات الخاصة . . إلخ، لأمكن الاستنتاج في غياب البيانات والمعلومات الرسمية الحديثة، بأن الإنتفاق الدفاعي للدول الخليجية قد استمر بالتزايد رغم التناقص في الإيرادات النفطية .

ومن الممكن تفسير استمرار التزايد في هذا النوع من الإنتفاق على أساس استراتيجي وآخر اقتصادي، فالمرآب للأحداث في منطقة الشرق الأوسط وفي منطقة الخليج بصفة خاصة، يلاحظ تصاعد درجة عدم الاستقرار إلى مستوى لم يسبق له مثيل في التاريخ المعاصر لهذه المنطقة . فالحرب العراقية الإيرانية والتي دخلت عامها السادس تمثل وضعاً يصعب فيه تضييق نطاقها وحصرها على الأطراف المتنازعة فقط، كما يصعب التنبؤ بنتائجها سواء استمرت أو انتهت، وفي الأجل القصير أو في الأجل الطويل . كما أن مغزى هذه الحرب ودوافعها ووجود مصالح لأطراف خارجية تستفيد من استمرارية هذه الحرب، يعني بكل وضوح أن نطاقها الجغرافي الاستراتيجي قابل للتغير في أي لحظة . من ناحية أخرى فإن تفاقم المشكلة الفلسطينية، وعدم ظهور ملامح حلها ينعكس على هذه المنطقة، خاصة أن

التجارب قد أثبتت في الفترة الأخيرة أن النوايا التوسعية الإسرائيلية لا تقتصر على منطقة المشرق العربي . فإذا أضفنا إلى ذلك المناخ السياسي العالمي ، الذي يتسم بدرجة كبيرة في عدم الاستقرار ، حيث انتهت سياسة الوفاق تقريباً بين الدولتين العظميين ، وعدم وجود سياسة بديلة وخاصة في الظروف الجديدة التي ميزت السياسة الأمريكية بدرجة من المغامرة والتطرف ، وميزت السياسة السوفيتية بالتردد نتيجة لعدم استقرار الحكم الداخلي في الفترة التي أعقبت وفاة الرئيس بريجنيف ، حيث توالى حكومات كانت في طبيعتها انتقالية أما على المستوى الإقليمي فيمكن تفسير تزايد الإنفاق الدفاعي جزئياً ، بأنه يعود إلى محاولة تعويض فقدان الثقل العسكري المصري في أعقاب اتفاقية كامب ديفيد ، التي أنهت حالة الحرب بين مصر وإسرائيل ، مع استمرار حالة الحرب بين باقي الدول العربية وإسرائيل ، الأمر الذي حيد الموقف المصري عسكرياً فيما يتعلق بالصراع الدائم في المنطقة .

من الممكن كذلك تفسير تزايد الإنفاق الدفاعي في منطقة الخليج تفسيراً اقتصادياً ، فمع انخفاض العائدات النفطية ، والتوقع باستمرار هذا الانخفاض ، فلقد شاعت في منطقة الخليج حالة من الركود الاقتصادي ، وصاحب ذلك جو تشاؤمي ، فلجأت الحكومات في البداية إلى معالجة الركود على أساس أنه ركود وقتي ، ومن ثم فقد قامت بمعالجته باستخدام الأساليب التقليدية التي كانت تمارسها في

الماضي في حالات الركود الوقتية ، وتمثل في زيادة معدلات السيولة ، شراء وبيع الأراضي ، طرح بعض المناقصات . . . إلخ . ولكن هذه الحكومات بدأت تدرك في الآونة الأخيرة ، أن الركود الذي شاع في هذه المنطقة ، إنما يعكس ظاهرة هيكلية قائمة على عجز القاعدة الاقتصادية القائمة على التعويض الناتج عن انخفاض الإيرادات النفطية ، أي بصورة أدق عدم أو عجز القطاعات الاقتصادية غير النفطية عن خلق طلب إضافي يضمن استمرارية عجلة النشاط الاقتصادي بمعدلات تتناسب مع المعدلات التي كانت سارية خلال فترة الرخاء النفطي .

من ناحية أخرى فإن عدم وجود أو ضعف القطاعات غير النفطية قد أدى إلى الحد من قدرة الحكومات على زيادة الإنتفاق الاستثماري في المجالين الزراعي والصناعي ، بالإضافة إلى محدودية الطاقة الاستيعابية ، وعدم توافر الموارد الأخرى اللازمة للمشروعات الصناعية والزراعية ، مع عدم وجود أي تنسيق يذكر بين الدول الخليجية لتقليل احتمالات المنافسة ، وخاصة في ظل ضيق حجم السوق وارتفاع الكلفة ، وندرة العمالة . . إلخ . كل هذا حد من قدرة الحكومات على التوسع في الإنتفاق في هذه المجالات المدنية الإنتاجية .

في ضوء ذلك يمكن تفسير زيادة الإنتفاق الدفاعي على أساس أنه يمثل عنصراً من عناصر الطلب الفعال يمكن أن يحرك النشاط الاقتصادي في المنطقة ، ويعوض جزئياً تأثير الانخفاض في الطلب

النتائج عن انخفاض الإيرادات النفطية والركود النسبي . وقد يقال إن الإنفاق الدفاعي في منطقة الخليج هو في الجزء الأكبر منه إنفاق على التسليح ، وهو في مجمله يتمثل في واردات من الخارج ، ومن ثم فإن تأثيره على النشاط الاقتصادي لا يختلف عن غيره من الواردات ، التي تمثل وفقاً للنظرية الاقتصادية تسرباً (Leakage) وليس حقناً (INJECTION) في الدورة الدخيلة ، وإن تأثيره كغيره من الواردات هو تأثير انكماشى ، وليس تأثيراً تنموياً . وهذا الرأي إلى حد ما صحيح ، إذا نظرنا إلى الإنفاق الدفاعي نظرة ضيقة تقتصر على الإنفاق على التسليح فقط . إلا أن هذه النظرة لا تمثل الواقع ، فإن الإنفاق على التسليح يتطلب إنفاقاً إضافياً حتى يصبح الإنفاق التسليحي إنفاقاً فعالاً . فهو يتطلب استثماراً بشرياً يتمثل في الإعداد والتدريب وإعادة التدريب ، ويتطلب استثماراً في الهياكل الأساسية ومشروعات إنشائية . . إلخ . وهذه كلها تمثل حقناً وليس تسرباً يدعم الطلب الكلي ، ويساعد على تحريك عجلة النشاط الاقتصادي . فإذا أدخلنا في الاعتبار الاتجاه الذي تبناه مجلس التعاون الخليجي في الآونة الأخيرة من محاولة بناء صناعة حربية خليجية ، فإن نجاح هذه الجهود يمكن اعتباره عنصراً من عناصر التنمية . إن التفسير الصحيح لزيادة الإنفاق الدفاعي في الآونة الأخيرة يعود جزئياً إلى الدفاع الاستراتيجي السياسي ، وجزئياً لاعتبارات اقتصادية ، إلا أن ذلك لا يعني أن الخاصية الرئيسية لقرار الإنفاق الدفاعي وحجمه هو قرار سياسي في المقام الأول ، وإن كانت له أبعاد اقتصادية ، فهذا



القرار يتعلق بما يسمى بالسلع العامة وليس السلع الخاصة التي تدخل في نطاق السوق ، والسلع العامة هذه تتمثل في الخدمات الأساسية المتاحة للجميع سواء كانوا يرغبون فيها أم لا يرغبون ، وسواء كانوا قد ساهموا في نفقاتها أم لم يساهموا في كلفتها .

ومن هذه السلع بل يحتل مكان الصدارة فيها موضوع الأمن القومي وحماية السيادة والاستقلال ، وهذا هو الدافع الأساسي ، والمبرر الذي لا يحتمل النقاش أو الجدل وراء الإتفاق الدفاعي . وواضح أن تطبيق مبدأ نفقة الفرصة المضاعة وهو المبدأ الذي يستخدم من الناحية الاقتصادية لتبرير أية نفقة وتخصيصها لاستخدام بذاته ، أي تحويلها من استخدامات بديلة ، إن هذا المبدأ لا يكفي لتقييم أو تبرير الإتفاق الدفاعي . وفقدان الأمن والسيادة والاستقلال لا يمكن تقييمه مادياً ، إذ إنه مرتبط ارتباطاً رئيساً بمفهوم الحرية ، بل إنه جزء لا يتجزأ من هذا المفهوم . وفقدان الحرية لا يمكن تقييمه بثمن . كذلك فإن تطبيق مبدأ نفقة الفرصة المضاعة قد يمكن استخدامه من قبل بعض الذين يرون في الإتفاق الدفاعي نوعاً من الهدر للموارد ، ويستخدمون في تبرير وجهة نظرهم أساليب التحليل الجزئي والمقارنات التي تهمل عوامل أساسية لا تخضع لأساليب القياس العادية ، كالسيادة والأمن والحرية . إلخ .

وفي رأي هذه الفئات المتطرفة منهم أن حل مشاكل العالم من فقر ومرض يكمن في إلغاء الإتفاق الدفاعي ، وتخصيص نفقاته للاستخدامات المدنية . وهذا الرأي يهمل المبدأ الأساسي ، وهو أن

الإنفاق الدفاعي هو قرار سياسي في المقام الأول ، وأن تطبيق مبدأ نفقة الفرصة المضاعة يكون أساساً في مجال الاختيار بين خيارات متعددة تتساوى في منفعتها الأمنية ، ولكنها تختلف في كلفتها الاقتصادية ، كما أن مبدأ نفقة الفرصة المضاعة يمكن استخدامه في وضع سياسات تنفيذية لاستراتيجية دفاعية تم التصديق عليها بقرار سياسي .

إلا أن هذا لا يعني أن نكتفي أو نتحجج بسياسة القرار المتعلق بالإنفاق الدفاعي ، بل يجب أن ننظر نظرة دقيقة لمكونات القرار السياسي ومبرراته فيما يتعلق بالإنفاق الدفاعي ، ويشمل ذلك التدقيق في صحة القرار السياسي في إطار شامل يضم كافة أهداف الدولة التي لا تقتصر على الأمن والسيادة فقط بل تتعداهما لتشمل ، وبالقدر نفسه من الأهمية اعتبارات الرفاهية والنمو الاقتصادي . خاصة أن السيادة الحقيقية والأمن الحقيقي يتطلبان درجة كبيرة من الاستقلال الاقتصادي وعدم التبعية الاقتصادية . على هذا الأساس فإن القرار السياسي المتعلق بالإنفاق الدفاعي ، يجب أن يأخذ في الاعتبار اعتبارات التنمية ، ومدى تأثير الإنفاق الدفاعي على النمو الاقتصادي وهو سؤال يستحق قدراً كبيراً من المعالجة الصادقة والعلمية . وخاصة في تلك الدول التي تجد نفسها مضطرة لزيادة الإنفاق الدفاعي في وقت تتعاضد فيه حدة المشكلة الاقتصادية ، وظهور عقبات كبيرة أمام النمو الاقتصادي كما هي الحال في الدول الخليجية .

## عام تبخر أحلام رفاهية السبعينات .. وظهور عجز الموازين وربط الأزمة والكساد

❖ قراءة في أحداث ١٩٨٥

في مثل هذا الوقت من كل عام تبدأ الكتابات والتعليقات في محاولة لإلقاء الضوء على أحداث عام مضى والتنبؤ بما يمكن أن يتحقق في عام جديد .

اتسم عام ١٩٨٥ بصفة أساسية وهي صفة الواقعية النسبية ، سواء كان ذلك على المستوى الدولي أو المستوى الإقليمي وعلى المستوى الاقتصادي أو المستوى السياسي أو الإنساني . بل يمكن القول إنه في هذا العام تبخرت كثير من الأحلام التي ميزت فترة السبعينات وبداية الثمانينات . فعالم الرفاهية التي ليس لها حدود ، والمال الذي كان ينمو كالغابات الاستوائية واجه في عام ١٩٨٥ الواقع والتحديد . فالرفاهية غير المحدودة ، فوائد المال غير الاعتيادية لبعض الدول النفطية . أصبحت فعلاً ماضياً ، وبدأ يظهر عجز الموازين وسياسات الترشيد وربط الأزمة والكساد المستمر . ووراء هذا التحول حدث تغير جذري في الأهمية النسبية للنفط الخام الذي كان مصدراً مهماً للثروة ، وأصبح يواجه أزمة حادة تولدت عنها بداية واقعية لسياسات منطقية تتفق مع الظروف الجديدة التي تسود الصناعة النفطية العالمية منذ بداية الثمانينات . فبعد أن كانت دول منظمة «الأوبك» متمسكة

بسياساتها التقليدية ، وخاصة في ما يتعلق بتحديد سعر النفط الخام وإنتاجه ، وإصرارها رغم تغير الظروف الدولية على الاعتقاد بقدرتها على التحكم في سوق النفط على النمط الذي كان سائداً في السبعينات ، ومع استمرار قيام المملكة العربية السعودية بدورها القيادي التقليدي الذي حملها قدراً من التضحيات في سبيل تثبيت أوضاع لا تسمح الظروف الواقعية ببقائها أو استمرارها ، أو شك سوق النفط على الانهيار وشاع جو من عدم الثقة والتخبط ، بحيث أصبح من الصعب اتخاذ إجراءات سواء على المستوى الدولي ، أو على المستوى الإقليمي ، أو على مستوى الحكومات أو الشركات . ولكن المملكة العربية السعودية أخذت زمام المبادرة بهدف إدخال عنصر الواقعية في المحيط النفطي ، لمنع حدوث كارثة ستلحق بالجميع . وكانت بداية السياسة الواقعية للمملكة العربية السعودية حين تخلت عن الدور التعويضي الذي لعبته منذ مؤتمر لندن الأول ، الذي أدى في النهاية إلى انخفاض إنتاج المملكة من النفط ، وأدى هذا التخفيض إلى تحييد دورها والتقليل من تأثير وضعها القيادي .

وتمثلت الخطوة الثانية نحو الواقعية في اتباع المملكة العربية السعودية سياسة سعرية تتفق مع الظروف الاقتصادية السائدة في سوق النفط العالمي ، وذلك بربط سعر نفطها الخام في ما يتعلق بجزء من مبيعاتها بالعوائد الصافية للمنتجات النفطية . والمغزى الحقيقي لهذا الإجراء لا يقتصر على استخدام أسلوب جديد في التسعير ، بل

يختلف عن الأسلوب التقليدي في إطار منظمة «الأوبك» والذي ظل سائداً ولفترة طويلة . إن المغزى الحقيقي لهذا الإجراء هو اعتقاد المملكة العربية السعودية بضرورة توخي الواقعية كأساس للتسعير ، والواقعية هنا ذات شقين : أولهما الاعتراف الصريح المدعم بسياسات معلنة وحقيقية بعدم الفصل بين سوق النفط الخام ، وأسواق المنتجات النفطية . فالطلب على النفط الخام هو طلب مشتق من الطلب على المنتجات النفطية ، والتحكم في سعر النفط الخام وتحديده لا يمكن نجاحهما ما لم يكن هناك قدر من التحكم والسيطرة على أسواق المنتجات النفطية .

أما الشق الثاني لواقعية السياسة السعودية النفطية ، فيتمثل في تسليمها بالظروف النفطية الدولية الجديدة ، التي تتمثل أساساً في الانخفاض المستمر في الطلب العالمي على النفط الخام بصفة عامة ، وبنفط «الأوبك» بصفة خاصة ، كما يتمثل في ازدياد الأهمية النسبية للسوق الفوري بالمقارنة بأسواق العقود مع ظهور وفعالية الأسواق المستقبلية . ومع الاعتراف بهذه التغيرات الجذرية فإن السياسة السعودية الأخيرة قامت على ضرورة عدم التسليم بهذا الواقع وضرورة الدفاع عن المصالح الجذرية لدول المنظمة ، بحيث لا يجب أن تقف موقف المتفرج إزاء التآكل السريع في نصيبها من سوق النفط العالمي ، وأن الأوان قد آن لأن تحاول هذه الدول استعادة أسواقها التي سلبت منها بسبب بعض السياسات السعرية المتطرفة التي لا تتسم بالواقعية .

لقد كانت الإجراءات السعودية بمثابة المقدمة الحقيقية أو الضوء الأخضر للنتائج التي انبثقت عن اجتماع منظمة «الأوبك» الأخير في جنيف في ديسمبر ١٩٨٥ . فاستمراراً للسياسة السعودية تخلت المنظمة عن التمسك بالسياسات التقليدية التي لم تعد تتماشى مع الواقع في السوق النفطي . وكان من أهم نتائج هذا المؤتمر تصميم دول المنظمة على الدفاع عن نصيبها العادل في سوق النفط العالمي ، واستعدادها لتقديم كافة التضحيات لتحقيق هذا الهدف واستعادة مركزها الطبيعي المستند على احتياطات نفطية هائلة . كما أن عدم تقيد المنظمة بمعادلة أو هيكل سعري محدد على النمط التقليدي ، هو اعتراف ضمني بأنه لا يمكن لأحد أن يخالف مبادئ علم الاقتصاد الأساسية ، التي منها استحالة فرض مستوى للإنتاج والأسعار معاً وفي وقت واحد مهما بلغت درجة الاحتكار ، وأن تحقيق الهدف الإنتاجي يعني ترك تحديد الأسعار لاعتبارات السوق طالما أن منحني الطلب هو منحني يتحدد موقعه من قبل المستهلكين فقط .

#### ❖ «أوبك» الالتزام الواقعي:

إن مؤتمر «الأوبك» الأخير يعد من المؤتمرات الناجحة نسبياً ، نظراً لالتزامه بالواقعية ، بل إن الشكل الذي صدرت فيه القرارات ، وتمثلت في تحديد خطوط عريضة دون الدخول في تفاصيل دقيقة كسعر محدد أو إنتاج محدد ، كان له تأثير مهم على سوق النفط العالمي . فشكل هذه القرارات بين للعالم أن مسؤولية سوق النفط هي مسؤولية

الجميع وليست مسؤولية مجموعة معينة ، وأن انهيار السوق يؤدي إلى مخاطر كبيرة على الاقتصاد العالمي بصفة عامة . وأكبر دليل على النجاح النسبي لقرارات المؤتمر الأخير هو أن الانهيار المتوقع والمفاجئ والسريع لسوق النفط الذي تنبأ به الكثيرون لم يحدث حتى الآن ، وأن الانخفاض الذي حدث في سعر النفط ، والانخفاضات المتوقعة التي تمت وستستمر بصورة تصحيحية قائمة على الاعتبارات الموضوعية للعرض والطلب وليس على اعتبارات الخوف والذعر والإجراءات التخريبية للمضاربة الهدامة .

إلا أن ذلك لا يعني التقليل من المخاطر التي كانت تحيط بسوق النفط ، فهدف المنظمة من سياستها الجديدة ليس العودة إلى الوراء ، وإنما تحقيق الاستقرار في سوق النفط . وهي لا تبغي حرباً للأسعار كما يرى البعض ، فمثل هذه الحرب ستضر بدول المنظمة ضرراً بالغاً أكثر من غيرها ، فاقتصادات دول المنظمة تعتمد على النفط اعتماداً رئيساً في دخلها وإيراداتها من العملات الصعبة . . وإن النتيجة المتوقعة لحرب الأسعار هي أن تنخفض إيراداتها النفطية ، ومن الصعب التنبؤ بحدوث زيادة ملموسة في الطلب على النفط في الأجل القصير لتعويض الانخفاض في الأسعار فالدخل النفطي يمثل نسبة منخفضة للنتاج القومي الإجمالي لكل من بريطانيا والنرويج نظراً لتنوع اقتصادات الدولتين ، ومن ثم فهما في موقف أقوى نسبياً إذا ما حدثت حرب في أسعار النفط . ولا يختلف الوضع كثيراً

بالنسبة للاتحاد السوفييتي رغم الأهمية الكبرى للمصادر النفطية السوفيتية كمصدر أساسي للعمليات الأجنبية ، وفي إمكان المكسيك أن تقلل من التأثير العكسي لحرب الأسعار إذا ما استطاعت أن تصل إلى بعض الحلول بالنسبة لديونها مع بعض البنوك الدولية .

إن انخفاض سعر النفط انخفاضاً كبيراً يعني تخفيضاً ملموساً في الإيرادات النفطية ، فانخفاض سعر النفط بمعدل دولار واحد للبرميل يعني تخفيضاً إجمالياً في الإيرادات النفطية لـ «الأوبك» بحوالي ٦ بلايين دولار سنوياً . ومن المعروف كذلك أن انخفاض سعر النفط إلى مستوى يقل عن عشرين دولاراً للبرميل ستكون له عواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي وخاصة في أسواق المال ورأس المال ، ومن ثم فإن مسؤولية تحقيق الاستقرار ومنع الانهيار تقع على كافة الأطراف وهذه هي الرسالة الرئيسة التي انبثقت عن مؤتمر «الأوبك» الأخير .

#### ♦ مفاعلات ليست في الحسبان:

وتميز عام ١٩٨٥ بالواقعية على المستوى الدولي الاقتصادي ، وإن لم يخل من المفاجآت التي لم تكن في الحسبان . من هذه المفاجآت مثلاً أن أكثر الدول تحقيقاً للنمو الاقتصادي لم تكن من دول جنوب شرق آسيا كما اعتدنا في الماضي ، بل كانت البرازيل التي استطاعت أن تحقق معدلاً للنمو السنوي في الناتج القومي بلغ حوالي (٧٪) بالرغم من كبر حجم ديونها الدولية التي وصلت إلى حوالي (١٠٠)



بليون دولار في بداية عام ١٩٨٥ . والسبب الرئيس لهذه المعجزة في التنمية هو التركيز على قطاع الصادرات ، وزيادة الاستثمارات المحلية وحشد الموارد بغرض غزو الأسواق العالمية . ولقد نجحت هذه الخطة بحيث تمكنت البرازيل من أن تصبح رابع دولة مصدرة للسلاح في العالم ، مما ساعدها على خدمة ديونها والاستمرار في النمو دون حدوث مشاكل جذرية مع الجهاز المصرفي الدولي .

ومن مفاجآت عام ١٩٨٥ الاقتصادية أن الدولتين اللتين استطاعتا تحقيق أكبر تخفيض في معدل البطالة كانتا هولندا وبلجيكا حيث كانتا في الماضي تعدان من أكثر الدول الأوروبية معاناة من مشكلة البطالة . كذلك فإن معدل النمو في عرض النقد بالنسبة لبريطانيا ارتفع في عام ١٩٨٥ حيث وصل معدل الزيادة السنوية في عرض النقد وفقاً للتعريف الضيق حوالي (١٨٪) بالرغم من اتباع بريطانيا لسياسة نقدية متحفظة بهدف التحكم في معدل التضخم . ومن المفاجآت الاقتصادية الأخرى ، الانخفاض الكبير في أسعار الأسهم المتداولة في سوق سنغافورة الذي تميز في الماضي بالديناميكية والنمو المتطرد ، وقد زاد حجم الانخفاض عن (٢١٪) في أسعار الأسهم المتداولة وفي فترة قصيرة ، مما ستكون له آثار عكسية كبيرة على اقتصاديات سنغافورة ، وانعكاسات على المستوى الدولي استناداً إلى الدور الكبير الذي تلعبه سنغافورة كمركز مالي له ميزة دولية . بالإضافة إلى ذلك شهد عام ١٩٨٥ تحسناً ملموساً في الاقتصاد

الفرنسي حيث استطاعت فرنسا التحكم في معدلات التضخم حيث وصل معدل التضخم ولأول مرة إلى أقل من (٥٪) سنوياً بعد أن كان حوالي (٧، ٦٪) في بداية العام ، وبذا أصبح معدل التضخم السنوي في فرنسا أقل من المعدل في بريطانيا ولأول مرة .

#### ♦ تراجع الدولار:

وتميز عام ١٩٨٥ ببداية الانخفاض في سعر الدولار بما يتمشى مع العوامل الاقتصادية الموضوعية التي تحدد سعره . فالارتفاع الكبير في سعر الدولار الذي استمر لسنوات عديدة وصل إلى حده الأقصى في فبراير عام ١٩٨٥ ، وبدأ سعره بعد ذلك بالانخفاض ولكن بمعدلات محددة ، مما دعا الدول الصناعية الكبرى إلى الاجتماع في ٢٤ سبتمبر في العام نفسه لتنسيق سياساتها المتعلقة بأسعار الصرف بهدف تخفيض سعر الدولار بما يتناسب مع وضع الاقتصاد الأمريكي بالنسبة لاقتصادات الدول المتقدمة وخاصة اليابان . ولقد نجحت هذه الدول في تحقيق انخفاض ملموس في سعر الدولار ، حيث وصل معدل الانخفاض إلى حوالي (١٧٪) مقارنة بسعره في فبراير ، ووصل معدل الانخفاض منذ أواخر سبتمبر ، أي منذ إجراءات التدخل إلى حوالي (٧٪) . ومن المتوقع أن يستمر التيار الانخفاضي في سعر الدولار وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار حجم العجز في صادرات أمريكا بالنسبة ل وارداتها في الربع الثالث من عام ١٩٨٥ التي وصلت إلى حوالي (٢٣) بليون دولار ، مما يعني أن العجز السنوي المتوقع

سيزيد عن (١٤٥) بليون دولار سنوياً . وليس من المتوقع أن يختفي هذا العجز أو ينخفض بدرجة كبيرة في فترة قصيرة ، إذ من المعروف أن تأثير انخفاض الدولار على حجم الواردات والصادرات يتطلب فترة زمنية كافية لا تقل عن عام في ما يتعلق بالواردات ، وعامين على الأقل في ما يتعلق بالصادرات . بل إن انخفاض الدولار لا يضمن استرداد أمريكا للأسواق التي فقدتها بسبب الارتفاع الكبير في سعر الدولار . ومع انخفاض سعر الدولار تزداد المخاوف من بداية مشكلة التضخم من جديد ، نظراً للارتفاع المتوقع في أسعار السلع المستوردة ، إلا أن هذه المخاوف محدودة ، إذ إن المؤشرات الاقتصادية الأخرى للاقتصاد الأمريكي توضح أن احتمالات عودة مشكلة التضخم غير واردة . فالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ارتفع بمعدل محدود في عام ١٩٨٥ في أمريكا بحيث لم يزد عن (٥,٣٪) سنوياً ومن المتوقع ألا يزيد عن (٤٪) في العام الجاري . ومن ناحية أخرى فإن انخفاض أسعار النفط التي حدثت واستمرار هذا الانخفاض قد يؤديان إلى تأثير في الاتجاه الانخفاضي ، ولقد حدث هذا جزئياً في الآونة الأخيرة حيث انخفض سعر النفط القياسي الأمريكي وهو نفط (غرب تكساس الوسيط) بحوالي (٩٪) في خلال أسبوعين . ويرى بعض الاقتصاديين أن انخفاض أسعار النفط سيسمح للحكومة الأمريكية من فرض نوع من ضريبة الواردات على النفط ، مما قد يؤدي إلى تخفيض العجز في ميزانية الحكومة الأمريكية إلى حوالي (٢٠٠) بليون دولار ، ومن ثم تخفيض الآثار العكسية لعجز الميزانية على معدلات التضخم .

ومن انخفاض سعر الدولار واحتمالات تحسن الميزان الخارجي ، فإن أغلب التنبؤات تتسم بالتفاؤل في ما يتعلق بالاقتصاد الأمريكي أي باستمرار النمو الذي بدأ في عام ١٩٨٣ حيث استطاع الاقتصاد الأمريكي النمو بمعدل (٤ ، ٣٪) في عام ١٩٨٣ ، ثم وصل إلى (٦ ، ٦٪) في عام ١٩٨٤ ، وانخفض إلى (٤ ، ٢٪) في عام ١٩٨٥ ، ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو في الاقتصاد الأمريكي إلى حوالي (٩ ، ٢٪) في عام ١٩٨٦ ، بناء على معدل النمو المحقق في الربع الأخير من العام الماضي وهو حوالي (٢ ، ٣٪) سنوياً . غير أن هذا النمو لن يعكس بدرجة ملموسة على معدلات البطالة في الاقتصاد الأمريكي ، إذ من المتوقع أن تنخفض من (٧٪) إلى (٨ ، ٦٪) سنوياً . وبالرغم من التوقعات المتفائلة بالنسبة للاقتصاد الأمريكي فإن المستقبل غير واضح بالنسبة للاقتصاد العالمي ، ومرجع ذلك يعود إلى التوقعات المتشائمة بالنسبة للاقتصاد الأوروبي ، واقتصاديات اليابان ، إذ من المتوقع أن ينخفض معدل النمو في الاقتصاد الياباني إلى (٥ ، ٣٪) سنوياً في عام ١٩٨٦ ، بعد أن وصل إلى (٥٪) سنوياً في عام ٨٤ - ١٩٨٥ . أما اقتصاد ألمانيا الغربية الذي يمثل عصب الاقتصاد الأوروبي فلن يحقق معدلاً في النمو يزيد عن المعدل المتوقع لنمو الاقتصاد الياباني ، مما يعطي معدلاً للنمو للاقتصاد الأوروبي بما لا يزيد عن (٢٪) وتتسم الصورة بالتشاؤم في ما يتعلق بالبطالة ، إذ ستستمر معدلات البطالة على مستوى يقارب المستوى المحقق في عام ١٩٨٥ .

عام تبخر أحلام رفاهية السبعينات .. وظهور عجز الموازين وربط الأزمات والكساد — ١٢١

ومن المتوقع أن يصل عدد العمال العاطلين عن العمل حوالي (٣١) مليون عاطل في عام ١٩٨٦ - ١٩٨٧ أي (١١٪) من مجموع قوة العمل الأوروبية مقارنة بـ (٧٥، ٢٪) في اليابان (٥، ٧٪) في أمريكا .

هذه هي صورة الاقتصاد في مناطق مهمة من العالم عام ١٩٨٥ ، وبعض التنبؤات المبدئية بالنسبة لعام ١٩٨٦ ، غير أن الصورة الواقعية للعام الاقتصادي الجديد ستعتمد إلى حد كبير على العلاقة بين الكتلتين وتطورات تلك العلاقة سياسياً ، وبصفة خاصة فيما إذا مهد لقاء جنيف بين الزعيمين ريغان وغورباتشوف إلى اتفاقيات سيكو - سياسة لها تأثير على الاقتصاد العالمي .

\*\*\*

## إطار عملي لمواجهة الديون في مصر

تحتل أزمة الديون في مصر أهمية كبرى في الوقت الحالي ، حيث تزداد التحركات السياسية على أعلى المستويات ، والمفاوضات الاقتصادية على كافة الأصعدة ، وبصفة خاصة مع المؤسسات الاقتصادية الدولية ، كصندوق النقد والبنك الدوليين . وقد كثرت في الآونة الأخيرة الكتابات والاقتراحات عن كيفية مواجهة هذه الأزمة الحادة ، وليس هناك خلاف على وجود الأزمة وحدتها وأهمية الوصول لعلاج لها دون تأجيل عن طريق إطار عملي له خطوات محددة ، وأهداف محددة ، وتوقيت زمني مدروس ، وله جوانبه السياسية والاقتصادية والفنية والإعلامية .

ومن بين البرامج المقترحة برنامج يعتمد على سبع خطوات رئيسية :

أولاً : إعلان سياسة الدولة في هذا المجال في صورة واضحة ، دون غموض ، ودون تردد ، وبصورة تعكس التأييد الشعبي ، كما تعكس أيضاً موقف الحكومة المصرية الذي يقوم على الالتزام بالوفاء بكافة تعهداتها ، وبصورة عملية ، ومن معالم هذه السياسة أن تهدف مصر إلى :

أ - إعادة جدولة ديونها ، بحيث لا تستمر في السياسات

الجانبية القائمة على محاولة إقناع طرف أو آخر ، أو اكتساب عطف أو تأييد جهة معينة ، فالمشكلة التي تواجهها مصر لم تكن مشكلة يمكن التنبؤ بها ، بل جاءت نتيجة لتغيرات جذرية طارئة على المستوى الدولي ، ومن ثم فإن ديون الماضي ، والتي استندت إلى ظروف الماضي لا تتناسب في حجمها أو شروطها مع الظروف الدولية الجديدة ، وعلى هذا فإن محاولة التعديلات السطحية ، أو الشكلية لن تجدي شيئاً .

ب - عدم قبول أي مساس بسيادتها وحريتها في تحديد سياساتها بما يتناسب مع مطالب الجماهير وحدها ، وأن ليس هناك بقرة مقدسة لا يمكن المساس بها في العلاقات السياسية ، إذا تعارضت مع مصالح الشعب المصري ، وأن محاولات الضغط من جهة خارجية حكومية أو غير حكومية لن تحقق نتائجها مهما ازدادت حدة هذا الضغط ، أو طالت مدته في مواجهة المطالب المشروعة للشعب المصري .

ج - عدم التنازل عن التنمية الاقتصادية في إطار العدالة الاجتماعية ، ورفض أي محاولة للتجويد تحت شعار النقشف أو غيره من الشعارات التي تمس في النهاية بحاضر الطبقات الفقيرة ومستقبلها ، وأن مصر عازمة

ويتصميم على الإصلاح الاقتصادي ، وبأسلوب يتناسب مع ظروفها ، آخذة في الاعتبار الجوانب الدولية التي تستند إلى محاولات الضغط السياسي ، أو تحقيق مكاسب سياسية أو عسكرية على حساب السيادة المصرية ، وأن مصر تقبل الاعتبارات الدولية ذات الطابع الفني والاقتصادي/ المالي البحث .

ثانياً : توسيع دائرة الاختيارات المتاحة أمام المفاوض المصري ، إذ إن نتائج المفاوضات متى بدأت تعتمد في المقام الأول على الخيارات المتاحة أمام الجوانب المتفاوضة . وكلما ازدادت الخيارات المتاحة لمفاوض ازدادت احتمالات تحقيق قدر كبير لصالحه . ويتضمن توسيع دائرة الخيارات محاولة جديدة لإيجاد مرشحين لإقراض مصر ، كبدائل جزئية وكلية للمجالات التقليدية ، وذلك إذا فشلت المفاوضات الخاصة بإعادة الجدولة مع المجموعة المقرضة الحالية . ومن هذه البدائل المجموعة العربية ، وهناك فرصة أمام الرئيس حسني مبارك لمناقشة هذا البديل بصورة موضوعية انطلاقاً من الالتزام القومي مع تأكيد الضمانات لصالح الدول العربية المقرضة ، وذلك خلال اجتماعات المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في الكويت . ومن هذه البدائل أيضاً المصريون القادرون مؤسسات وأفراداً في الخارج ، على أساس أن يكون الإقراض ذا طابع تجاري سليم ، وليس



قائماً على المعونة . وقد يأخذ الرئيس حسني مبارك المبادرة في هذا المجال ، وذلك بالدعوة إلى اجتماع يشرف عليه ، والتفاوض مع لجنة تضم مجموعة من الفنيين في المجال المصرفي والاقتصادي وممثلين لمجلس الشعب .

ثالثاً : لا بد من الإسراع في إنهاء المفاوضات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، على أساس برنامج مصري يقوم على مشروع بيكر ، وخاصة في أمرين :

أ - الربط بين الإقراض والتنمية الاقتصادية ، وليس الإقراض القائم على سياسات تقليدية لهذه المؤسسات الدولية ، التي يقوم بعضها على سياسة التجويع في ظروف مصر الحالية .

ب - الربط بين الإقراض وبعض الظروف الدولية الخارجة عن سيطرة مصر ، مثل حدوث تقلبات أو انخفاض كبير في أسعار النفط أو القطن أو رسوم قناة السويس ، واتفاق المكسيك في الآونة الأخيرة دليل على أن هذه المؤسسات الدولية قبلت هذا العامل من مشروع بيكر .

رابعاً : تقديم طلب انتماء إلى «نادي باريس» بهدف الوصول إلى اتفاق مع دائني مصر ، وعلى أساس جماعي ، وليس ثنائياً لإعادة جدولة الديون ، وسيساعد ذلك على تحقيق أمرين :

أ - تجميد الوضع المتدهور في ما يتعلق بسداد المستحقات ،  
وكسب الوقت .

ب - وضع الدول التي اتسمت سياستها بالجمود كالولايات  
المتحدة في مواجهة مطالب مصر الاقتصادية الملحة .

وتزداد احتمالات النجاح في إعادة الجدولة ، إذا  
استطاعت مصر الوصول إلى اتفاق مع صندوق النقد  
الدولي ، والبنك الدولي في إطار من التنمية والحصانة  
ضد التغيرات الدولية غير المتوقعة .

خامساً : مواجهة التعنت الأمريكي بموقف أصلي يؤثر على العلاقة  
السياسية بين مصر والولايات المتحدة ، ولا يقتصر على  
العلاقة الاقتصادية . فالحكومة الأمريكية لا تخضع إلا لمنطق  
القوة والابتزاز ، وطالما أن موقف مصر السياسي تجاه أمريكا  
لن يتأثر مع التعنت الأمريكي تجاه مشاكل مصر الاقتصادية ،  
فلن تغير حكومة الولايات المتحدة موقفها . أما إذا شعرت  
أن مصر ستعيد حساباتها السياسية الدولية والإقليمية ، على  
ضوء مشاكلها الاقتصادية وموقف العالم منها ، ففي هذه  
الحالة ستبدأ الإدارة الأمريكية في تغيير سياساتها خشية تغير  
الموازن السياسية في منطقة الشرق الأوسط ، وفي وقت  
تزداد فيه كراهية الشعوب العربية للولايات المتحدة  
الأمريكية ، ومن ناحية أخرى تزداد التحركات الدولية بين  
القوتين العظميين للوصول إلى اتفاق استراتيجي جديد .

سادساً : تشكيل حكومة ائتلاف وطني في مصر تعد حاجة ملحة في هذه الظروف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي في إطار برنامج عملي محدد ، وإعطاء هذه الحكومة صلاحيات في ما يتعلق بمشكلة الدين الخارجية .

سابعاً : اتباع أساليب مبتكرة لاستخدام السيولة الدولارية في البنوك المصرية ، وهي تقدر بمليارات الدولارات ، وتنتمي إلى حسابات خارجية للمصريين وللعرب ، ومن هذه الوسائل مثلاً أن تتمتع الودائع الدولارية بنوعين من الفائدة ، فائدة دولارية ترتبط بالأسعار السائدة في الأسواق العالمية ، وفائدة إضافية بالجنه المصري ، تمكن المصريين والعرب من سداد التزاماتهم في مصر ، ومن ثم تقلل من طلبهم على الودائع الدولارية أو فوائدها في سداد هذه الالتزامات ، فتزداد مدة بقاء هذه الودائع في صورتها الدولارية . وهي تعني من الناحية الفنية ازدياد قدرة البنوك المصرية على استخدام السيولة الدولارية في تمويل الاحتياجات الأساسية للاقتصاد المصري ، مع ضرورة التأكيد لأصحاب هذه الودائع بأن الدولة لا تنوي على الإطلاق الاستيلاء عليها بصورة أو بأخرى ، أو تقييد حرية أصحابها في استخدامها كما يشاؤون . ومن مزايا هذا الأسلوب الإضافية تخفيض حجم التعامل في السوق السوداء ، ومن ثم يسهل برنامج الإصلاح التدريجي لهيكل أسعار الصرف .

## بسبب تخبط سياسة أمريكا الاقتصادية: زلزال يضرب الاقتصاد العالمي

شهدت الأسواق المالية العالمية ، وخاصة أسواق الأوراق المالية ، تقلبات خطيرة فاقت في حجمها وسرعتها التقلبات التي حدثت في أكتوبر ١٩٢٩ ، وفاقت التقلبات التي حدثت في أبريل من العام الماضي ، والتي صاحبت التغيير الذي حدث في طرق التداول والاعتماد الكبير على استخدام العقل الإلكتروني (الكمبيوتر) بدلاً من الطرق التقليدية . ولقد أدت تقلبات الأيام الأخيرة إلى شيوع جو من الفزع في أسواق نيويورك ولندن وهونج كونج وطوكيو وسيدني وزوريخ ، مما اضطر رؤساء الدول إلى إعطاء تصريحات مالية ، في محاولة لتهدئة الأوضاع التي وصلت إليها الأسواق المالية . فلقد حاول الرئيس ريغان ومستشاروه الماليون التدخل المعنوي لوقف حالة الاثهار التي سادت سوق نيويورك ، حيث انخفض مؤشر (داو جونز) بما يعادل (٢٥٪) من قيمة الأسهم المتداولة في السوق ، وفي خلال يوم واحد ، بما يعادل (تربليون) دولار . كما حاولت رئيسة وزراء بريطانيا عزل سوق الأوراق المالية البريطانية عما يحدث في سوق نيويورك بصفة خاصة ، على أساس أن الاقتصاد البريطاني لا يعاني من أي مشاكل هيكلية ، بل على العكس يمر بمرحلة من النمو والاستقرار لم

يسبق لها مثيل في تاريخ الاقتصاد البريطاني الحديث . أما هونج كونج فقد لجأت إلى وقف البورصة عن التعامل رسمياً ولأجل غير محدد ، وبعد يومين من الانخفاض الكبير ، وبعد تدخل من قبل السلطات المالية في الولايات المتحدة ، تم وقف حالة الانخفاض وبدأت أسواق نيويورك وطوكيو ولندن في الارتفاع التدريجي مرة أخرى ، فارتفع مؤشر (داو جونز) في اليوم الثالث للأزمة بما يعادل (٨٪) . أما سوق طوكيو فقد ارتفعت الأسعار فيه بما يعادل (٩٪) وسوق لندن ما يعادل (٩ ، ٧٪) عند الإغلاق بتاريخ ٢١ / ١٠ / ٨٧ ويبدو أنه تم التحكم في الأزمة إلى حد ما ، غير أن ذلك لا يعني أنه من الممكن أن تعود الأمور إلى مجراها وتستمر أسواق الأوراق المالية في الارتفاع كما حدث في السنوات العشر الأخيرة .

وتفسير ذلك أن أسباب هذه الأزمة الحقيقية لم تختف ، وأهم هذه الأسباب هو استمرار ما يمكن أن يسمى بالمشكلة الحادة للاقتصاد الأمريكي ، وتتمثل باختصار ، في حالة اختلال هيكلية في كافة الضوابط المالية والاقتصادية التي يقوم عليها الاقتصاد الأمريكي . فالعجز في الميزان الخارجي وصل في حجمه إلى مستوى لم يسبق له مثيل ، وأصبح يمثل نسبة كبيرة وملموسة من الدخل القومي الأمريكي ، كما يمثل نسبة كبيرة من حجم التجارة الدولية . ومن ظواهر خطورة هذا العجز هو استمراره من ناحية ، وعدم وجود رؤية واضحة من الناحية الاقتصادية لكيفية معالجته ، سواء على المستوى

الأمريكي . أو على المستوى الدولي . فهناك رغبة وإجماع على حماية الدولار من الانخفاض ، وعدم رفع أسعار الفائدة ، مما يؤدي إلى تجميد الأدوات السعرية لتصحيح العجز ، أو تمويل العجز عن طريق الاقتراض ، فتخفيض سعر الدولار قد يؤدي إلى زيادة الصادرات ، أما رفع أسعار الفائدة على الدولار فيساعد على تمويل العجز . بالإضافة إلى تجميد الأدوات السعرية ، فإن التصحيح الداخلي يتطلب تغييراً جذرياً في السياسات الاقتصادية لكل من اليابان وألمانيا ، حيث ينبغي على الدولتين أن تتبعاً سياسات غير متحفظة دافعة للنمو ، مما يشجع على زيادة الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية ، ويخفض الفائض المتزايد في الموازين الخارجية لكل من ألمانيا واليابان ، غير أن المراقب لسياسة هاتين الدولتين يلاحظ عدم رغبتهما في تغيير سياستهما المتحفظة بالرغم من التصريحات المتعددة برغبتهما في تخفيض الفائض في الموازين الخارجية ، وتشجيع الواردات من الولايات المتحدة .

ولقد لاحظنا في الآونة الأخيرة أن ألمانيا قد لجأت إلى رفع سعر الفائدة على المارك الألماني ، مما أدى إلى وضع الاقتصاد الأمريكي في مأزق يصعب معه إصلاح العجز الخارجي عن طريق زيادة الصادرات ، كما يصعب تمويل العجز أيضاً عن طريق الاقتراض . وفي الواقع فإن ارتفاع سعر الفائدة على المارك الألماني قد فهم على أنه دليل على عدم الثقة بالاقتصاد الأمريكي ، وعدم الرغبة في التعاون في إصلاح العجز أو تمويله ، كما أدى إلى الشك في سريان اتفاقية

اللولفر المتعلقة بتنسيق السياسات المالية والاقتصادية وخاصة أسعار الفائدة وأسعار العملات للدول الصناعية الكبرى .

بالإضافة إلى الاختلال الهيكلي في الميزان الخارجي للاقتصاد الأمريكي ، فهناك أيضاً العجز المزمّن والمتزايد في ميزانية الحكومة الأمريكية . ومما يزيد الأمر تعقيداً عدم وجود رؤية واضحة لكيفية معالجة هذا العجز ، فحكومة الرئيس ريغان مصرة على الاستمرار في برامجها للإنفاق الحكومي ، وخاصة الإنفاق العسكري بما في ذلك التزامها بتمويل برنامج حرب النجوم الذي يتطلب مبالغ كبيرة تفوق حجم الموارد المتوفرة . ومن ناحية أخرى فحكومة الرئيس ريغان ترفض من حيث المبدأ زيادة الضرائب لتمويل العجز خشية أن تؤدي زيادة الضرائب إلى حدوث آثار عكسية على حوافز العمل والادخار والاستثمار ، ومن ثم تؤدي إلى الكساد ، مما يعني في النهاية انخفاض الحصيلة الضريبية بدلاً من زيادتها . كما أن زيادة الضرائب تتعارض مع الأيديولوجية الاقتصادية لحكومة الرئيس ريغان ، وتمثل تخلياً عن مبدأ مهم من مبادئ الاستراتيجية للرئيس ريغان وحلفائه ، وخاصة رئيسة وزراء بريطانيا مارجريت تاتشر . وفي الوقت الذي ترفض فيه الإدارة الأمريكية ضبط الإنفاق ، وخاصة الإنفاق العسكري ، كما ترفض أيضاً رفع معدلات الضرائب لزيادة الإيرادات بهدف تمويل الإنفاق وخفض العجز في الميزانية ، فإنها تستمر بالتزامها بسياسة نقدية متحفظة ، مما يصعب على المراقبين تفسير الكيفية التي ستعالج

بها الإدارة الأمريكية حالة العجز في ميزانية الدولة والمصاحبة لحالة العجز في الميزان الخارجي . بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد الأمريكي ، وعدم قدرة الإدارة الأمريكية على التحكم بالوضع الاقتصادي السائد ، فإن هناك عوامل سياسية داخلية وخارجية ساعدت على انهيار الثقة بالاقتصاد الأمريكي والسياسة الاقتصادية الأمريكية . فالسياسة الأمريكية في الخليج تفتقد الأسس الاستراتيجية الواضحة ، كما أنها تتسم بالتخبط في منطقة حيوية ، والسؤال الذي يتردد في الأسواق المالية والذي لم يرد عليه أي جواب ، هو مدى تدخل السياسة الأمريكية في الخليج ، وأهداف هذا التدخل في الأجلين القصير والمتوسط وانعكاس هذا التدخل على الوضع الإقليمي في المنطقة . أما العوامل السياسية الداخلية ، فأهمها الاستعداد لانتخابات الرئاسة الأمريكية التي تشغل الساسة والأحزاب ، وتستمر خلال عامين قادمين . وبالرغم من أن الرئيس ريغان لا يعد مرشحاً للرئاسة ، فإن الحزب الجمهوري لن يشجع أي إجراءات اقتصادية راديكالية قد تؤثر على شعبية مرشح الحزب ، ومن ثم فيمكن استبعاد احتمالات زيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق أو رفع سعر الفائدة أو تخفيض الدولار . . . إلخ ، إن ترجمة هذه الأوضاع الاقتصادية تعني بكل بساطة استمرار الأوضاع السيئة للاقتصاد الأمريكي لمدة سنتين على الأقل ، وذلك لعدم وجود الرغبة أو القدرة على اتخاذ سياسات جذرية لتغيير الأوضاع السائدة ، ومن ثم عدم



الثقة التي تنعكس عادة على أسواق الأوراق المالية ، وأسواق العملات .

ولما كان الاقتصاد الأمريكي يشكل ما يعادل (٤٠٪) تقريباً من حجم الاقتصاد العالمي ، فإن ذلك يعني أن يعاني الاقتصاد العالمي من نتائج سوء الإدارة الأمريكية للاقتصاد القومي الأمريكي ، ولقد أثبتت الأحداث بكل وضوح بأن اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى ، وخاصة أسواق الأوراق المالية والعملات ، قد افتقدت إلى حد كبير الخاصية القومية ، وأصبحت جزءاً من الاقتصاد الدولي ، ومحوره الاقتصاد الأمريكي ، أكثر منها اقتصاديات قومية تعكس الظروف الداخلية لاقتصاد كل بلد على حدة . فرغم الاختلاف الواضح بين الاقتصاد الياباني والأمريكي ، فإن انهيار سوق الأوراق المالية الأمريكي قد أثر بصورة مباشرة على سوق الأوراق المالية في طوكيو ، إذ انخفض بمعدل ١٥٪ من قيمة الأسهم المتداولة في يوم واحد رغم وجود فائض تراكمي في الميزان الخارجي ونمو واستقرار اقتصادي . ومن ناحية ثانية فإن الاقتصاد البريطاني يختلف في ظروفه اختلافاً كبيراً عن الاقتصاد الأمريكي ، فالاقتصاد البريطاني شهد في السنوات الثماني الأخيرة حالة من النمو المطرد والمستمر لم يسبق لها مثيل ، مع حالة من الاستقرار والتحكم في مستويات التضخم في الأسعار . كما أن ميزانية الدولة تكاد تكون في حالة توازن ، ولأول مرة منذ فترة طويلة . كما أن الميزان الخارجي في حالة استقرار ، مما يشجع جواً من

التفاوت بالنسبة لمستقبل الاقتصاد البريطاني في الأوساط المالية والصناعية والتجارية ، ومع ذلك فقد تأثر سوق الأوراق المالية في لندن صعوباً وهبوطاً تبعاً لسوق الأوراق المالية في نيويورك ، إذ خسر ما يعادل (٤٥) مليار دولار في يوم واحد .

إن تدويل الاقتصادات وعدم فعالية السياسات القومية في مواجهة الآثار العكسية لسوق الإدارة الأمريكية للاقتصاد الأمريكي ، تؤدي إلى تناقضات لها أهميتها بين السياسات القومية وتأثير الأوضاع الاقتصادية الأمريكية . فعلى سبيل المثال فإن أحداث الأيام الأخيرة قد أدت إلى شيوع جو من الشك في السياسة الاقتصادية البريطانية ، وما يسمى بالرأسمالية الشعبية التي تهدف إلى توسيع قاعدة الملكية الخاصة بامتلاك أسهم الشركات ، فأحداث الأيام الأخيرة قد وضعت الحكومة البريطانية . في مأزق ، فيما يتعلق ببيع أسهم الشركة البريطانية للبترول .

فلقد تم تحديد سعر السهم من قبل الحكومة عند مستوى (٣٣٠) بنساً ، بينما كان السعر السائد في السوق عندئذ (٣٥٠) بنساً ، وانخفض السعر نتيجة لأحداث اليومين الأخيرين حيث وصل إلى (٢٦٠) بنساً ، أي حوالي (٧٠) بنساً أقل من السعر المحدد للبيع . ولكنه ارتفع بعد ذلك ولم يصل إلى المستوى المحدد من قبل الدولة . والمأزق الذي تواجهه الحكومة البريطانية ، هو إما أن توجّل حملة البيع حتى تعود الثقة إلى السوق المالي ، مما قد يفسر من قبل أحزاب

المعارضة على أنه دليل على فشل سياسة حكومة المحافظين ، لعدم التزامها بالبرنامج الاقتصادي ، وإما أن تستمر الحكومة في حملة البيع في الوقت المحدد له ، مع احتمال الفشل في تحقيق الهدف نظراً لتردد المستثمرين نتيجة للمخاطر التي أظهرتها أحداث الأيام الأخيرة . وبغض النظر عما إذا كانت الحكومة البريطانية ستستمر في حملة البيع أو تؤجلها ، فإن ما حدث سيكون له تأثير عكسي على حوافز الاستثمار ، ويقلل من احتمالات نجاح الاستراتيجية الاقتصادية لحكومة المحافظين .

إن حجم الخسارة وتأثيرها على الدول الصناعية الغنية كبير ، كما أن تأثير هذه الأحداث وضعف الثقة بالاقتصاد العالمي وما قد يؤدي إليه من كساد ، سيكون له آثار بالغة الخطورة على دول العالم الثالث ، وهي تعاني في الوقت الحالي من مشاكل اقتصادية حادة بالإضافة إلى تعقد مشكلة المديونية . وسيكون تأثير الانهيار الذي حدث أكثر خطورة على دول الخليج النفطية ولن يقتصر على التأثير غير المباشر بانعدام الثقة واحتمالات الكساد ، بل يتعداها إلى التأثير المباشر نظراً لارتباط اقتصاداتها ارتباطاً مباشراً بالدولار عن طريق التسعير النفطي القائم على الدولار .

كذلك تأثير ما حدث على القيمة الرأسمالية لاستثمارات بعض الدول الخليجية النفطية في الأوراق المالية في أسواق أمريكا ودول أوروبا الغربية والشرق الأقصى . هذا بالإضافة إلى الانخفاض في

الإيرادات من الأرصدة النقدية الدولارية المستثمرة في الأسواق الأمريكية والأوروبية نظراً لانخفاض سعر الفائدة على الدولار .

وخلاصة القول ، إن العالم كله ، بشماله وجنوبه ، وشرقه وغربه ، ودوله الصناعية ودوله النامية ، وأغنيائه وفقرائه ، يواجه هذه الأيام مأزقاً اقتصادياً ناتجاً عن تخبط السياسة الاقتصادية الأمريكية وضعف رؤيتها وبلبله استراتيجيتها .

ومثلما دفع العالم باهظاً ثمن الطفولة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية وسذاجتها وعدم نضجها ، ومغامراتها غير المحسوبة فإن عليه أن يدفع اليوم الثمن الاقتصادي لهذه الطفولة .

\*\*\*

## ١ - الانهيار المالي.. واحتمالات الكارثة

إن السبب الرئيس في تعاضم أزمة ١٩٣٠ هو الهبوط في الأسعار يصل إلى ٢٥٪ تقريباً . وقد تنبأ إيرفنج فيشر في أكتوبر ١٩٢٩ باستمرار الارتفاع بأسعار البورصة ، ولكنه في سنة ١٩٣٣ نشر مقالاً عدل به من موقفه ، وحلل تطورات الأزمة بشكل رائع فقد برهن في هذا المقال في مجلة (إيكونوميترিকা) على أن هبوط الأسعار جعل الأزمة أمراً مستعصياً وأثقل الديون بشكل واقعي .

فهل سنواجه خطر حدوث ذلك؟ من المحتمل أن لا نواجه الخطر نفسه لأن الأسعار تميل إلى المقاومة الشديدة ضد الانخفاض في حالة الأزمة ، والمؤسسات النقابية لها صلاحيات واسعة للتفاوض ، ولن يحدث انخفاض كبير في الأسعار ما لم يتم تخفيض في الرواتب .

ويعنى عكسي فإن العامل الذي يزيد الأزمة تفاقماً هو الاتجاه نحو جعل الاقتصاد وحدة لا تتجزأ وهو ما يعني الترابط المتبادل واللامتناهي بين الجميع . وقد نشر أحد أتباع كينز (جيمس مياد) نظرية في الخمسينات حول العوامل التي تضاعف التوسع في العلاقات الدولية سماها «نظرية التضاعف العكسي» . وطبقاً لهذه النظرية فإنه كلما ارتفعت نسبة الواردات ذات الصلة بالإنتاج الداخلي ، كلما انخفضت نسبة الادخار في الاقتصاد المسيطر ازدادات

نسبة النمو التحاماً وتلاصقاً ، وأصبح ابتعاد بعضها عن بعض أشد صعوبة ولذلك فإن ميزة الاقتصاد كانت ارتفاع نسب الاستيراد وانخفاض نسب الادخار في (الولايات المتحدة) .

لابد من التساؤل حول النظرية على الشكل المتداول ، وتنسيق السياسات الاقتصادية ، ويفضل التنسيق فإنه يمكن تنمية الاقتصاد الألماني والياباني بسرعة أكبر من أجل التعويض عن خفض نسب النمو في الولايات المتحدة . فرغم المشكلات التي تعاني منها اقتصاديات ألمانيا واليابان بالذات كالعادات الخاصة بالإسكان في اليابان ، وانخفاض نسبة النمو السكاني في ألمانيا الاتحادية ، فإن الاقتصاد العالمي يتسم بالترابط الوثيق .

فالانهيار المالي أشعر ملايين الناس بإمكانية حدوث الكارثة ، ولم يحدث ذلك عندما تعرض العالم الصناعي بصورة خفيفة في أغسطس ١٩٨٠ وسبتمبر ١٩٨٠ إلى كارثة مالية شاملة . أما بالنسبة للخبراء فإن المشاكل تبقى هي نفسها : ففي نظام مالي دولي غير متناسق تبدو عملية القيادة صعبة وخطرة .

لقد حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على التخفيض الذي رغبته في سعر الدولار فهل تستطيع الحكومة الأمريكية أن تعلن أنها قد حققت انتصاراً وتصرح بأن الدولار قد انخفض بالقدر الكافي؟ ومن المعروف أن عمليات خفض العملة تعطي نتائج فعالة لأنها تعمل في النهاية على تصحيح العجز التجاري على وجه الخصوص . ولكن

من المهم أن يساندها ويدعمها سياسات مالية ونقدية ملائمة لتوفير المناخ المناسب لتحويل الموارد إلى الصادرات . وإذا افترضنا أن الإدارة الأمريكية تتصرف بطريقة منطقية فسوف نجد أن أفضل تفسير لذلك هو أنها أرادت أن تخطط لعملية تخفيض في سعر الدولار ، ولكنها لم ترغب في نسبة تخفيض تزيد عن ۱۰٪ وذلك نظراً للتأثير التضخمي المعاكس لأي نسبة تزيد عن ذلك . ولا شك أنها قد حققت هدفها ، وهكذا نجد أنه قد تم تحقيق أحد الشروط الأساسية اللازمة لنجاح اجتماع مجموعة وزراء المالية السبعة ، ألا وهو تثبيت سعر الدولار . كما أن خفض الفائدة الأوروبي يعتبر من الشروط الأخرى المهمة التي تم تحقيقها أما صفقة الميزانية الأمريكية فتشكل العنصر الثالث .

لقد تغيرت العلاقات المالية الدولية كلياً خلال الثمانينات حيث أصبحت صناديق التقاعد ، شركات التأمين ، البنوك المركزية ، والمؤسسات الجماعية ، سواء كانت أمريكية أو سويسرية أو يابانية أو ألمانية ، من أكبر مستثمري العالم . من خلال نظرة شاملة لمعدلات الفوائد ومعدلات الصرف . وقد أصبحت عملية استبدال كل من الأوراق المالية ، الودائع ، وكذلك المعادن (الذهب ، الفضة ، البلاتين) واردة . فلن يتردد وكيل لحافظات أموال ناجح في شراء أسهم PB أو قروض الدولة الفرنسية . . إلخ . والتحول من وسيلة مالية إلى أخرى استناداً لتطلعاتهم . لقد دفعت البليلة المالية ، والمراقبة على الصرف

والتقلبات الكثيرة للعملة ، المستثمرين التقليديين إلى خارج حدود بلادهم ، بالإضافة إلى أن التطور التكنولوجي والبث عبر الأقمار الصناعية أتاحا لهم في كل وقت الاطلاع على الأسعار وسعر الصرف والمعدلات في كافة أسواق العالم ، وأعانهم على تحويل الملايين من الدولارات عبر اتصال هاتفي .

انطلاقاً من هذا فقد زال الفرق بين المالية الوطنية والمالية الدولية ، وزالت الأسواق المغلقة في العالم الغربي ، وتألفت عواصم ثلاث هي لندن ذات القدرة المالية التاريخية ، ونيويورك العاصمة المالية لأثري بلد في العالم ، والمصدرة للعملة الأكثر استعمالاً ، وطوكيو عاصمة أكبر تصدير لرؤوس الأموال في العالم .

ولا تبدو هذه المدن متنافسة ، فرغم اختلاف الوقت بين الأسواق المالية فهي تعمل ٢٤ ساعة في ٢٤ ساعة وخمسة أيام على سبعة في الأسبوع ، ويمكن لأي مستثمر دولي في العالم في أي وقت أن يجد مقابلاً لشراء دولار ضد الين ويبيع سند من الخزانة الأمريكية لشراء سند من الخزانة اليابانية .

ولقد رافق عملية التدويل وعملية التحول انفتاح شبه تام لمختلف أسواق المال .

ويمكن التمييز بين أربعة أسواق :

- سوق المال على المدى القصير (أقل من سنة) الذي تمارس البنوك المركزية فيه مراقبة مشددة عليها في نطاق سياستها المالية .



- سوق المال على المدى الطويل (سوق السندات) وقد ازداد حجمه كثيراً منذ نهاية السبعينات بسبب ارتباطه بالتعميم والاستمرار في عجز الميزانية .
- سوق الأسهم ذات النوعية الأكثر تقلباً بسبب الطابع الشخصي .
- سوق الصرف وهو ليس سوق استثمار وإنما نقطة عبور لصرف العملة .

وتعتبر الصفقات المرتبطة بحركات رؤوس الأموال اليوم ، (خارج عمليات ما بين البنوك) أعلى من حجم العمليات التجارية .

والأزمة الأخيرة أثبتت تداخل هذه الأسواق المختلفة ، ولم تكن الأزمة بالنسبة للشارع سوى الجزء المرئي من المشكلة ، وهو يتعلق بمشكلة مالية ، والعجز الضخم بميزان التجارة الخارجية الأمريكي ويشار إليه بقيمته المطلقة ، متناسين كلياً نوعية ضخامته النسبية فالصادرات الأمريكية لا تغطي إلا حوالي ٥٠٪ من الواردات ، والمصدرون الأجانب يكبدون دولارات موجودة في حوزة مصدرين غير أمريكيين .

وتكدس العجز في الولايات المتحدة ومنذ سنة ١٩٨٥ انعدمت الثقة في سياسة ريغان وتحولت الدولارات الفائضة إلى سوق الصرف ، وكان نتيجة طبيعة لذلك أن يتجه سعر الدولار نحو الهبوط . ولإيقاف الهبوط في سعر الدولار ، رفعت السلطات المالية

الأمريكية من معدلات فوائد الدولار لجذب رؤوس الأموال نحو السوق الأمريكية . وقد أرادت السلطات بذلك تعويض العجز التجاري باستثمارات مالية .

فحين ترتفع معدلات الصرف تنخفض الأسعار في سوق السندات . وفي هذه الحالة بالذات تلعب الأسواق ذات الأجل دوراً معيناً ، وبالفعل عندما أسرع إحصائيو السوق في رفع معدلات الفوائد ، فإن هذا يعني أنهم يريدون الاحتماء من انخفاض السندات في نفس الوقت ، وهذا ما حدث في منتصف أكتوبر . فقد نتج عن ارتفاع المعدلات في الولايات المتحدة ارتفعت المعدلات الفرنسية في سوق باريس مثلاً ، وانخفضت أسعار الصرف بسرعة .

بينما عمل كل المتدخلين في نفس الاتجاه . وفجأة أصبح من الضروري زيادة ودائع الضمان لتأمين قدرة خبراء المال على التسديد ، وقد حصل هولاء على سيولة من حاصل بيع أوراق نقدية في البورصة ، وهكذا بدأت المسيرة .

إن هذه الأحداث تشكل مثالاً لتداخل أسواق المال وأسواق السندات وأسواق الأجل وأسواق الأسهم ، وهكذا فإن مجموعة الصفقات النقدية والمالية والتجارية مهددة بغياب قواعد اللعبة ضمن مالية ودولية موحدة وضخمة ، من هنا تبرز أهمية التعاون بين البنوك المركزية وضرورة خلق قواعد جديدة للنظام المالي الدولي .

فاجتماعات ممثلي البنوك المركزية للدول العشر الأكثر ثراء في العالم كل شهر في بازل ليس سوى عنصر واحد في شبكة الاتصالات والمشاورات القائمة بين البنوك المركزية .

ويقال عن الوسائل التي بحوزة البنوك المركزية لمراقبة الصرف والعملات إنها ضعيفة مقابل المبالغ الضخمة التي يمكن أن تخصصها من قبل قطاع المال الخاص .

وقد انتشرت هذه النظرية في الولايات المتحدة في الفترة من ٨٠ - ١٩٨٤ ، نظراً لأن حكومة ريغان كانت بعيدة عن التدخل ، وكان يقال إن المدخرات الاحتياطية لأهم البنوك المركزية كانت توازي حجم الصفقات اليومية في أسواق الصرف . ولكن الدفاع عن هذه النظرية يقع في خطأين : الخطأ الأول : هو نسيان حقيقة أن أغلبية الصفقات في سوق الصرف تتأتى نتيجة المواقف التي يتخذها الصرافون حين يلغونها في اليوم نفسه .

فالرصيد يمثل جزءاً مهماً فيه تسديد تجاري لا يمكن أن يؤخر دائماً . وتواجه البنوك المركزية أساساً مستثمرين دوليين يمتلكون الوسائل المهمة ، إلا أنها لا تتناسب مع وسائل البنوك ذاتها . أما الخطأ الثاني فيتمثل في اعتبار حجم مخزونات الصرف على أنها ثابتة ، فإذا سلمنا بأن رؤوس الأموال الوحيدة للدفاع عن الدولار في حالة انخفاضه هي مخزونات الصرف الموجودة في الولايات المتحدة ، فإن قوة الأسواق تبدو وكأنها لا يمكن السيطرة عليها . وإذا قبلنا بأن الدول

الأخرى لها مصلحة على الأهل كالولايات المتحدة تماماً، في تفادي انخفاض الدولار انخفاضاً كبيراً، فإن وسائل تحرك البنوك المركزية تبدو محدودة، وشراء الدولار من قبل اليابان وألمانيا الاتحادية أو تايوان (التي تملك ثاني مخزون عالمي للدولار بعد اليابان)، له التأثير نفسه في سوق الصرف كبيع العملة الصعبة من قبل الولايات المتحدة. وقد بلغت العملات الصعبة المخزونة لدى بنوك العالم المركزية للدفاع عن الدولار خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة ١٩٨٧، حوالي عشرين ضعف ما تمكله الولايات المتحدة من عملات صعبة للدفاع عن عملتها، حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي. فإذا كان هذا النوع من الاتفاق على المدى القصير كافياً. فمن الضروري لاستقرار النظام المالي الدولي إبرام اتفاق على المدى الطويل بين الحكومات لتنسيق السياسات المالية والاقتصادية.

\*\*\*

## ٢ - الولايات المتحدة، والدول السبع الصناعية

هل يمثل انهيار عام ١٩٨٧ بداية مرحلة طويلة من الهبوط في الأسهم على المستوى العالمي، أم أنه مجرد تصحيح لسوق ظلت مرتفعة لفترة طويلة لم يسبق لها مثيل؟؟

يمكن القول يقيناً، أنه بعد أن مضت ثلاثة أشهر على الانهيار، لا يزال المريض في حالة صدمة قوية، وتظهر عليه كثير من الأعراض المقلقة، والأشهر المقبلة هي خير من يعطينا الإجابة عن طريقة معالجة هذه الأعراض المقلقة عن طريق إدارة أسعار الأسهم والسندات عام ١٩٨٨ .

ولعل أهم هذه الأعراض المقلقة هو الحالة المالية للعالم، ووضع الدولار المنهار الذي بدأ العام الجديد وهو في حالة ضعف شديد . فقد ظل الدولار يهبط لمدة ثلاث سنوات حتى فقد أكثر من نصف قيمته مقابل عملة ألمانيا الغربية وعملة اليابان، وهما القوتان الاقتصاديان الأعظم . ورغم تدخل البنوك المركزية الكبرى فإن الدولار يواصل هبوطه، ويشير المخاوف بشأن عودة التضخم . وممارسة ضغوطه في الولايات المتحدة يزيد من خطر حدوث كساد كبير في أنحاء العالم . وهذا نتيجة التصريحات المتخبطة التي يدلي بها المسؤولين في إدارة الرئيس ريغان وما يزيد من الشكوك بشأن عدم تعهد واشنطن باستقرار الدولار، وهذا أعطى أسواق العملة الأجنبية عدراً لمواصلة بيع عملة الولايات المتحدة .

وقد حاولت البنوك المركزية الرئيسية مقاومة الهجوم المتوقع على العملة الأمريكية بالتدخل في سوق العملات ، ولكن في غياب أسعار الفائدة الأعلى على الدولار يصبح التدخل آخر سلاح للبنوك المركزية . وقد اشترت البنوك المركزية الرئيسية بما فيها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ما يزيد عن (١١ / ٢) بليون دولار أمريكي في الفترة ما بين عيد الميلاد ورأس السنة . ويتوقع المسؤولون أن يكون الدولار قد وصل إلى نقطة مقنعة ، ويبيع منه أكثر مما يجب .

أما مجموعة الدول السبع الصناعية فقد وصلت إلى فهم عام بما يخص الحدود العليا والدنيا للعملات الرئيسية من خلال التصريح الأخير في شهر ديسمبر ، إلا أن أحد المشاركين في المباحثات قد صرح بأن «مزيداً من انخفاض الدولار أو ارتفاعه بدرجة تعوق تخفيض ميزانية الولايات المتحدة ، قد يكون ضاراً بنمو الاقتصاد العالمي ، ولذلك فإن البنوك المركزية تريد أن تظل أسعار التبادل داخل هذه الحدود» .

وقد علق أحد المسؤولين الأمريكيين على التصريح وقال «إن هناك تفاهماً معلناً عن كيفية قيام الدول السبع وهي الولايات المتحدة ، اليابان ، ألمانيا الغربية ، بريطانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، كندا ، برفع سعر الدولار ، ولكن لم تذكر الحدود الدنيا» . ويتوقع المحللون أن الدولار سيواجه مزيداً من الانخفاض في سوق العملة الأجنبية ، وأن الأسواق ستحاول مهاجمة السلطات الرسمية بقوة شديدة . وهذا الانخفاض

يدل على التصويت بعدم الثقة في الدول الصناعية السبع ، وفي أمريكا لعدم استعدادها للدفاع عن الدولار باتباع سياسات جديدة . وعدم تعهدا لرفع أسعار الفائدة ، رغم أن الاقتصاديين الأوروبيين في كل من ألمانيا وبريطانيا يبدون مقتنعين بأن الدولار مقيم بأقل من قيمته ، فإن هذا الاقتناع غير وارد عند الإدارة الأمريكية . ويأمل المسؤولون الأوروبيون أن المعدل الذي هبط به الدولار خلال الشهرين الماضيين أكثر من (١٠٪) سوف يعطي الأسواق مهلة للتفكير ، والأمل في تحقيق استقرار في سوق العملة على المدى الطويل يتحقق إذا تحسن العجز التجاري للولايات المتحدة تحسناً ملموساً ، وحصل بعض التآكل لفوائض كل من ألمانيا الغربية واليابان ، واتخذت كل من تايوان وكوريا الجنوبية إجراءات للحد من تزايد فوائضها التجارية .

إن النظام المالي الحالي يفتقر إلى قواعد مكتوبة ، فالولايات المتحدة الأمريكية ، هي التي أرادت (بريتون وودز) وهي التي حطمت إرضاء لمصالحها الوطنية . فالأسعار في نظام بريتون وودز الذي وضع عام ١٩٤٤ كانت تتمتع بهامش تقلبات (١٪) من قيمتها النظرية للدولار ، ولم تكن ثابتة ، فعندما يبلغ الهامش يشترى البنك المركزي المعني دولارات ، إذا كانت العملة قوية ، ويبيعه إذا كانت منخفضة . ولقد كان تدفق رؤوس الأموال مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالصفقات التجارية ، وكان النظام يتمتع بقواعد اللعبة وله حكمه (المتمثل في صندوق النقد الدولي) .

في أواخر الستينات تبنت الولايات المتحدة في حقل الميزانية سياسة رخوة ومولتها عن طريق الاقتراض ، لا عن طريق الضرائب ، وانتهت بذلك إلى عجز في تجارتها الخارجية . والمنطق يقتضي أن تعمل على إنقاص قيمة عملتها الوطنية أو التدخل في سوق العملات لتدعيم عملتها ببيع عملات أجنبية .

وهكذا اضطرت الدول الأخرى إلى التخفيض من عملتها عن طريق تخزين الدولار ، واستناداً إلى اتفاقيات بريتون وودز ، فإن من واجبات الحكومة الأمريكية الأساسية تحويل الدولار إلى ذهب على أساس (٣٥) دولاراً للأونصة ولكن من الدول تجرأت على تطبيق هذا الإجراء ، ولكن المضاربين قاموا بشراء الدولار ذي القيمة المنخفضة في أسواق الصرف لبيعه من جديد مقابل الذهب بـ (٣٥) دولاراً للأونصة . وعلى الرغم من تدخل البنوك المركزية لوقف التخفيض فإنها لم تفلح ، فاضطر الرئيس نيكسون في ١٥ أغسطس ١٩٧١ إلى إعلان عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب ، وقد نتج عن ذلك تدهور سريع في النظام المالي القائم . وقد ضعف هذا النظام بسبب النمو المتزايد في سوق الدولار خلال السبعينات خارج الولايات المتحدة ، وخاصة لندن ، وهو ما سمي بسوق (اليورو دولار) . وقد ضاربت البنوك الخارجية على بنوك الولايات المتحدة ، وجذبت رؤوس أموال كبيرة لاستثمارها في تلك البنوك بإعطائها عائدات أعلى للاستثمار بالدولار . ويعود ذلك إلى كون هذه البنوك غير خاضعة للنظم والقوانين المالية الأمريكية .



وقد كان للأزمة البترولية الأولى نتيجة تمثلت في التضخم الكبير في الأسواق الأوروبية ، وفضلت الدول المصدرة للنفط استثمار البترودولار في الأسواق الأوروبية عوضاً عن أسواق الولايات المتحدة ، خشية من احتمال تجميد أموالها . وكانت فرصة ذهبية للبنوك الكبرى لجذب هذه الأموال . كما عرفت كيف تفتح لهذه الدول قنوات نحو الدول المستوردة للنفط غنية كانت أم فقيرة ، وهكذا فإن السبعينات والثمانينات كانت عصر التمويل الدولي تحت سيطرة التحويلات الدولارية لمصادر الثروة لدول الأوبك إلى دول العالم الثالث .

إن انخفاض سعر الدولار سوف يؤثر على اليابان بالنسبة لصادراتها إلى الولايات المتحدة ، كما سيؤثر على اقتصاديات الدول الأوروبية وخاصة ألمانيا الغربية ، وقد تستطيع اليابان توجيه صادراتها إلى أوروبا أكثر من الولايات المتحدة ، لكن هذا قد يؤدي إلى توتر جديد في العلاقات التجارية ، مما ينتج عنه قيام تلك الدول بإجراءات لحماية منتجاتها ، سواء أكانت إجراءات واضحة أم خفية .

أما بالنسبة للمملكة المتحدة - التي تعتمد بدرجة أقل على صادراتها إلى الولايات المتحدة من ألمانيا الغربية ومن اليابان ، فإن الدولار المنخفض سيؤثر عليها وذلك بتقييد اقتصاديات دول أوروبا التي تستورد من المملكة المتحدة . ويتوقع أن تصبح اقتصاديات الدول الأوروبية (فيما عدا ألمانيا الغربية) مدينة في حساباتها التجارية . ويتنبأ المحللون بأن اقتصاديات أوروبا واليابان (فيما عدا المملكة المتحدة)

سوف تظهر ارتفاعات متواضعة - فيما بين (٥ ، ٣٪ إلى ٧٥ ، ٣٪) في عام ١٩٨٨ . أما في المملكة المتحدة فإن النمو الاقتصادي سوف يهبط من (٤٪) عام ١٩٨٧ إلى ما بين (٥ ، ٢٪ ، ٣٪) في عام ١٩٨٨ ، أما دول أوروبا فسوف يكون نموها ما بين (٢٪) إلى أقل من ذلك ، أما نمو اقتصاديات أمريكا فسوف يكون ضعيفاً في الربع الأول من العام (١٪) مرتفعاً إلى (٣٪) لبقية العام .

وفي الوقت نفسه يتوقع أن تستمر اليابان في الاحتفاظ بنصيب متزايد من الأسواق الأجنبية ، ولكن بهامش ربح قليل . فالصناعة اليابانية أصبحت مؤسسة راسخة تعطي عائداً كبيراً يقدر بـ (٨٠ - ١٠٠) بليون دولار كفائض نقدي كل عام . وهذا يفسر جزئياً لماذا لم تنسحب اليابان حتى الآن من استثماراتها الدولارية بدرجة كبيرة . ولكن إلى أي مدى سوف يستمر الاستثمار الياباني في السوق الدولارية؟ إن جواب هذا السؤال يتحدد هذا العام ، وفي حين تظل طوكيو لغزاً غامضاً بالنسبة لأرباحها الكبيرة ، لكنه من الصعب تخيل أن تستمر طوكيو في معالجة انهيار (وول ستريت) وخاصة الدولار ، في نفس الوقت الذي استسلمت فيه اليابان لضغوط من الولايات المتحدة الأمريكية لزيادة إنفاقها الداخلي إلى حوالي (٣٠) بليون دولار .

ولكن ربما تستقيم الاختلالات في الموازين التجارية تلقائياً بدون هزات عنيفة أخرى للنظام الاقتصادي ، ويبدو أن عملية التقويم بدأت

في الظهور حيث يتجه فائض الميزان التجاري إلى انخفاض مستمر منذ فترة .

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد يستغرق عجزها التجاري وقتاً أطول ، ولكن الحركة التجارية فيما يتعلق بحجمها تسير في الاتجاه الصحيح .

وعلى أي حال فلا يبدو أن الكثير من الأسواق المالية قادر على التحسن تحسناً كبيراً في عام ١٩٨٨ ففي الولايات المتحدة قد يساعد نمو الأرباح نمواً معقولاً على تثبيت الأسعار في الأشهر الأولى من العام . ولكن القلق المستمر على الدولار قد يقلل من تدفق الأموال الأجنبية إلى الأسواق المالية ، التي بلغت حوالي (٤٠) بليون دولار في أوائل عام ١٩٨٧ .

أما في اليابان فقد تباعد المستثمرون الدوليون على مدى شهور عديدة عن أسواقها ، اقتناعاً منهم بأن أسعار الأسهم هناك تزيد على قيمتها الحقيقية زيادة هائلة . ولكن قد يكون هناك مبالغة في ذلك لأن اليابان قد صمدت أكثر من معظم الأسواق الكبرى . وستظل أسعار الأسهم اليابانية معرضة للخطر ، إذا ما بقي خطر الانتكاس العالمي مخيماً .

ويبدو أن تأثير هذين السوقين ، وهما من أكبر الأسواق العالمية ، سيصل إلى البورصات في كل مكان وخاصة المراكز الصغيرة في الشرق الأقصى وكندا .

وأما التوقعات بالنسبة لأوروبا فإن كلاً من فرنسا وإيطاليا ستواجه فترة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ، وأن أسعار الأسهم تواجه محنة قاسية في بريطانيا . أما في ألمانيا الغربية وسويسرا فإن أسعار الفائدة المنخفضة ستؤثر على احتمال تثبيت الربح على السندات ، ونمو معقول في أرباح الشركات ، والدولتان هما من أقدر بلدان العالم في هذه المرحلة من الدورة الاقتصادية .

إن هناك شعوراً عاماً بأن الدولار قد انخفض بما فيه الكفاية وأن الألمان واليابانيين قد استجابوا وخفضوا سعر الفائدة لديهم ، وإذا لم تظهر شخصية سياسية جريئة تستطيع إقناع العالم في إعادة الثقة في الولايات المتحدة مجدداً في عام ١٩٨٩ ، فقد يواجه سوق الأوراق المالية أوقاتاً عصيبة ، ولسوف ينعكس ذلك بالتبعية على الاقتصاد العالمي .

\* \* \*

### ٣ - دول مجلس التعاون الخليجي

شهد العالم في الأشهر الأخيرة تطورات اقتصادية على المستوى الدولي شملت أسواق العملات ، وبصفة خاصة أسواق اليورودولار وأسواق السلع الرئيسية ، وخاصة سعر النفط الخام والمنتجات النفطية .

ففي أسواق العملات شهد الدولار انخفاضاً كبيراً ، منذ قمة بلازا في سبتمبر ١٩٨٥ ، وبدأ الدولار في الانخفاض ولقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لسياسة مرسومة ومنظمة اتفقت عليها الدول الصناعية الكبرى ، بناء على رغبة الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة تخفيض الدولار ، حيث وجدت الولايات المتحدة نفسها في موقف يتطلب تخفيض العجز الكبير في ميزانية الدولة ، وضرورة تخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق تشجيع الصادرات الأمريكية ، التي واجهت صعوبات كثيرة في السنوات الأخيرة ، نتيجة للارتفاع الكبير في سعر الدولار كذلك فقد بدا واضحاً للإدارة الأمريكية ضرورة تخفيض العجز في ميزان المدفوعات ، وهذا يعني تخفيض سعر الفائدة ، ومن ثم تخفيض العبء على الاقتصاد الأمريكي ، وتشجيع القطاع التجاري الذي عانى من ارتفاع سعر الدولار وسعر الفائدة واستيراد رأس المال . هذا بالإضافة إلى الآثار التضخمية المصاحبة لتدفق رؤوس الأموال من الخارج ، وما يعنيه من صعوبة التحكم في السياسة النقدية ، سواء فيما يتعلق بسعر الفائدة ، أو

العرض الفعلي للنقود ، والآثار العكسية المترتبة على ذلك من احتمال بدء القوى التضخمية في التأثير على نمو الاقتصاد الأمريكي بصفة عامة .

لكن الانخفاض في سعر الدولار في الآونة الأخيرة لم يتمش مع الأسلوب الذي تم التخطيط له في اتفاقية بلازا ، نظراً للخلافات بين الدول الأساسية ، خاصة فيما يتعلق بمعرفة الحد الأدنى الذي يجب أن يصل إليه سعر صرف الدولار . فالولايات المتحدة تريد تراجعاً يمكنها من العودة إلى التوازن في حساباتها الخارجية ، دون المساس باستمرار النمو في اقتصادها . أما ألمانيا واليابان فكل منهما تريد المحافظة على وارداتها ، وتجنب تقييم أدنى للدولار .

وفي أكتوبر عام ١٩٨٦ وضع اتفاق سري بين اليابان والولايات المتحدة للحد من هذه الحرب بين العملات ، فاستقر الين وتبعه استقرار للدولار مقابل المارك ابتداء من ١٩٨٧ في الوقت نفسه (اتفاقيات اللوفر) . ولكن الأسواق لم تثق بقوة هذا الاتفاق ، فانزلق السوق مرة أخرى ، وانخفض الدولار انخفاضاً كبيراً - مقابل الين والمارك الألماني - لم يشهده الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية . واتسم الانخفاض في الدولار بتقلبات ذات طابع حاد ، وشيوع عدم الثقة انعكس على الدولار ، فانخفض بمعدلات سريعة . ومن الأسباب الرئيسة لهذا الانخفاض تصريحات المسؤولين الأمريكيين التي اتسمت بالتخبط والعشوائية .

ويرى المراقبون أن من العوامل المؤثرة على تطلعات الاقتصاد الأمريكي ، عامل مستوى سعر النفط إذا إنه يؤثر على كلفة الإنتاج تأثيراً إيجابياً بإحداث تخفيض له أهميته ، وخاصة إذا استمر هذا الانخفاض . غير أن تأثير انخفاض سعر النفط على الدولار ، هو تأثير مختلط تتوقف محصلته النهائية على مدى تأثير سعر النفط على الطلب العالمي عليه ، فإذا زاد الطلب على النفط نتيجة لانخفاض سعره ، وزادت المعاملات النفطية ، ازداد الطلب على الدولار . بحكم كونه العملة النفطية الرئيسية ، أما إذا لم يستجب الطلب على النفط لانخفاض سعره فإن الطلب على الدولار سيظل عند المستوى الذي هو عليه . أما حكومة المملكة المتحدة فإنها تفضل انخفاض سعر النفط لصالح القطاع غير النفطي ، ومن ثم عدم التدخل في سوق النفط لمنع انخفاض الأسعار ، على أساس أن الاقتصاد البريطاني مازال في جوهره اقتصاداً غير نفطي ، وأن انخفاض كلفة الطاقة سيؤدي إلى انخفاض في تكلفة الإنتاج بالنسبة للصناعة البريطانية ، التي تمثل ما يزيد عن (٩٤٪) من الاقتصاد البريطاني ، بينما يمثل القطاع النفطي (٦٪) فقط ، كذلك فإن الحكومة البريطانية تتخذ موقفاً معتدلاً يوفق بين متطلبات سياسة الاستمرار في ترشيد الاستهلاك من الطاقة ، ومحاولة نقل جزء من المنفعة الناتجة عن انخفاض سعر النفط إلى المستهلك ، ومن ثم تحقيق قدر من الطلب الفعلي على أساس داخلي ، تنعكس آثاره على الاقتصاد ككل .

ومع استمرار المناخ النفطي على الوضع الذي اتسم بعدم الثقة منذ مؤتمر فيينا ، وعلى ضوء ما شاهده المراقبون في الاجتماعات ، من انقسامات سياسية وصعوبات اقتصادية أثرت على روح التعاون والتماسك لأعضاء منظمة الأوبك ، فمن المتوقع أن ينعكس ذلك على سوق النفط العالمي ، وينخفض سعر النفط ليصل إلى (١٢) دولاراً للبرميل . ومن المتوقع أن يبقى الدولار منخفضاً أيضاً ، وفقاً للاعتبارات الموضوعية الطويلة الأجل للاقتصاد الأمريكي ورغبة الإدارة الأمريكية في تحقيق أهدافها .

ومع انخفاض سعر الدولار ، وزيادة أسعار العملات الرئيسية كالين والمارك والجنيه الاسترليني والفرنك السويسري ، فما آثار ذلك الانخفاض على عملات الدول النفطية .

إن هذه العملات لا ينظر إليها من قبل الأسواق المالية على أنها عملات استثمارية ، وذلك لمحدودية أسواقها ، وعدم وجود طلب عليها لأغراض الإقراض ، في السوق العالمي . وعلى هذا الأساس فإن تخفيض النسبة الدولارية في الحافظات المالية للمستثمرين لن تنعكس في صورة زيادة في الطلب على العملات الخليجية النفطية ، بل على العكس فإن ارتباط عملات الدول الخليجية في أذهان المستثمرين بالدولار الأمريكي ، قد يعني انخفاض الطلب عليها انخفاضاً مصاحباً للانخفاض في الطلب على الدولار . وإذا أضفنا إلى ذلك ضعف القطاع غير النفطي ، ومن ثم الصادرات غير النفطية ، فليس من



المتوقع أن يزداد الطلب على الصادرات غير النفطية ، ومن ثم الطلب على عملاتها المحلية .

ومن المحتمل أن يؤدي الانخفاض في الإيرادات النفطية إلى حدوث انخفاض في واردات الدول الخليجية ، ومن ثم تخفيض الضغط الانخفاضي على أسعار العملات المحلية .

والحصلة النهائية تتوقف على درجة الثقة باقتصادات هذه الدول بالإضافة إلى الاعتبارات السياسية الإقليمية ، وخاصة الحرب العراقية الإيرانية . ولقد شهدت عملات هذه الدول انخفاضاً كبيراً بالنسبة لسلة العملات الرئيسية غير الدولارية .

وقد تعتمد حكومات هذه الدول إلى اتباع سياسات تهدف إلى تخفيض عملاتها المحلية ، وذلك لتعويض الانخفاض في الإيرادات النفطية الدولارية ، وتكون وراء هذه السياسة محاولة تبادي اتباع سياسات جذرية لتخفيض الإنفاق الحكومي ، مما ستكون له آثار سيئة على اقتصادات هذه الدول ، التي عانت ومازالت تعاني من درجة كبيرة من الكساد ، وهو ما يعني أن تخفيض الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى زيادة حدة هذا الكساد وتكون له آثار غير مرغوب فيها ، لا تقتصر على الناحية الاقتصادية فحسب .

\* \* \*

## ٤ - الدول النامية

إن التوقعات قائمة بالنسبة للدول النامية ، إذ إن هذه الدول ستواجه مرضاً اسمه مرض (الديون الضخمة) ، ومن علاماته انخفاض أسعار المواد الأولية ، وارتفاع قيمة الفوائد ، ولن يمكن عقد صلح بين النمو المتزايد ومستوى الديون والمستوى الحالي للنمو الاقتصادي . فالدول الصناعية في حاجة لتصحيح الأوضاع الضرائبية في حساباتها الجارية ، أما الدول النامية فإن المناخ الاقتصادي فيها يجب أن يضمن لها إرساء برنامج مستقر على المدى المتوسط ، على أن يتم ضبط هذا البرنامج وربطه بالنمو الاقتصادي .

وتشير التقارير إلى أن الاقتصاد العالمي في تدهور مستمر ، مما يجعل التوصل إلى حل لمشكلة الديون في العالم شبه معدوم . ويرجع السبب إلى الارتفاع الشديد والمستمر في أسعار الفائدة ، مما لا يتناسب مع التمويل الخارجي لمساندة التطور الاقتصادي في الدول الراضحة تحت ثقل الديون . وبالرغم من تباطؤ الانتعاش الاقتصادي في الدول المتقدمة فإن الحال في الدول النامية أشد سوءاً . فقد انخفضت نسبة النمو في الدول النامية بنسبة (٦٪) ، مما يفسر تدهور الأوضاع فيها . وبالرغم من أن الدول النامية المستوردة للنفط قد استفادت من انهيار أسعار النفط فإن انهيار أسعار تصدير المواد الأولية لدى الدول النامية المستوردة للنفط قد بدد مكاسبها من انخفاض أسعار النفط .

إن التوقعات هي الدليل على حدوث تأخير غير ملائم في التكيف للتقلبات الاقتصادية في الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٧ ، وكان أول هذه التقلبات هو هبوط الدولار الذي بدأ في فبراير ١٩٨٥ ، ثم دفعه للهبوط أكثر اجتماع وزراء المالية الذي عقد في سبتمبر من ذلك العام في فندق بلازا في نيويورك . وواصل هبوطه طوال عام ١٩٨٦ ، ولم يبدأ في الاعتدال إلا في بداية ١٩٨٨ . وبحلول صيف ١٩٨٧ كان الدولار قد هبط بمعدل (٥٠٪) بالنسبة لعملات بعض الدول الأوروبية الصناعية .

أما التدهور التالي فهو انهيار أسعار النفط في بداية ١٩٨٦ ، الذي أعقبه انتعاش جزئي في الأشهر الـ ١٨ التالية .

وكل من الحدين - الهبوط في الدولار والهبوط في أسعار النفط - قابل بالترحاب وقتها باعتباره نبأ سعيداً للاقتصاديات الصناعية ، وهو بالفعل كذلك . إلا أن الفوائد التي ينبغي أن تنتج عن هذه التغيرات العنيفة - انكماش الخلل في الموازين التجارية بفضل الدولار الأرخص سعراً - وغو تضخمي أسرع بفضل النفط الأرخص سعراً ، سوف تستمر نتائجها خلال عام ١٩٨٨ . وقد كان انهيار أسواق الأوراق المالية ، هو العلامة المرئية والأكثر وضوحاً للتوترات الاقتصادية في عام ١٩٨٧ . وقد أدى التخوف من ارتفاع أسعار الفائدة ، وعدم التأكد من نوايا سياسات حكومات البلدان الصناعية الرئيسة إلى سقوط أسعار الأسهم في أكبر انهيار في هذا القرن . وقد أضاف إلى

الشكوك بشأن عام ١٩٨٨ ، لأن انخفاض الأسهم معناه انخفاض الثروة وبالتالي إنفاق أقل من جانب الأفراد والشركات .

ويتوجب على الحكومات تفادي الوقوع في شرك ثلاث مشكلات . إحداها هي أن يؤدي عدم الصبر تجاه العجز التجاري الأمريكي المزمع إلى انفجار حرب تجارية على نطاق كبير . والمشكلة الثانية هي خطر أن تتعرض الخطوات التي اتخذتها الحكومة الأمريكية لتغيير مزيج سياستها (لصالح سياسة مالية أكثر تقييداً مقترنة بسياسة نقدية أكثر تحمراً) للتوقف أو حتى إلى عكس اتجاهها . فذلك قد يعني المزيد من الارتفاعات في أسعار الفائدة العالمية ، التي ربما يصحبها انهيار ثان للدولار . والمشكلة الثالثة هي التهديد الذي أصبح معتاداً ، بأن تقوم الدول النامية المدينة الرئيسية ، وقد أنهكتها محاولاتها لإعادة بناء الثقة في قدرتها المالية ، وما تراه من عدم مرونة المصارف تجاهها ، بالتوقف عن تسديد ديونها ، وتغرق بذلك النظام المالي العالمي في أزمة جديدة . والأمر المقلق بشأن هذه المشكلات هو ارتباطها ببعضها البعض . فإذا زل الاقتصاد العالمي في واحدة منها ، فمن الأرجح أن يواجه المشكلتين الأخرين . فإذا افترضنا على سبيل المثال أن المشائمين كانوا على حق ، وإن العجز في الميزانية الأمريكية ارتفع بحدة في عام ١٩٨٨ سوف يكفي ذلك لدفع أسعار الفائدة الأمريكية إلى أعلى - وربما بقدر كاف للتعجيل في حدوث انعطاف جديد ومقلق أكثر لمشكلة الديون في البلدان النامية . فضلاً على ذلك فإن أمريكا سوف

تمول العجز في ميزانيتها الذي قد زاد من خلال مزيد من الاقتراض من الخارج ، وكما حدث في شهر أغسطس عام ١٩٨٢ أعلن بنك المكسيك عن عدم قدرته على تسديد ما عليه من ديون ، ونتج عن هذا القرار أن سحبت الودائع المصرفية القصيرة الأجل المستثمرة في باقي دول العالم الثالث وخاصة في أمريكا الجنوبية . فجاء دور هذه الدول لتعلن هي الأخرى عن عدم قدرتها على الوفاء بتعهداتها . هذه الأحداث تظهر بوضوح مسؤولية السلطات المالية الأمريكية . فقد تجاهلت الولايات المتحدة الارتباط المصيري بل الاستعبادي الذي يفرضه دورها المهيمن في العالم كمصدر للعملة العالمية . ولأسباب داخلية قامت بتغيير سياستها المالية في أكتوبر ١٩٧٩ في اتجاه تشويه القيود الأكثر صرامة ، ورفعت معدلات الفوائد ، فتج عن ذلك تزايد سريع وظالم في تكاليف ديون العالم الثالث المسجلة كلها تقريباً بالدولار بمعدلات ثابتة .

وقد تميزت كل النظم المالية في الثمانينات بتطور أسواق الأوراق المالية على حساب الديون المصرفية ، وهذا ما سمي بعملية الأوراق المالية . وقد وجدت هذه الوسائل المالية بطبيعة الحال استعمالاً دولياً وهو الحال بالنسبة للسندات الأوروبية . إلخ . وللاستجابة لطلبات الدائنين والمقرضين في آن واحد ، تزداد الوسائل تطوراً وتعقيداً أكثر من ذي قبل . . ولكن حركة التحول من الدين المصرفي إلى إصدار الأوراق المالية ، التي تشد إليها الأبصار أكثر من غيرها تكمن في

تحويل الديون المصرفية للعالم الثالث إلى أوراق قابلة للتفاوض .  
 وحين كانت المؤسسات العامة تبحث عن حلول طويلة المدى لهذه  
 المشكلة المعقدة ، أعطى قطاع المال الخاص دليلاً على قدرته على  
 الخلق ومنذ عام ١٩٨٢ ، يوجد في الحساب الختامي لأهم البنوك  
 الدولية ديون غير قابلة للاسترداد في المدى القصير على الأقل . ففي  
 كل دولة متقدمة يفرض النظام المصرفي على مؤسسات القروض  
 تكوين احتياطي للديون المشكوك في أمر سدادها . ونتيجة ذلك  
 تسحب البنوك منذ ذلك التاريخ كل سنة جزءاً من أرباحها لتغطية  
 الأخطار . ولكي تنوع أخطارها أنشأت فيما بينها سوقاً لديون العالم  
 الثالث . وقد خلق التبادل في هذا السوق المثير تسعيرة قائمة على  
 إمكانية محددة للتسديد من قبل الدول الدائنة . فمثلاً خلال صيف  
 عام ١٩٨٧ ، تم التفاوض على ديون البرازيل والمكسيك بنسبة  
 (٦٠٪) من قيمتها الحقيقية ، وكذلك ديون بوليفيا التي تتراوح نسبتها  
 بين (٥ - ١٠٪) .

ولقد تم تجاوز العقبة المتمثلة في تبديل الدين إلى بيع ، فإذا  
 كانت أرباح المصرف المقرض كافية لكي تغطي احتياطي الخسائر التي  
 لحقت بسندات السوق فمن الأفضل للمصرف أن ينظف حسابه  
 الختامي ، بأن يزيل في الوقت نفسه القرض في الأصول والاحتياطي  
 في الخصوم ، أي أن يبيع هذه السندات بأسعار منخفضة . وقد كان  
 أول المشترين لهذه الديون المنخفضة ، المؤسسات التي ترغب في  
 الاستثمار في المكسيك والأرجنتين والبرازيل .

إن الدول النامية بحاجة إلى إرساء برامج لتطوير وإصلاح الهيكل التنظيمي لاقتصادها ، وأهم هذه الإصلاحات هي : المحافظة على المنافسة الفعلية في أسعار عملاتها ، زيادة الحوافز في المشروعات الزراعية ، الاستمرار في سياسة التقشف بالنسبة للميزانية والنظام النقدي فيها ، إصلاح القطاع العام ، تحسين توزيع المخصصات المالية . ويهدف برنامج الإصلاح هذا في المدى الطويل إلى رفع مستوى الكفاءات ، تحقيق المساواة ، وزيادة وتحسين الأرصدة المالية والكفاءات والطاقت البشرية . وهناك مجالات تستطيع هذه الدول أن تستغلها وتحقق مكسباً منها في مجال سياسة الإصلاحات ، وهي مثلاً اعتماد استراتيجية تجارية مفتوحة على العالم الخارجي ، أي إزالة العقبات أمام سياسة التصدير ، وإحلال التعريف الجمركية محل القيود ، والعمل على تطبيق أسعار صرف أكثر واقعية . وعلى هذه الدول أن تعمل على تقليص العجز في ميزانياتها ، وعليها توفير الحوافز على الادخار وتشجيعه ، والعمل على إيجاد أسعار فائدة فعلية وإيجابية ، وأسعار صرف تحقق التنافس ، وضغط نسبة التضخم ، وزيادة الرقابة على الأسعار ، وترشيد لوائح الاستثمارات وتعديل وتغيير اللوائح الخاصة بسوق العمالة . وسياسة الإصلاح هذه وحدها غير كافية بتحقيق النمو الاقتصادي ، فيجب أن يكون هناك ما يكمل الإصلاح ، أي زيادة رؤوس الأموال الخارجية الإضافية والاستقرار العالمي .

وأخيراً فإن الأزمة التي تمر بها دول العالم الثالث أزمة خانقة ،

وستصاب هذه الدول بالإعياء والصمت بسبب ديونها ، وستخلق بذلك المتاعب للنظم المصرفية لدى الدول الصناعية . وكذلك فإن الديون غير قابلة للاسترداد لفروع قطاعات في العالم الصناعي ستلقي بثقلها على النظم المصرفية . ولا يمكن الخروج من الأزمة عن طريق تجاهلها وإنكار وجودها ، فيجب اتخاذ قرارات على مستوى كبير ، ويجب البدء على صعيد الديون ، ثم تنفيذ مشروع كمشروع مارشال خاص بالثمانينات . والأضرار الحالية تتمثل في المزيد من الادخار في كل من ألمانيا وفي دول أوروبية أخرى وفي اليابان . وهذه المغالاة في الادخار لا يمكن أن تستمر إلى أن تصل إلى الولايات المتحدة ، حيث لا فائدة منها . والمشكلة أن تجد هذه الأموال منفذاً تصب فيه ، ويكون هذا المنفذ ذا قواعد مادية وإنسانية ضرورية للنمو والتطور .

إنها مشكلة سياسية حقيقية بقدر ما هي مشكلة اقتصادية ، ومشكلة تخطيط عالمي بكل معنى الكلمة . إن الوسيلة الوحيدة لتجنب الأزمة التي تهددنا أن تثبت هذه الدول قدرتها على التضامن وعلى انتشار العالم من الهاوية .

\*\*\*



## ٥ - اليابان

ظلت اليابان على هامش الاقتصادات والسياسات العالمية ، بينما كانت تجني في الوقت نفسه ثمار النظام الاقتصادي العالمي . وظلت تمنع في أن تلعب دور الزعامة العالمية لفترة طويلة . إلا أن هذا لم يحل دون تصدرها خشبة مسرح الاقتصاد العالمي ، حيث أصبحت نجماً اقتصادياً مكرساً عالمياً . وذلك لأن الولايات المتحدة حالياً معاقبة باقتصاد مهلهل ، وعاجزة عن تحمل أعباء عسكرية متزايدة للدفاع الخارجي ، ومطلوب من اليابان أن تلعب دوراً أكثر إيجابية على الصعيد العالمي .

منذ ثمانية عشر شهراً فقط ، كان اليابانيون في حالة قلق خشية الوقوع في أزمة وكساد شديدين بسبب ارتفاع الين ، وقد تعالت صيحات التحذير من الكارثة المقبلة من طوكيو إلى أوزاكا ، وتوقع الخبراء إفلاس العديد من تجار الجملة .

أما اليوم والين أقوى تقريباً (٣٣٪) مما كان عليه ، واليابان تنمو بمعدل يبلغ ضعف معدل النمو الأمريكي ، فإنها تقوم بعملية إعادة تنظيم اقتصادها بكل قوة وتصميم .

ويعتبر انتصارها على الين المرتفع معجزة تسمى بـ (المعجزة الثانية لليابان) ، أما المعجزة الأولى فقد كانت خروجها من دمار الحرب

العالمية الثانية . إلا أن التصميم الذي برهن عليه اليابانيون للتغلب على أزمة ارتفاع العملة ليس شيئاً جديداً ، فكما استطاعت اليابان امتصاص صدمة انهيار مقياس الذهب عام ١٩٧١ ، والتغلب على أزمة النفط الأولى عام ١٩٧٣ ، وأزمة النفط الثانية عام ١٩٧٨ ، فإنها استطاعت أن تتجاوز أزمة ارتفاع الين ، وكما يقول الخبير «في كل مرة يخرج الاقتصاد الياباني من الأزمة أقوى مما كان عليه» . أما أسلوب معالجة صدمات الين ، فإنه أسلوب يطابق معالجة الأزمات السابقة .

ويتم تجميع الوكالات الحكومية واتحادات العمل والأفراد حول استراتيجية قومية والالتزام بها . .

وقد استطاع اليابانيون بعملهم كفريق واحد ، أن يخفضوا من تكلفة منتجاتهم ، ويزيدوا من المكتنة وتصدير منتجات أكثر للخارج ، وتصدير العمالة الزائدة إلى فروع الشركات في الخارج .

وساهمت الحكومة بتسهيل الحصول على رؤوس الأموال وبرامج ضريبية مشجعة ، مما زاد الاقتصاد الياباني نمواً في الربع الثالث من عام ١٩٨٧ بما يعادل (٤ ، ٨٪) من معدله السنوي ، وبذلك تكون قيمته التوسطية حوالي (٤٪) على مدار العام . وتصل أرباح الصناعة إلى (٤٠٪) منها ، وقد ازداد الإنتاج الصناعي بحوالي (٨٪) والبيع بالجملة قد ازداد بما يعادل (٦٪) ، وارتفع بناء المساكن بحوالي (٣٠٪) . وبالرغم من تحول كبير في نوعية الوظائف والأعمال ، فقد

انخفضت البطالة إلى (٧, ٢٪) لهذا العام . ووصلت الصادرات إلى رقم خطير في شهر نوفمبر (٤٩٪) . إلا أن معدل الصادرات بدأ بالانخفاض ببطء . وهذا يدل على أن صادرات اليابان لن تزيد عن (١٠٪) من حجم الاقتصاد اعتباراً من هذا العام (وقد بلغ إنفاق الحكومة في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٨ مبلغ (٥) تريليونات ين أي (٥, ٣٥) بليون دولار في استثمارات عامة إضافية ، ويعتبر هذا إيذاناً بانتهاء فترة التقشف) .

إن الفضل في هذا يعود إلى رئيس الوزراء السابق (باشيرو ناكاسوني) الذي ساعد على تخطيط الاقتصاد رداً على الضغط الأمريكي ، طلب ناكاسوني من المحافظ السابق لبنك اليابان (هارو ميكاوا) ، إيجاد طريقة لتنشيط الاقتصاد الياباني . وقدمت لجنة ميكاوا تقريراً في شهر أبريل ١٩٨٦ ، قوبل بالازدراء من قبل صقور التجارة الأمريكية ، وقيل إنه يحتوي على وعود لن يتم الوفاء بها . وقد أوضح التقرير أن كبار اقتصاديي اليابان لم يعودوا يؤمنون بأن الاقتصاد الياباني اقتصاد قائم على التصدير . فقبل ذلك اتهمت الشركات التي قامت بالتصنيع خارج اليابان بأنها تعمل على تصفية الاقتصاد ، وكان الجميع متخوفاً من أن غياب علامة «صنع في اليابان» سوف تعني نوعية رديئة ، إلا أنه بعد هذا التقرير أصبحت فكرة التصنيع في الخارج سياسة قومية ، وقد حث التقرير المستهلكين على الإتفاق حيث إن الإتفاق واجب وطني .

وقد تضاعفت الاستثمارات اليابانية في البلاد ذات الاستقرار النسبي مثل تايلاند ، وتنظر دول أخرى إلى طوكيو ، بدلاً من واشنطن ، لإمدادها بمعدات اقتصادية حتى تحقق النمو وتضمن الاستقرار السياسي .

وتعمل الآن شركات محلية يابانية على بناء المصانع في مناطق آسيا التي تمتاز بانخفاض أجور العمالة فيها . كما أنها تبني مصانع في مناطق أسواق الدول العظمى كالولايات المتحدة وأوروبا . ويتوقع المسؤولون في الحكومة اليابانية ، أنه في خلال العامين المقبلين سيكون (١٠٪) من إنتاج اليابان منتجاً خارج حدود اليابان ، إذا ما قورنت بالرقم الحالي وهو (٥٪) . ويمثل هذا الرقم نصف ما تحققه الولايات المتحدة بواسطة فروعها خارج حدودها ، إلا أنه يعتبر بالنسبة لليابان تحولاً كبيراً .

ويوفر الين القوي ميزتين ضخمتين لهذه الشركات الصناعية ، أولاً أنه يجعل تكلفة المنتجات خارج البلاد منخفضة ، وفي بعض الحالات تصل التكلفة إلى نصف تكلفتها في عام واحد . وهذا يعني أيضاً أن أسعار جميع السلع والمواد الخام المرتبطة بالدولار ستكون منخفضة .

ويقدر المسؤولون اليابانيون بأن الانخفاض في تكلفة التصنيع قد بلغ (٥ ، ١٦٪) خلال العام الماضي . نتج ثلثا هذا الرقم عن انخفاض أسعار المواد المستوردة نتيجة ارتفاع الين ، ونتج الثلث الباقي عن محاولات خفض التكاليف والحد منها في المصانع .

ويقول أحد المسؤولين «أن القدرة على التأقلم مع الموقف الجديد قد ساعدها أكثر انخفاض التكاليف الذي نتج عن ارتفاع البن . وتشير أرقام وزارة الصناعة والتجارة الخارجية إلى أن ارتفاع البن وانخفاض سعر النفط قد وفرا لليابان (١٠٠) بليون دولار .

وتعمل قوة دفع الاقتصاد الياباني على تحوله إلى آلة للنمو الاقتصادي في آسيا ، فتمتعت دول مثل كوريا الجنوبية وتايوان بمبيعات متزايدة في اليابان ، كما ارتفعت واردات اليابان من جنوب شرق آسيا بنسبة (٤٥٪) في التسعة أشهر الأولى من عام ١٩٨٧ ، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق . ويتنبأ البنك الصناعي الياباني بأن حجم تجارة اليابان مع باقي دول آسيا سيبلغ عام ١٩٩٠ حجم تجارتها نفسه مع الولايات المتحدة الأمريكية .

ويتنبأ الخبراء بأنه من المحتمل أن تلعب اليابان الدور الذي لعبته الولايات المتحدة سابقاً في مساعدة الدول الآسيوية على النمو بمعدل أسرع . وفي الوقت الذي تشجع معظم الدول الآسيوية الاستثمارات اليابانية فيها ، إلا أنها قلقة حول ما إذا كانت اليابان تساعد بحق ، أو أنها في الحقيقة تستغلها لصالحها . خصوصاً أن مشروعات المعونة اليابانية ظلت إلى يومنا هذا موجهة نحو رؤوس الأموال المستخدمة فيها ، وعلى الأقل مرتبطة بطريقة غير مباشرة بالصادرات اليابانية إلى هذه الدول . وهذا يعني أن المكاسب تعود إلى طوكيو ، في صورة عقود مع اليابانيين للبناء والتوريد لهذه البلاد .

وبالرغم من أن اليابان حتى فترة قصيرة تعمل فقط على تحقيق رفايتها الشخصية . إلا أن البيروقراطية اليابانية الآن أصبحت في حالة متفقة على تعديل موقفها . وقد علق أحد المسؤولين على ذلك وقال : إن جهود اليابان لأخذ مكان القيادة كان متخلفاً بالنسبة للدور الذي يلعبه قطاعها الخاص في الأسواق . أما الآن فجميع أفراد الحكومة متفقون على أن تلعب اليابان دوراً أكبر . وتحاول اليابان جاهدة تغيير صورتها كتاجر متتفع ، فقد أعلنت المبادرة باقتراح بالتبرع بمبلغ عشرين مليون دولار من فائض حسابها الجاري إلى العالم الثالث ، وقد زادت حصة اليابان من المنح الخارجية والقروض والمساعدات العينية ووصلت إلى ( ٤ ، ٧ ) بلايين دولار عام ١٩٨٨ ، إذا ما قورنت بمبلغ ( ٦ ، ٥ ) بلايين دولار لعام ١٩٨٦ .

وتمثل حصة اليابان ( ٢٩ ، ٠٪ ) من الدخل القومي ، وهو أقل من نسبة ( ٦ ، ٣ ، ٠٪ ) وهي النسبة المتوسطة للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاستثماري ومقرها باريس ، بينما تمنح الولايات المتحدة مبلغاً أكبر وهو ( ٩ ) بلايين دولار .

وتصر الولايات المتحدة الأمريكية في بعض الأحيان ، على وضع العقوبات في طريق اليابان ، بما يحول دون أن تلعب دوراً أكبر في المساعدات . .

فالسياسيون الأمريكيون تتابهم حالة من القلق تجاه إعطاء اليابانيين نفوذاً أكبر مما لديهم ، كما أنهم مترددون في قبولهم كشركاء

على الوجه الأكمل . فعلى سبيل المثال ، عندما وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على إنقاص نصيبها من عدد مقاعد التصويت في البنك الدولي ، من (٢٠٪) إلى (١٨٪) ، أعطيت هذه الفرصة لليابان لزيادة حصتها من هذه المقاعد من (٥٪) إلى (٦,٥٪) . ومع أن اليابان أصبحت في المكان الثاني بعد الولايات المتحدة ، إلا أنها على مسافة كبيرة وراءها ، على الرغم من أن حصتها من الدعم لاتحاد التطوير الدولي التابع للبنك الدولي مساوية تقريباً لحصة الولايات المتحدة . كما أن اليابان تحاول أن يكون لها صوت أعلى في صندوق النقد الدولي .

ويتاب صانعي السياسة في الولايات المتحدة قلق كبير حيال التنازل عن النفوذ الأمريكي في مجال المساعدات الاقتصادية .

والسؤال الذي يطرحه الخبراء هو : كيف ستستخدم القوة الجديدة لليابان؟ فبينما تواصل الولايات المتحدة وأوروبا الضغط على حكومة جنوب أفريقيا ، نجد أن اليابان أصبحت أكبر عميل تجاري لبريتوريا ، كما أن محاولة الضغط الاقتصادي على إيران تم إحباطها جزئياً باستمرار اليابان في شراء البترول الإيراني .

إن إعادة تقديم اقتصاد اليابان أثمر نتائج رائعة في داخل اليابان . فهل يمكن أن يعود هذا الاقتصاد بالنفع على الاقتصاد العالمي المتدهور؟؟

## ٦ - الولايات المتحدة الأمريكية

دخل الاقتصاد الأمريكي العام السادس في فترة نادرة من النمو الاقتصادي اعتمد بشكل متزايد على المستثمرين الأجانب لتمويل العجز المزمن في ميزانيته وتجارته . وما الاضطرابات التي حدثت مؤخراً في الأسواق المالية العالمية إلا انعكاس لفقدان الثقة المتزايد بين المستثمرين الأجانب . إن في قدرة صانعي السياسة الأمريكية التغلب على المشكلات الاقتصادية ، فالمستهلكون الأمريكيون يصرفون بإسراف ولا يدخرون إلا القليل ، وهم معتمدون على المستثمرين الأجانب لحل مشكلات بلدهم المالية .

وإذا أرادت الولايات المتحدة إعادة الثقة فيها في الأسواق المالية ، فإن عليها أن تثبت للعالم أن في استطاعتها حل مشكلاتها دون دفع العالم إلى الكساد ، أو حتى الركود . غير أن موقف الولايات المتحدة معقد نظراً لانتخابات الرئاسة القادمة ، وهو ما يدفعها إلى ترك الدولار في مسيرته الهابطة ، بدلاً من اتخاذ تدابير لدعمه قد تؤدي إلى تعجيل الكساد .

ولعل أوضح أعراض الحالة المالية المقلقة للعالم ، هي الدولار الأمريكي ، الذي بدأ العام الجديد في حالة مشابهة للحالة التي كان عليها في عام ١٩٨٧ ، أي حالة الضعف . فقد ظل الدولار يهبط لمدة



ثلاث سنوات حتى فقد أكثر من نصف قيمته مقابل عملة اليابان ، وعملة ألمانيا الغربية ، وهما القوتان الاقتصاديتان العظمتان ، ورغم تدخل البنوك المركزية فإن الدولار واصل هبوطه ، مما يثير المخاوف من عودة التضخم وممارسة الضغط في الولايات المتحدة ، وهو ما يزيد من خطر حدوث كساد كبير في العالم .

وتفسر هذه المخاوف سبب القلق الشديد الذي يجتاح أسواق الأسهم العالمية في بداية عام ١٩٨٨ . وقد أظهر عجز التجارة الخارجية لشهر أكتوبر الماضي رقماً قياسيماً مروعاً ، إلا أن هناك بوادر تشير إلى أن الولايات المتحدة بدأت تحرز تقدماً ملموساً في معالجة الاختلال المزمن في ميزانها التجاري ، فخلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٨٧ ، ارتفع حجم الصادرات بمعدل سنوي بلغ (١٨٪) ، وانخفاض سعر الدولار بنسبة كبيرة خلال السنوات الثلاث الماضية ، قد ساعد الصناعة الأمريكية أكثر من أي تدابير حمائية .

وكارثة أكتوبر قد عكست اتجاه (أثر الشراء) التقليدي المتمثل في ارتفاع أسعار الأوراق المالية ، وجعلت المستهلكين أكثر حذراً من أي وقت مضى ، ولا يمكن قياس مدى الضرر الآن ، حيث إن (٢٠٪) من الأسر هم من حملة الأسهم المباشرين ، وهم أغنى المستهلكين ، ويملكون دخولاً أعلى من غيرهم ، وقد خسروا حتى الآن قرابة (٨٠٠) مليون دولار من أرصدهم . وقد كان الاقتصاد على وشك الانفجار في الصيف الماضي ، وكان المستهلكون ينفقون بإسراف .

وكانت واشنطن مترددة في تخفيض العجز ، وأدت المخاوف من حدوث تضخم إلى ارتفاع في أسعار الفائدة ، ووفقاً لأرقام نشرتها وزارة التجارة مؤخراً ، كان إنفاق رأس المال يتجه بدوره إلى مستويات مرتفعة .

وتمثل كل هذه العناصر علامات واضحة ومعروفة على اقتراب النمو من النهاية ، إلا أن الانهيار قد أدى إلى الحد من الإنفاق وإجبار واشنطن على تخفيض العجز ، والقضاء على مخاوف حدوث تضخم هائل . ويرى المحللون أن الاقتصاد الأمريكي خلال الأشهر الثمانية عشر المقبلة ، سيبدأ بارتفاع في الناتج القومي الإجمالي الفعلي بنسبة (١٪) هذا الشتاء . وكان من المحتمل أن تكون التغييرات الفعلية بعد ذلك كبيرة ، أما النمو فسيصل معدلاً يبلغ (٧ ، ٢٪) خلال الفصول الأربعة الأخيرة وسيضطر الاقتصاد خلال هذه الفترة إلى تقليص العجز في ميزان التجارة وفي الميزانية عن طريق رفع الإنفاق المحلي في الاقتصاد ككل .

ويسهم تحسن صافي الصادرات في تحسين الوضع ، ومن المتوقع أن ترتفع نسبة التضخم إلى نحو (٥ ، ٦٪) في وقت لاحق من هذا العام قبل أن تصل إلى حالة من الاستقرار ، ويمثل هذا التضخم مزايا التوازن المنتظم ، وهو أطول فترة نمو شهدتها فترة السلم خلال السنوات المائة والثلاثين الماضية . ولم تتجاوزه في الطول إلا فترتا النمو اللتان عرفتهما الحرب العالمية الثانية وحرب فيتنام . ونظراً لتباطؤ

الاستهلاك فإن الزيادة في نسبة النمو السنوية لا تتجاوز (٣, ٢٪). أما الإنتاج الصناعي فلم يسجل تقدماً ملموساً حتى العام الماضي نظراً لسعر الدولار المرتفع ، ولكنه ارتفع بنسبة مهمة قدرها (٦, ٣٪) في عام ١٩٨٧ عندما أخذ حجم الصادرات يرتفع بسرعة أكبر من ارتفاع حجم الواردات ، ومن المتوقع أن يرتفع بنسبة إضافية هذا العام .

ويساعد الخوف الدائم من الوضع الاقتصادي في السيطرة على مستويات المخزون ، وقد دخلت الشركات الربع الأخير من السنة ، ولديها من المخزون أكثر مما تريد بقليل . فعندما انخفض طلب المستهلكين على السلع ازداد هذا المخزون وتراكمت السيارات لدى التجار لأن مصنع ديترويت واصل صنعها بسرعة تفوق سرعة شراء المستهلكين لها ، ومن المتوقع أن يحدث تصحيح خلال هذا الشتاء . وستعود معدلات التخزين إلى الارتفاع ثانية في منتصف العام مع استمرار نمو الاقتصاد ، وستعمل المنشآت على إبقاء أرباح المخزون في مستوى أدنى من أرباح المبيعات من أجل تقليل نسبة مخزون المبيعات إلى الحجم المطلوب . وقد تأخر المستهلكون في التحول من الإنفاق إلى الادخار ، ولا شك أن الانهيار قد ذكرهم بذلك . ففي الربع الثالث من السنة الماضية ، انخفض معدل ادخارهم إلى (٨, ٢٪) من الدخل بعد استقطاع الضرائب ، وهو رقم منخفض وقريب من أقرب النسب التي سجلها الادخار .

ويشك الاقتصاديون في العودة إلى المعدلات التي سجلت بعد

الحرب العالمية ، والتي ناهزت (٦٪) من الدخل . أما قطاع البناء فقد استفاد من الانهيار ، فقد انخفضت معدلات الرهن العقاري بنسبة (١٪) تقريباً ، حيث بلغت أعلى مستوياتها في شهر أكتوبر الماضي . ومن شأن الاستقرار النسبي لسعر الدولار أن يحول دون ارتفاع الأسعار في الولايات المتحدة ، وإن كان التأثير ضئيلاً وتدرجياً . ومن المرجح أن يتطلع الموردون الأجانب إلى إعادة تكوين أرباحهم الهامشية المتدهورة . وارتفاع الأجور في الولايات المتحدة سيؤدي بدوره إلى رفع نسبة التضخم ، ومن المتوقع أن يرتفع المعدل السنوي للأجور بالساعات إلى نسبة (٥٪) في نهاية ١٩٨٨ ، أما الإنتاجية فلن يزيد نموها عن (١٪) في السنة ، وبذلك سترتفع تكاليف وحدة العمل بنسبة (٤٪) وستزيد الشركات صافي إيراداتها التقدي على كل وحدة إنتاجية برفع الأسعار بنسبة حوالي (٤,٥٪) .

أما الميزانيات الحكومية فمن المتوقع أن يزداد الإنفاق الفعلي على السلع والخدمات بنسبة (٣٪) ، وهو المعدل نفسه الذي سجله خلال الأشهر الماضية . وستظل نفقات الدفاع على ما هي عليه وستساعد الحكومة المزارعين عن طريق تقليل عمليات شراء فائض المحصول .

ولن يتغير اتجاه المخصصات ، فتتصاعد تحويلات البنك الفدرالي ، وعمليات دفع الفوائد كما جرت عليه العادة ، وستؤدي - إلى جانب التضخم الذي ستزداد سرعته - إلى إجمالي النفقات بمعدل (٥٪) ولكن العائدات ستزداد بسرعة أكبر ، فتحد من العجز ، وستزداد

نفقات الدولة ، والنفقات المحلية بسرعة أبطأ قليلاً ، بسبب توقف الزيادة التي استمرت طويلاً في الإنفاق على الأعمال العامة بشكل أساسي (PUBLIC WORK) .

وبارتفاع النمو والتضخم ارتفاعاً بسيطاً في هذا العام ، فإن بنك الاحتياط سيراقب النمو والتضخم من ناحية ، وحركات الدولار من ناحية أخرى ، ويبدو بالتأكيد أن المخاطر ستؤدي إلى وضع عبء محاربة التضخم على أكتاف الاحتياطي الفدرالي . ولكن يجب عليه أن يكون حذراً عند تزويده الاقتصاد بسيولة كافية لاستمرار أدائه ، على أن لا يكون ذلك سبباً في حدوث غموض تضخمي . ومن المؤكد أن القيام بتلك المهمة ، في أعقاب انهيار سوق الأوراق المالية - عندما قام بقلب مسيرته السابقة المتمثلة في تضيق النقد - سيكون أصعب من أي وقت مضى . ويتوقع من الاحتياطي الفدرالي أن يدعم أي ضعف اقتصادي في الاقتصاد ، وذلك بالمحافظة على إبقاء أسعار الفائدة منخفضة والتمسك بائتمان ميسر .

إن قدرة الاحتياطي الفدرالي على تطبيق سياسة الائتمان الميسر دون فقدان السيطرة على التضخم ، ستحددها سياسة مالية غير متشددة نسبياً ، كما أنه من غير المحتمل أن يقوم الاحتياطي الفدرالي من جهته بتحركات كثيرة من الآن وحتى شهر نوفمبر المقبل . وإذا ما تركت التحريصات السياسية جانباً ، فيبدو من غير المؤكد أن يقوم الاحتياطي الفدرالي بالتضييق النقدي بصورة مفاجئة حتى بعد أن

يستعيد الاقتصاد شيئاً من عافيته ، إلا أن (الأثر التضخمي المتخلف من الماضي) ، والذي يسبق الانتخابات للرئاسة ، قد يتطلب بالفعل استخدام الدواء غير المستحب المتمثل في زيادة أسعار الفائدة ، وسيتبع ذلك كساد مصحوب بضعف طبيعي للدورة الاقتصادية .

إن السؤال المهم الذي يقلق العالم ، هو ما إذا كانت الولايات المتحدة قد بذلت ما في وسعها فعلاً لمعالجة عجزها التجاري ووضع حد لهيوط سعر الدولار ، أم أن المشكلة لن تجد أي حل إلا بحدوث كساد عظيم ستتشر آثاره في أنحاء العالم .

\*\*\*

## ٧ - الدولار الأمريكي

في عام ١٩١٣ تم تأسيس الاحتياطي الفدرالي (FED) ، وأصبح الدولار تابعاً لإدارة مزدوجة :

- ١ - الأمين العام للخزينة .
- ٢ - حاكم الاحتياطي الفدرالي .

وأصبح الدولار نقداً دولياً ، حيث حل مكان «الاسترليني» ، وكان الذهب هو المرجع العالمي لكافة النقود . وكانت أونصة الذهب تساوي عشرين دولاراً إلى عام ١٩٣٣ ، حيث حطمت الأزمة الأمريكية هذا الكيان ، وخفض الرئيس روزفلت قيمة النقد الأمريكي وبلغ سعر أونصة الذهب ٣٥ دولاراً . وبعد الحرب العالمية الثانية رغبت القوات المنتصرة في إنشاء مجلس الأمن في (سان فرانسيسكو) ، والجهاز الدولي الجديد في مدينة (بريتون وودز) . ورأى اللورد كينز - وهو أكبر اقتصاديي القرن العشرين ، وكان المندوب البريطاني في الجهاز النقدي الجديد ، أنه يقتضي إنشاء وحدة نقد عالمية معنوية (يكون الاستناد فيها على الذهب وليس النقد الوطني) وسماها : (البانكور Bancor) ، وتكون معياراً لأسعار جميع العملات الوطنية ، وهي تشابه لحد ما (الإيكو Ecu) في جهاز النقد الأوروبي (SMC) ، حيث يعكس مكانة العملات المتداولة بداخله ، مع العلم أن البانكور يأخذ بعين الاعتبار جميع العملات العالمية .

لكن عند نهاية اجتماعات الجهاز النقدي الدولي الجديد وقع

الاختيار على الدولار للتحويل إلى ذهب كعيار، فلذلك السبب استندت كافة العملات على معدلاتها مع الدولار، حيث إن السلطات الأمريكية تكفل معادلة لأونصة من الذهب لكل ٣٥ دولاراً. وظل الوضع سارياً، ولاقت خطة مارشال نجاحاً كبيراً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، لكن الجهاز اهتز في عام ١٩٧١، عندما أعلن الرئيس نيكسون عدم إمكانية تغطية الدولارات بالذهب. أصبح الذهب مادة أولية مثل غيره من المعادن. وفي عام ١٩٧٣ رأى (ملتون فريد مان) حلمه يتحقق بتبني أسعار النقد العائمة. ولكن الدولار هبطت قيمته بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٨، ثم ارتفع في الأعوام التالية، إلى أن أعلنت السلطات الأمريكية عن سياسة تخفيض قيمة الدولار في سبتمبر ١٩٨٥ (اتفاق بلازا)، وذلك لأغراض تجارية بحتة، وقد كان ينظر إلى مصدر الدولار على أنه أعلى من قيمة العملة الحقيقية، وذلك خلال العشرين سنة الماضية. والجديد في الأمر هو طريقة استغلال هذه الظاهرة المزدوجة سياسياً، إذ كانت أوروبا في البداية هي التي تدين آثار هذه السياسات، وخير دليل على ذلك الخطاب اللاذع للجنرال ديغول في عام ١٩٦٥، الذي دان فيه هيمنة الدولار على الأسواق. «إذ سمح هذا الوضع للأمريكيين بالاستمرار في اقتناء مؤسسات القارة القديمة بفضل عملتهم القوية، رغم المعجز في ميزان مدفوعاتهم».

ولكن عندما ظهر في نهاية الستينات أن المخزون الرسمي من



الذهب للولايات المتحدة - والذي حددت قيمته على أساس سعر ثابت يعادل (٣٥) دولاراً للأوقية - لم يعد كافياً لتغطية الأصول بالدولار المتراكمة لدى المصارف المركزية الأجنبية كاحتياطي - قام الأمريكيون برسم سياسة أساسية جديدة ، وهذه السياسة هي (Benign neglect) أو (الإهمال الحميد) . وتتلخص بأن الولايات المتحدة ليست بحاجة إلى عملة قوية بل لعملة ضعيفة ، وذلك لتأمين الأرباح العالمية لمؤسساتها التي تتنافس في الأسواق الداخلية والخارجية مع المنتجين الأجانب ، وعلى هذا الأساس كانت السلطات تسمح بوجود عجز خارجي .

ولكن سياسة الإهمال الحميد هذه أقلقت واشنطن وبدأت رحلة هاجس العجز الخارجي . وخلال فترة الرئاسة الأولى للرئيس ريفان تم التنازل عن سياسة التخفيض المستمر لسعر الدولار (بل على العكس من ذلك نادى رئيس الإدارة الأمريكية بحتمية وجود دولار قوي كرمز لأمريكا القوية) . وقد طبقت هذه السياسة على نطاق واسع لم يسبق له مثيل ، مما أدى إلى اكتشاف الآثار السلبية لهذه السياسة بعد فوات الأوان ، ولكن تشير البوادر إلى أن التنازل عن هذه السياسة ليس سوى تنازل اسمي ، وأن استمرار العجز الأمريكي ، وعدم قدرة الدولار على الوصول إلى نقطة التوازن سواء في عهد نظام بريتون وودز ، أو في عهد أسعار الصرف العائمة ، تؤدي بنا لإثارة التساؤل ، وهو هل أن الاقتصاد العالمي بحاجة إلى عملة عالمية مثل ما حدث في بريتون وودز؟

ولكن منذ انهيار جهاز بريتون وودز يرى الاقتصاديون أنه في ظل اقتصاد عالمي متشابك ، فإن هذا الاقتصاد يحتاج إلى عملة لا يوجد مثيل لها ، ألا وهي الدولار وينفرد الدولار وحده في لعب دور العملة العالمية ، لأنه عملة دولة ذات اقتصاد مهم ، وإنتاجها الإجمالي يقارب ربع الاقتصاد العالمي ، و ٤٠٪ من حصيلة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (CDE) ، وعلى الولايات المتحدة أن تلعب الدور وتقوم بالواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتقها (كعماد مركزي للاقتصاد العالمي) . ويقتضي من الدولة التي تقوم بهذا الدور أن تكون مصدراً للثبات ، يقع على عاتقها إجراء التعديلات اللازمة ، ويجب أن تكون ذات حكومة وذات مسؤولية ، حيث إنها تصبح بمثابة المصرف المركزي للعالم كما كانت المملكة البريطانية قبل عام ١٩١٤ ، تلعب هذا الدور بنجاح . ولكن الولايات المتحدة استمرت وتجاوزت حدود مسؤولياتها فلم تصبح «العماد المركزي» ، وقد شاءت الولايات المتحدة التزعم بعد انتهاء الحرب وتحمل المسؤولية ، فأُسست منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، وتلا ذلك المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي ، ثم خطة مارشال ، ورفع الحظر الجمركي ، وحرية التجارة ، ونجحت حتى مطلع الستينات ثم تقهقرت في عهد كينيدي ، خاصة عند التدخل المسلح في فيتنام .

ومنذ ذلك الوقت والولايات المتحدة تتبع سياسة نقدية متقلبة ، وأسأت استخدام مميزاتها من كونها عماداً للجهاز ، فأغرقت الأسواق

بالدولارات ، حتى أن أوقفت بعض الدول ذلك الطوفان بعدم رغبتها في الاستيراد من دولة تعاني تضخماً . واستمرت الولايات المتحدة في سياستها الإمبريالية ، والمبالغ فيها ليس على الصعيد النقدي فحسب ، بل أيضاً على صعيد ميزانيتها . ولذلك خسر الرئيس ريغان رهانه بتخفيض الضرائب دون تخفيض المصروفات حتى ينشط الاقتصاد .

وازداد عجز القطاع العام خاصة من الناحية الفيدرالية ، وازداد دين الإنتاج الداخلي الإجمالي للقطاع الخاص وازداد استهلاك الأفراد فارتفعت الديون والمصروفات المتعلقة بالمواد الاستهلاكية ، وانخفض الادخار ووصل إلى أقل من (٣٪) ، واستندت المؤسسات إلى رؤوس أموالها ولم تستثمر كثيراً .

ورغم ذلك فإنه من الصعب تصور عملة أخرى غير الدولار ، ولا توجد عملة بديلة للدولار في وقتنا الحالي . ولكي يصبح الفرنك السويسري عملة عالمية فهذا شيء بعيد ، حيث يقتضي تكوين حجم نقدي ضخم جداً . أما الين فربما يحل مكان الدولار بمرور الزمن .

ولكن اليابان لم تصل بعد إلى حجم الاقتصاد الأمريكي ، رغم أنها دولة مهمة . ويرى المحللون أنه من الصعب رؤية زعيم للعالم فيه ميزات الأمن والقوة العسكرية دون أن يكون هو نفسه الزعيم الاقتصادي .

## ٨ - الاستثمار

تتغير الاستثمارات بتغير أداء السوق وظروفها ، وعلى المستثمر الذي حقق أرباحاً خلال السنوات الخمس الماضية ، أن يسأل نفسه ما إذا كان يملك المهارة والشجاعة الكافية لمواصلة تحقيق الأرباح التي حققها في السنوات الماضية .

من البديهي أن المؤسسات الكبيرة تغير استثماراتها دون صعوبة ، إذ إنها تستخدم تدفقاتها النقدية المنتظمة لتكوين السيولة النقدية ، أو تستثمرها في قطاع أفضل . في حين لا يملك المستثمر الفرد سوى مقدار محدود من رأس المال ، فازدهار وانهار أسواق البورصة في عام ١٩٨٧ جعل المستثمر مدركاً ، بأن التنبؤات مشابهة لتنبؤات الأرصاد الجوية ، حيث إنها أحياناً خاطئة . وفي وسط حطام السوق مازال الخبراء يحاولون إيجاد مرجع ثقة نحو كل من الاقتصاد والدولار الأمريكي ، ومعرفة اتجاه معدل الفوائد . لكن عند مطالعة الأرصاد الاقتصادية لعام ١٩٨٨ تظهر كلمة الحذر بوضوح .

إن هناك عدة قوى رئيسة تسيطر على الموقف ، فإذا أراد المستثمر الملاحه في بحار المستقبل ، فلا بد له من فهم هذه القوى وإلى أين تقود القوى الرئيسية السوق ، وماذا عليه أن يفعل حتى يتفادى الجزاء الذي أصابه عند انهيار الأسواق المالية . إذن على المستثمر معرفة الماضي قبل التخطيط للمستقبل ، والأخذ في الاعتبار المقارنة بين

الانهيار الحالي وما حدث عام ١٩٢٩ ، والاستفادة من الدرس الذي استخلص من أسواق الأسهم المالية آنذاك وهو : إذا لم يتم اتخاذ مبادرات لإصلاح عدم التوازن داخل النظام التجاري الشامل وتدفعات رؤوس الأموال ، فإن النظام نفسه يمكن أن ينهار . وفي عام ١٩٨٧ أعطت الأسواق الألمانية الدرس نفسه ، وأعطت رسالة لصانعي سياسة السوق ، وهي أن الفشل في إصلاح عدم التوازن جعل النظام المالي يتعرض لهزيمة شديدة .

ولكن ما هو عدم التوازن؟ هل هو أعراض مرضية لمشاكل عميقة؟ أم هو فقط عجز الميزانية والتجارة الأمريكية؟ إن المستثمر بحاجة إلى الإجابة عن هذه الأسئلة ، إذا أراد أن يعيد أمواله للاستثمار مرة جديدة . فهو في حاجة ماسة لمعرفة الماضي حتى يخطو نحو المستقبل . وقد يسأل المستثمر نفسه كيف وصلنا إلى هذه الحالة؟؟

باختصار ، خلال السبعينات ونتيجة لحرب فيتنام ، ومبادرات المجتمع الكبير ، والصدمة البترولية الأولى ، ظهرت ضغوط التضخم ، وارتفعت معدلات أسعار الفائدة . وكرد فعل للحد من ارتفاع أسعار الفائدة قامت الإدارة الفيدرالية بتطبيق سياسة مالية ميسرة . ونتج عن الزيادة في السيولة انخفاض معدلات أسعار الفائدة ، وفي نفس الوقت ازدادت التوقعات بحدوث تضخم ، مما زاد الضغط على معدلات الفائدة ، واستمر الاتجاه الحلزوني في بداية الثمانينات ، واتخذ هذا الاتجاه كأسلوب لمراقبة التضخم . وعندما أصبح رونالد ريغان رئيساً

للولايات المتحدة خفض الضرائب وزاد من نفقات الدفاع ، فازداد عجز الميزانية . وقد أدت السياسات الضريبية المسيرة والسياسة المالية المشددة إلى ارتفاع معدلات أسعار الفائدة فوصلت إلى ( ٥ ، ٢١٪) . في ديسمبر ١٩٨٠ . وحدث ركود اقتصادي من جراء الارتفاع التاريخي في أسعار الفائدة . وواجهت الدول النامية ذات الديون الكبيرة مشاكل ليس في تسديد ديونها ، ولكن في تسديد الفوائد المتراكمة على هذه الديون ، نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار الفائدة والانخفاض في النشاط الاقتصادي . فاضطر بول فولكر لأن يتنازل عن سياسته المالية السابقة ، وبدأ سياسة هدفها خفض معدلات أسعار الفائدة . وانخفضت أسعار الفائدة مما أدى إلى زيادة جاذبية سوق السندات المالية في الولايات المتحدة بالنسبة للمستثمرين الأجانب . واستعاد الاقتصاد نشاطه ، وازداد الطلب على المنتجات الأمريكية ، مما خفض من التضخم . وكان ذلك بداية لانتعاش السوق ، وقد أثر ذلك على الاقتصاد العالمي ، وانتشر الشعور بالانتعاش . ولكن نتيجة لزيادة نفقات الدفاع ، وزيادة نفقات دعم البرامج وخاصة الزراعية منها ، زاد عجز الميزانية الأمريكية . ونتيجة لارتفاع أسعار الفائدة جذبت السوق الأمريكية المستثمرين الأجانب لتمويل العجز في الميزانية . ولكن عندما انخفضت معدلات أسعار الفائدة لم تعد الاستثمارات بالدولار مغرية بالنسبة لهؤلاء المستثمرين ، مما أدى إلى حدوث ضغط على الدولار من جديد .

وكان الشعور السائد هو أن انخفاض قيمة العملة الأمريكية سيغير من اتجاه العجز التجاري . ولأسباب تجارية تم التوصل إلى تخفيض قيمة العملة الأمريكية في سبتمبر ١٩٨٥ (اتفاق بلازا) . ولكن الجميع أدركوا أن انهيار الدولار لن يكون في صالح الاقتصاد الأوروبي ولا الاقتصاد الياباني ، وأنه سيعمل على زيادة ضغوط التضخم في الولايات المتحدة ، مما عجل بالتوصل إلى (اتفاق اللوفر) في فبراير ١٩٨٧ ، وانضمت الولايات المتحدة للمساهمة في جهود دعم الدولار . واقتنع العاملون في أسواق الأسهم بعد نشر بيانات العجز التجاري في أغسطس ١٩٨٧ ، بأن المشكلة لن تحل دون تخفيض في عجز الميزانية الأمريكية ، وتنسيق السياسات والسعي لتشجيع ذلك بين النظم الاقتصادية ، وزيادة في النمو في معظم الأنظمة الاقتصادية .

ولكن عندما وافقت الخزانة الفيدرالية على رفع معدل الخصم ، بدت وكأنها تتخلى عن موقفها من (اتفاق اللوفر) وذلك بتكثيف السيولة النقدية . ولأن معدل النمو في الاقتصاد الأمريكي بدأ في الارتفاع ، فقد طبقت سياسة لتخفيض قيمة الدولار ، وذلك لمنع الاقتصاد الأمريكي من الاتجاه إلى ركود اقتصادي في خلال سنة الانتخابات الرئاسية ، وللتخلص من السيولة التي نتجت عن عمليات دعم الدولار ، فقد أخذت البنوك المركزية الأجنبية ترفع من معدلات أسعار الفوائد . وقد اعتبر هذا في أسواق الأسهم العادية ، بأنه مبادرات معاكسة لما هو مطلوب اتخاذه وتطبيقه لدعم التحسن في الميزانية وفي دعم التوازن التجاري .

## السؤال هو ماذا سيحدث للدولار؟

هناك شبه إجماع بين تجار العملات على أن الدولار سيواصل هبوطه ، ولقد فقد المستثمرون الدوليون الثقة في سياسة الحكومة الأمريكية وسياساتها الاقتصادية وفي مدى استعداد المسؤولين في الإدارة الأمريكية للعمل على إحداث تحسن ملموس ، ودعم هذا التحسن لعجز الميزانية ، والعجز التجاري معاً . فالأدلة المتوفرة توحي بأن بيكر يوجه كل اهتمامه للتأكد من انتخاب جورج بوش لرئاسة الجمهورية في نوفمبر وهذا يعني تجنب رفع سعر الفائدة ، أو حدوث نكسة ، فالدفاع عن الدولار ليس من أولويات بيكر . أما غرينسبان فالمعروف عنه العزوف عن التدخل في الأسواق بما فيها سوق العملات (عكس سلفه فولكر) ، ولذا فلن يقف غرينسبان في طريق السوق إذا ما استمر هبوط الدولار . ولكن قد يتغير الوضع إذا ما رأى بيكر أن التخلي عن الدولار ستكون له عواقبه الوخيمة على الحزب الجمهوري ، ففي ذلك الحين سيهب للدفاع عنه ، إذ إن أي انهيار آخر في سوق الأوراق المالية سيؤثر على حملة الأسهم ، وهم أصحاب الأصوات الانتخابية .

والعوامل المؤثرة في الدولار هي أرقام تجارة الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ استحوذت هذه الأرقام على كل اهتمام أسواق العملات في عام ١٩٨٧ . وسيستمر التركيز عليها خلال عام



١٩٨٨ . والواقع أن العجز فيما يتعلق بالحجم في تناقص مطرد . إذ ارتفع حجم صادرات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٧ بينما لم ينقص حجم الواردات كثيراً . وستعبر الأرقام عن التحسن في الاتجاهات الأساسية في الأشهر القادمة . ومن العوامل الأخرى حجم الاستهلاك في الولايات المتحدة . وكما ذكرت فإن حجم الواردات عال ولكنه سيقبل إذا ما انخفض حجم الاستهلاك . وقد أثر انهيار أكتوبر على الشعب الأمريكي فأصبح أكثر تردداً في الاقتراض والإنفاق وقد تكون علامات انخفاض الاستهلاك في صالح ارتفاع سعر الدولار . ومن العوامل المهمة السياسة التي يتخذها كل من وزير الخزانة الأمريكي ، ورئيس المصرف المركزي .

إن الأزمة الحالية هي أزمة الدولار ، وقد تؤثر كيفية حلها على كل أسواق الأوراق المالية . ولكن من وجهة نظر التجارة في بريطانيا ليست النسبة بين الاسترليني والدولار بأهمية سعر الاسترليني مقابل عملات النظام النقدي الأوربي ، ولا سيما المارك الألماني . فالولايات المتحدة لا تمثل في الواقع إلا ما يزيد قليلاً عن (١٥٪) من صادرات بريطانيا ، بينما تمثل أوروبا الغربية ما يعادل (٦٠٪) من صادراتها . وسياسة وزير المالية البريطاني موجهة نحو تثبيت سعر الجنيه الاسترليني مقابل المارك الألماني ، رغم أن الجنيه وصل أكثر من مرة إلى الحد الأعلى لنطاقه المستهدف مقابل المارك الألماني ، وتعداه في الأسبوع الماضي ، ومن المحتمل أن يجد المستثمرون الأجانب بعد

خروجهم من عزلتهم بعد الانهيار المالي ، أن الأصول المقيمة بالجنيه الاسترليني جذابة نسبياً ، وذلك لأن الوضع المالي في بريطانيا مستقر بعكس الوضع في الولايات المتحدة . وعلى خلاف الوضع في ألمانيا حيث يتزايد عجز الميزانية . وكذلك فإن الحكومة البريطانية حكومة يمينية ، ولا يحتمل تغييرها في المستقبل القريب ، وأن القيمة الحقيقية لريع سندات الحكومة عالية نسبياً . كل هذا أدى إلى ارتفاع سعر الجنيه الاسترليني ولكن سعر الجنيه أعلى من قيمته الحقيقية فيما يتعلق باعتبارات التجارة الأساسية ، ولذا فقد تدخلت الحكومة للاحتفاظ بسعر الجنيه في مستوى أقل من (٣, ٠٠) مارك ألماني ، ربما عن طريق خفض سعر الفائدة أو التدخل في أسواق العملات ، وغالباً ما ستنجح الحكومة في ذلك باستثناء فترة أو فترتين من الصعود المؤقت في سعر الجنيه الاسترليني . وقد تظهر الاتجاهات الكامنة في التجارة والتضخم المالي ، فالتضخم المالي في بريطانيا أعلى كثيراً منه في ألمانيا ، وإذا ظل الجنيه حول هذا المستوى ، فستتأثر قدرة الصناعة البريطانية على المنافسة في الأسواق الأوروبية . وقد ينخفض الجنيه إلى (٢, ٨٠) مارك ألماني ، ولا يعتبر ذلك انخفاضاً كبيراً . إذ إنه انخفض في يناير عام ٨٧ إلى ما يعادل (٢, ٧٢) مارك ألماني .

أما فيما يتعلق بالعملات الداخلة في النظام النقدي الأوروبي فالضغوط تتزايد لتخفيض قيمة الفرنك الفرنسي والليرة الإيطالية والكرون الدانماركي ، مقابل المارك الألماني وتوابعه . ولكن المسؤولين

عن النظام النقدي سيحاولون تأجيل حدوث تغييرات رئيسة حتى أوائل الصيف .

فالمحافظة على استقرار أسعار الصرف لعملات النظام النقدي الأوروبي أصبحت موضع فخر للأوروبيين الذين يعتقدون أن هذا النظام هو أحد أنظمة الاستقرار في صحراء فوضى السوق العالمي .

\*\*\*

## ٩ - الاستثمار ٢/

إن الاستثمارات تتغير بتغير أداء السوق وظروفها ، وإن التنبؤات بعد الانهيار في سوق الأوراق المالية في أكتوبر ١٩٨٧ تشبه تنبؤات الأرصاد الجوية ، حيث إنها أحياناً خاطئة . ولكن عند مطالعة الأرصاد الاقتصادية لعام ١٩٨٨ تظهر كلمة «الحذر» بوضوح .

لقد اعترى الدخل الدولي الثابت للأسواق تغيرات كبيرة قبل الانهيار المالي ، وقد نتج ذلك عن انتشار المخاوف من التضخم ، خاصة بعد النمو المالي المتزايد «خارج الولايات المتحدة» ، وارتفاع أسعار الاستيراد في الولايات المتحدة نتيجة لانخفاض سعر الدولار ، بالإضافة إلى المنافسة المتزايدة في أسواق الأسهم العادية ، مما أدى إلى انخفاض معدلات أسعار الفائدة .

ولكن بعد الانهيار المالي تغير السيناريو تغيراً كبيراً ، حيث إن كثيراً من المساهمين فضلوا الابتعاد عن الأسهم العادية واتجهوا إلى الاستثمارات ذات العائد الأكثر ثباتاً وارتفاعاً . وقد أدى الطلب المتزايد على السندات غير الدولارية إلى جعل معدلات أسعار الفائدة منخفضة . ويرى المراقبون أن هيكل حافظة الاستثمارات النموذجية المعتمدة على الدولار قد تغيرت تغيراً جذرياً منذ انهيار أكتوبر ، فقد نقص استثمار الأسهم الدولارية إلى أقل من النصف ، في حين ارتفعت نسبة الاستثمار في السندات ، إذ إن عوائد السندات المقيمة بالدولار من نوعية عالية وبأجال قصيرة جذابة .

وما زالت إمكانات معظم أسواق الأسهم الرئيسة تتناقص بسبب الحالات النفسية السلبية التي ظهرت بعد انهيار سوق الأوراق المالية ، وبسبب الظروف التي تكتنف اتجاه النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة . ولذلك فإن سوق الأسهم في الولايات المتحدة سريع التأثير بالتطورات الاقتصادية المتوقعة . وأوضحت التطورات أن الخوف من الكساد مازال قائماً على الرغم من الانخفاض في أسعار الفائدة . والآن ورغم تحسن قيمة الأسهم مازال التقلب في الأسواق شديداً ، إذ تستجيب هذه الأسواق بصورة سريعة للأخبار الاقتصادية والمالية . ويعتقد المراقبون بأن السوق يمكنه استعادة جزء مما فقدته في أكتوبر على المدى القصير ، نظراً لعودة الثقة ، بالإضافة إلى تأثير قطاع الشركات بالدورة الاقتصادية وقطاع التكنولوجيا اللذين يستفيدان من هبوط الدولار .

أما في أوروبا فقد أدى اندماج أسواق العالم إلى تدفقات هائلة من رأس المال . ويزيادة الشعور بعدم الاستقرار في جميع أنحاء العالم في أعقاب الانهيار المالي ، أدى البيع محلياً وعالمياً إلى هبوط في أسعار الأسهم في الأسواق الرئيسة ، وتسبب في محو المكاسب المتحققة قبل أكتوبر . ولا شك أن انخفاض قيمة الدولار أثر في النشاط الاقتصادي في أوروبا ، نظراً لحتمية انخفاض حجم الصادرات . ويتوقع أن يلحق الضرر بصناعة السيارات والصناعات الهندسية في ألمانيا ، نتيجة لتخفيض التصدير من إنتاجها بحوالي

(٣٠٪) إلى منطقة الدولار . ومن المتوقع هبوط أسهم الصناعات الموجهة للتصدير . وضعت حركة البيع في فرنسا كغيرها من الدول الأخرى . وقد أعلن وزير المالية والاقتصاد الفرنسي عن مجموعة من التدابير تهدف إلى تشجيع حملة الأسهم من الأفراد لمواجهة الاستثمار في سوق الأوراق المالية ، ولكن توقف برنامج نقل ملكية الشركات للقطاع الخاص ، نتيجة هبوط السوق أدى إلى خفض الاستثمارات الدولية إلى مستويات ضئيلة . وقرب انتخابات الرئاسة الفرنسية سيعرض السوق إلى تقلبات شديدة .

أما في بريطانيا فإن التوقعات الاقتصادية لم تتغير إلا تغيراً طفيفاً . ورغم أن توقعات النمو في عام ١٩٨٨ لا تقل عن أرقام ما قبل الانهيار إلا بدرجة طفيفة ، فإن المراقبين يتخذون موقفاً دفاعياً عن سوق الأسهم البريطاني ، ويرون أن التركيز يجب أن يكون على القطاعات المحلية ، وتفضل الشركات التي تتمتع بسجل إداري سليم وكشف موازنة قوي . أما الاقتصاد الياباني فمازال يتمتع بمعدل قوي للنمو ، ولكن يبدو أن سوق الأوراق المالية لم يبال بالاقتصاد القوي ، ولا بانتعاش أرباح التصنيع . ففي حين يتوقع أن يظل فائض الحساب الجاري لليابان مرتفعاً خلال عام ١٩٨٨ ، تملّي قوة الين وضعف الاقتصاد العالمي ، ضرورة التعامل مع الأسهم المتعلقة بالتصدير بالحرص الشديد .

ويرى المراقبون أن الاستثمار ينصب على أسهم القطاعات المحلية

مثل القطاعات الاستهلاكية والبناء وصناعات الصلب وخدمات الترفيه والسكك الحديدية . أما اقتصاد هونغ كونغ فبالرغم من سلامته فإنه يتوقع له التباطؤ في عام ١٩٨٨ ، نتيجة تأثير الاستهلاك الفردي إلى حد ما بالانهيار في سوق الأوراق المالية ، وإلى انخفاض حصيلة الصادرات بسبب انخفاض الطلب الخارجي على منتجات التصدير . ولكن يتوقع زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، طالما تواصل الولايات المتحدة ، وهي أكبر سوق لصادرات هونغ كونغ ، النمو بمعدل معتدل . أما التضخم فمن المتوقع أن يكون أقل خطورة بعد الانهيار المالي نتيجة لتأثير انكماش الاقتصاد المحلي الذي كان يعمل بأقصى طاقته . أما سوق الأوراق المالية في سنغافورة فقد هبط بنسبة كبيرة ولم يستعد عافيته . وقد يتعش السوق إلى حد كبير خلال الربع الأول من ١٩٨٨ ، على أساس المستويات المنخفضة حالياً بالنسبة لقيمة السهم إلى ربحه ، وتوقعات نمو أرباح الشركات وتنبؤات نمو الناتج المحلي الإجمالي .

أما أسواق الإيرادات الثابتة فمع استمرار الضغط على بيع الدولار الأمريكي ، واستمرارية العجز في الميزانية ، والعجز التجاري الأمريكي ، إلى جانب ارتفاع السلع الأولية «بأسعار الدولار» ، كل ذلك يقلل من فرص الاستثمار طويل الأجل ، بالإضافة إلى السياسة الاقتصادية التي تتجه إلى النمو في السنة الانتخابية ، فإنها لن تساعد في ارتفاع سعر الدولار ، ومن ثم لن تساعد السندات المالية

الدولارية . ولكن فرص النمو المواتية خلال العام ، وترشيد إنفاق المستهلك ، إلى جانب ثبات أسعار الطاقة ، سوف تخفف من حدوث التضخم وسوف تستفيد الفرص الاستثمارية ذات العائد الثابت ، وعلى الأخص قصيرة الأجل ، من التحول المنتظر حدوثه من الأسهم العادية إلى الأصول المعرضة لخطر أقل . أما السندات المقيمة بالوحدة النقدية الأوروبية فقد قلت حركة التجارة فيها ، نتيجة انسحاب العديد من محركي السوق . ولكن أسعار سندات الوحدة النقدية الأوروبية من الدرجة الأولى قد ارتفعت تمثيلاً مع غالبية السندات الأوروبية . وتمثل السندات السائلة من الدرجة الأولى لمدة أقصاها ثلاث سنوات ، بديلاً مهماً للأوراق المالية المقيمة بعملات كتلة المارك الألماني . أما السندات المقيمة بالجنيه الاسترليني فقد انخفضت عوائدها ، بعد تخفيض أسعار الفائدة الأساسية بعد الانهيار المالي .

ورغم أن الإصدارات الجديدة العالية النوعية تحسم الآن حسب الأسعار السائدة وتضمن عائداً مرتفعاً خلال عامين إلى أربعة أعوام ، فإن القلق من التضخم قد يسبب انخفاضاً حاداً في العوائد . لذلك يرى المراقبون أن يقتصر الاستثمار على الأوراق المالية قصيرة الأجل . ومن المتوقع أن تظل السندات المقيمة بالين الياباني عند مستوياتها الحالية خلال الأشهر المقبلة . وتتيح سندات الدرجة الأولى فرصاً طيبة إذا تمكن المستثمر من الاستثمار في عملية تتزايد قيمتها عن طريق سندات من نوعية عالية ، وتدر ريعاً مناسباً خلال ثلاث سنوات .



أما الذهب فقد بلغ في شهر ديسمبر القيمة المهمة من الناحية النفسية ، وهي (٥٠٠) دولار للأونصة . ولا يتوقع ارتفاع مفاجئ في معدلات التضخم المالي أن يؤدي إلى طلب كبير من المستثمرين الباحثين عن ملجأ من النقود الورقية ، وهناك كميات كبيرة متوفرة ومعروضة في الأسواق . ومن المتفق عليه أن الانهيار المالي قد زاد من عدم الاستقرار في الأسواق المالية ومن المخاطر الناتجة عن ذلك . وما زال النظام غير ثابت ، ومن الصعب تحاشي المخاطر . ولذا فالذهب هو الملجأ الأخير الذي لا غنى لأي حافظة استثمارية عنه .

والخلاصة : في الوقت الذي تلوح فيه في الأفق معالم الأمل يتبين لنا أن نوعية النشاط تنسم بمزيد من الدقة والحساسية ، وبعد الهزة التي أصابت الأسواق ، فمن الأرجح اللجوء إلى مسح إحصائي بشأن الأحداث والعوامل التي ستؤثر على التطور التكاملي لمراكز التمويل خلال الأشهر المقبلة ، كالاتخابات في الولايات المتحدة وفرنسا ، أو القرارات التي قد تضطر إدارة ريغان إلى اتخاذها من أجل ضغط العجز سواء في الميزانية أو الميزان التجاري ، أو الاتجاهات في أسعار الفائدة ، أو في التوازن المالي بين مختلف الأطراف الدوليين ، أو أسعار المواد الأولية كالذهب . وهناك الكثير من العوامل والمؤثرات التي لن تغيب عن أعين الخبراء .

\*\*\*

## الاقتصاد السياسي للسلام في الشرق الأوسط

تتكون منطقة الشرق الأوسط - بالإضافة إلى - إيران وإسرائيل من أقطار الوطن العربي ، وتمثل في دول شمال أفريقيا وهي ليبيا والجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا ، ويطلق عليهما دول المغرب العربي . وتشمل مصر والسودان ويطلق عليها دول وادي النيل ، أما الأردن وسوريا والعراق وفلسطين ولبنان فيطلق عليها دول الهلال الخصيب . وأخيراً دول الخليج وتشمل المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر ومسقط واليمن الشمالي واليمن الجنوبي . وفي بعض الأحيان تدخل تركيا ضمن منطقة الشرق الأوسط . فالأغراض السياسية البريطانية وبصفة خاصة في اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ ، اعتبرت تركيا جزءاً من منطقة الشرق الأوسط ، والهدف هنا هو أن تستطيع بريطانيا العودة إلى مصر في حالة مواجهة تركيا لتهديد سوفيتي . ولأسباب تاريخية واستراتيجية وبغض النظر عن الأهداف الوقتية للسياسة البريطانية فمن الممكن اعتبار تركيا داخل إطار الشرق الأوسط ، فتركيا حدود مشتركة مع العديد من دول الشرق الأوسط كسوريا والعراق . وتاريخياً ارتبطت الامبراطورية العثمانية ولفترة طويلة من الزمن بأغلبية دول المنطقة ، ومن الناحية الاستراتيجية فإن أي تهديد لتركيا يؤثر بصورة مباشرة على دول المنطقة ، هذا بالإضافة إلى الانتماء لدين واحد . .

وبالرغم من أن هذه الدول تختلف فيما بينها اختلافات بدرجات متفاوتة ، فيما يتعلق بالخصائص الاجتماعية والتاريخية ، فإنها متشابهة من حيث الظواهر الاقتصادية والسياسية . فمن الناحية الاقتصادية ، فاقترصادات هذه الدول تواجه أزمة حادة . فلو نظرنا على سبيل المثال للدول النفطية ، فإننا نجد أن اقتصاداتها في بداية السبعينات كانت مؤهلة لبدء فترة من النمو والازدهار الاقتصادي . فلقد استطاعت تحقيق زيادة هائلة في التكوين الرأسمالي بما يزيد عن احتياجاتها ، وتمثلت في وجود فائض نقدي ، بلغ في عام ١٩٨٥ حوالي (٣٠٠) مليار دولار ، وكان من المتوقع أن يصل إلى ضعف هذا الرقم في مدة سنتين ، مع أن في الفترة ما بين عامي ١٩٧٣ - ١٩٨٥ ، فإن الاستثمارات في المشروعات الإنتاجية كانت لا تتعدى (١٠٪) من إجمالي التكوين الرأسمالي ، أما الباقي فإنه قد استخدم في أغراض غير إنتاجية .

ولا يختلف الأمر في باقي المنطقة ، بل يمكن وصفها بأنها دول تعاني شعوبها من كثير من ظواهر التخلف الاقتصادي كما وصفها (ريتشارد بانيت ، وروولاند مولر) في كتابهما (Global Reach) «لكل شخص من عشرة آلاف يعيش واحد منهم في قصر ذو جدران عالية وحدائق ، وتكتظ مداخله بسيارات الكاديلاك والمرسيدس ، بينما يعيش مئات من الناس في الشوارع على بعد خطوات من القصور . وفي الزوايا الغربية يكتظ آلاف من الناس في أكواخ بلا كهرباء أو

مياه ، ويعيش كثير من هؤلاء على مستوى الكفاف خارج حدود المدينة . أما سوق الأوراق المالية فإنه يمثل رخاءاً ظاهرياً ، بينما يموت الأطفال . . . هناك مطاعم فاخرة بينما الشوارع تغطيها المياه ، وعواصم هذه الدول تتباهى بأحدث موديلات الكمبيوتر ، وتستقبل يومياً الطائرات العملاقة ، ومع ذلك فأكثر من نصف عدد السكان أميون . . يواجهون المرض والموت المفاجئ» .

أما من الناحية السياسية ، فبالرغم من اختلاف الأنظمة فيما بينها فإنها تتشابه من حيث الجوهر . فمن الخصائص المميزة لأنظمتها السياسية ، غياب الديمقراطية ، وانعدام المؤسسات الديمقراطية الحقيقية . فإذا أخذنا على سبيل المثال إسرائيل ، فبالرغم من وجود أحزاب ومؤسسات ديمقراطية ، ومع وجود قدر كبير من حرية التعبير وحرية الفكر ، فإن النظام القائم لا يمكن وصفه بأنه ديمقراطي من ناحية الممارسة .

فالنظام الإسرائيلي هو نظام عنصري ، سواء من ناحية الإصرار على يهودية الدولة ، أو حرمان الغالبية العظمى من عرب فلسطين من ممارسة حقوقهم الأساسية ، إذن فإن العنصرية والديمقراطية لا يتفقان ، بل إن العنصرية نقيض لجوهر الديمقراطية .

ومن ناحية أخرى فإن المراقب للحكومات الإسرائيلية المتعددة منذ عام ١٩٤٨ ، يلاحظ بكل وضوح تشابه التركيبة الحكومية ، وعدم قدرتها على الخروج من نطاق ضيق لقرارات السلام بصفة خاصة ،

لأنه يقوم على التفسير الضيق لفئة تعيش في القرون الوسطى ذات أفكار متعصبة تتميز بالعنصرية ، فالموقف بالنسبة للسلام هو موقف واحد سواء كانت الحكومة تقوم على أغلبية من حزب العمال أو من حزب الليكود .

أما بعض الدول العربية فلديها مؤسسات شبه ديمقراطية ، كما أن هناك محاولات جدية لبناء مؤسسات ديمقراطية ، إلا أن الواقع الحالي لا يمكن وصفه بأنه يتفق مع الأسس الرئيسة والفلسفية للديمقراطية ، فما زالت حرية الرأي حتى في أكثر الدول اتجاهاً نحو الديمقراطية حرية محدودة ، حيث أنظمة الرقابة الرسمية أو شبه الرسمية أو الضمنية قائمة وفعالة ، والانتخابات وحرية الاختيار مقصورة إلى حد كبير على مستويات لا تمثل القرار السياسي ، والمعارضة في كثير من الأحيان شكلية وغير فعالة . ولكن ما يلفت النظر هو الممارسة الديمقراطية الحقيقية داخل المجلس الوطني الفلسطيني ، فالمعارضة علنية وفعالة والرأي والرأي الآخر على قدم المساواة ، والمناخ العام لا تحكمه أساليب جبرية ، ورأي الأغلبية ملزم للجميع ، والأقلية تتمتع بالاحترام ، والقرارات تعطي الفرصة الكافية للتنفيذ ولا تتغير بصورة عشوائية .

ويلعب المثقفون الفلسطينيون دوراً متزناً وبناءً ، فيقتصر دورهم على تقديم النصيحة ووجهات النظر المختلفة بحرية تامة لمن يمارسون السياسة الفلسطينية ، دون الدخول في الممارسات السياسية ، وهذه

الممارسة الفلسطينية تستحق الإعجاب ، وتعد نموذجاً لتطبيقها في الوطن العربي .

تعد منطقة الشرق الأوسط أكثر مناطق العالم اضطراباً ، مقارنة بالمناطق الأخرى . فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية شهدت المنطقة خمس حروب كبيرة ، أربع منها بين العرب وإسرائيل في الأعوام (١٩٤٦ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣) ، وحرب بين العراق وإيران بدأت منذ ١٩٧٩ . وقد عانت المنطقة من العديد من الحروب الأهلية ولايزال أكثرها دموية هي الحروب الأهلية اللبنانية التي بدأت منذ ١٩٧٥ ومازالت مستمرة . وقد شهدت المنطقة العديد من الانقلابات السياسية والعسكرية ، كما توجد اختلافات كبيرة على الحدود بين غالبية هذه الدول . وتشتد حدة المنازعات على الحدود عندما تزداد حدة التوتر في المنطقة ، سواء كان ذلك لأسباب داخلية أو نتيجة لصراع الدول الكبرى .

ومنطقة الشرق الأوسط تحتل مركزاً استراتيجياً مهماً ، فهي تمثل مفترق الطرق بين قارات ثلاث : آسيا ، وأفريقيا ، وأوروبا ، وتغطي رقعة جغرافية هائلة تمتد من المحيط الهادي إلى الخليج ، كمدخل للمحيط الهندي ، وتملك ثروات استراتيجية هائلة ، منها الاحتياطي النفطي . وتتحكم بالمرات المائة كقناة السويس وباب المندب . أما عدد السكان فيزيد عن (٢٠٠) مليون نسمة ، بالإضافة إلى أنها تاريخياً تمثل مهداً للحضارات القديمة . . وهي الأرض التي تباركت بالديانات الثلاث .

الحديث الآن هو عن احتمالات السلام في هذه المنطقة الحيوية ، ومرجع هذا الحديث هو حدثان مهمان ، أولهما وقف إطلاق النار بين العراق وإيران ، وبدء المفاوضات بينهما من أجل تحقيق السلام . وثانيهما إعلان الدولة الفلسطينية التي نالت حتى الآن اعتراف أكثر من تسعين دولة ، كما أن السياسة الفلسطينية الجديدة قد فتحت حوارات مع دول السوق الأوروبية المشتركة ، ولأول مرة تدخل في حوارات مباشرة مع حكومة الولايات المتحدة .

فما هي احتمالات السلام الحقيقية في هذه المنطقة المضطربة؟ هل سيتحول وقف إطلاق النار بين العراق وإيران إلى اتفاقية سلام دائمة في المستقبل القريب ، وهل ستؤدي المبادرة الفلسطينية الذكية إلى تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني وحقه في دولته المستقلة؟

فإذا نظرنا إلى مطالب الثورة الإيرانية وهدفها في تصدير الثورة إلى الدول المجاورة ، وأطماعها التاريخية ، وطبيعة الحكم القائم في إيران ، وإذا اعتبرنا أن موقف العراق هو موقف الدفاع عن أرضه وسيادته والدفاع عن البوابة الشرقية للوطن العربي ، فإن تمسك الحكم القائم في العراق بالمطالب القومية غير القابلة للمساومة لا يمكن التنازل عنها ، ففي هذه الظروف يبدو من الصعب التنبؤ بتحقيق سلام دائم بين الدولتين في الأجل القصير ، ما لم تحدث تغيرات جوهرية في الحكم الإيراني . ولكن العودة إلى الحرب بين الدولتين أمر مستبعد لسببين رئيسيين ، أولهما ناتج عن طبيعة العلاقات الجديدة بين

الدولتين العظميين ، واتفاقهما الضمني على تخفيض الإمدادات والمعدات الحربية للطرفين المتنازعين ، ولا يوجد احتمال في الوقت الحالي في أن تغير الدولتان العظميان من موقفهما وخاصة بعد انسحاب الاتحاد السوفييتي من أفغانستان ، وثانيهما هو أن إيران تحتاج على أقل تقدير إلى ثلاث سنوات لبناء قدرتها العسكرية لمواجهة احتمالات الحرب . وعلى افتراض وجود استقرار سياسي داخلي ، ووجود دول على استعداد لتزويد إيران بالمعدات الحربية الرئيسية ، وكلا الافتراضان غير محتمل التحقيق ، فالوضع السياسي الداخلي في إيران يتسم بعدم الاستقرار والصراع على الحكم ، هو صراع قائم بين الأجنحة المختلفة للنظام ، والدولتان العظميان ليستا على استعداد لتقديم الأسلحة الرئيسية للحكم في إيران ، وسوق السلاح المفتوح ليس في قدرته تزويد إيران بالأسلحة الرئيسية كالطائرات المقاتلة والقاذفة والدبابات ومتطلبات الحرب الالكترونية المتقدمة .

إذن ، ماذا عن احتمالات السلام في القضية الفلسطينية؟ إن النظرة الأولية لمواقف الأطراف الرئيسية قد تدعو للتشاؤم ، وبصفة خاصة الموقف المتعصب لحكومة إسحاق شامير . . الموقف الفلسطيني يتمثل في إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة في ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ ، الذي يقرر «يعلم المجلس الوطني الفلسطيني ، باسم الله والشعب العربي الفلسطيني ، إقامة الدولة الفلسطينية على أرض فلسطين والقدس هي عاصمة الدولة» . ولقد رد إسحاق شامير على ذلك الإعلان في ٥ فبراير ١٩٨٩ ، عندما قال «لا يمكن أن تقوم دولة



فلسطينية ، لا توجد قوة على الأرض قادرة أن تجبر إسرائيل على قبول ذلك» .

إن حكومة إسرائيل لا تخضع لأي نوع من الضغط ، وواضح من هذين الموقفين أنهما متعارضان تعارضاً جذرياً ، فإسحاق شامير ليس على استعداد للقبول بحق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة ، والمجلس الوطني الفلسطيني لا يقبل أن تكون حقوقه موضع مساومة ، وأهمها حقه في وطن مستقل عاصمته القدس .

وبالرغم من هذا التعارض فإن هناك اعتبارات موضوعية تدعو للتفاوض فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى اتفاق على البنود السياسية الأساسية في خلال فترة تتراوح ما بين عام وعام ونصف العام ، وأسباب التفاوض على النحو التالي :

١ - يكاد يكون هناك اتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على ضرورة إنهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط بين إسرائيل والعرب ، إذ إن استمرار هذا الصراع قد يؤدي إلى التأثير على علاقة الدولتين والاتفاقيات الأساسية ذات الطابع الاستراتيجي بينهما . وإذا نظرنا إلى التصريحات السوفيتية في الآونة الأخيرة ، وخاصة تصريحات وزير الخارجية أثناء زيارته للشرق الأوسط ، فمن الممكن الاستخلاص أن الاتفاق بين الدولتين لا يقتصر على الاتفاق من حيث المبدأ على ضرورة إنهاء الصراع في الشرق الأوسط ، وإنما يتعداه ليتضمن محتوى إنهاء الصراع وأسلوب

التحرك نحو السلام . فالظاهر أن الدولتين لا تختلفان حول العناصر الأساسية السياسية لفض النزاع بين الأطراف الرئيسية ، فكلا الدولتين تتفقان على حق الشعب الفلسطيني الطبيعي في وطن مستقل ، وإن اختلف شكل هذا الوطن وأساسياته .

وفي نفس الوقت هناك اتفاق على حق دول المنطقة ، بما فيها إسرائيل ، في العيش في سلام وأمن . أما من ناحية أسلوب التحرك نحو السلام فإن (مشروع شيفاردنازه) يمثل وفاقاً إيجابياً بين وجهات النظر المتعارضة ، فهو يتفق مع المؤتمر الدولي ويعطي للأمم المتحدة أو الدولتين العظميين أهمية كبرى في التحضير للمؤتمر الدولي ، ولا يستبعد المفاوضات المباشرة في المراحل النهائية . ويعكس موقف الاتحاد السوفيتي تجاه قضية الشرق الأوسط الاستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية السوفيتية ، التي تهدف إلى اتخاذ موقف الوسيط في النزاعات الإقليمية بدلاً من كونها طرفاً فيه .

ولقد لخص أحد الكتاب المقربين من الحكم في الاتحاد السوفيتي ، الموقف النظري الجديد للسياسة الخارجية السوفيتية تجاه العالم الثالث في مجلة الشؤون الدولية لوزارة الخارجية السوفيتية ، فاقترح أن فكرة انقسام العالم على أساس الصراع الطبقي الدولي ، ومن ثم تطابق مصالح الدول الاشتراكية مع دول العالم الثالث ، هو فكر خاطئ لا يستند إلى الواقع «فغالبية الدول النامية إما تتبع أو تتجه نحو النمط الغربي للتنمية ، وإن ما

تعانيه هذه الدول هو عدم اتباعها للنمط الرأسمالي بالقدر الكافي». واستطرد محدداً موقف الاتحاد السوفييتي قائلاً «إن اتباع الاتحاد السوفييتي لمنطق الصراع ضد الإمبريالية، قد أدى إلى دخوله - بما يتنافى مع مصلحة الوطن الأم - في صراع التسلح وخلق في أذهاننا خيال العدو - وأحطنا أنفسنا بسياج وحواجز فنية وثقافية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية» .

٢ - هناك اتفاق ضمني بين المراقبين المتخصصين في شؤون الأمن، في أن الموضوعات الأمنية بين إسرائيل وجيرانها، بما في ذلك الدولة الفلسطينية، ليس كما يدعي الإسرائيليون أنها من المشاكل التي لا يمكن حلها، بل على العكس ففي الإمكان وضع أنظمة أمنية وتعديلات في الحدود بصورة تتمشى مع مقتضيات أمن وسلام جميع الأطراف المتنازعة. هذه الإجراءات قد تتضمن مناطق منزوعة السلاح في حدود الدول المتجاورة والمتنازعة ورقابة دولية من قبل قوة محايدة من خارج المنطقة، بالإضافة إلى ضمانات الحدود والسيادة تقدمها الدول العظمى، ويؤكد لها مجلس الأمن. يكاد يكون هناك اتفاق تام على ذلك - ما عدا حكومة شامير - إذ إن ادعاء إسرائيل بأن الدولة الفلسطينية المستقلة ستمثل تهديداً عسكرياً لإسرائيل أمر غير واقعي، فالقوة العسكرية الإسرائيلية، وخاصة النووية، تعني أن التهديد العسكري لإسرائيل سواء من قبل دولة فلسطينية مستقلة وحدها أو من قبل دول متحالفة، أمر يصعب تصديقه .

٣ - إن ادعاء إسرائيل بعدم احترام العرب لاتفاقيات السلام أمر يمكن تفسيره والرد عليه باتفاقية الكامب ، حيث إنها لا تزال قائمة رغم الخلافات المستعصية بين مصر وإسرائيل منذ توقيعها وحتى الآن . ويمكن تفسير ذلك بأن الدول الكبرى تريد لهذه الاتفاقية الاستمرار . كذلك فإن المنطقة لم تجرب حتى الآن مناخ السلام الكامل القائم على العدل ، وأن المنطقة إذا شهدت مثل هذا السلام فإنها ستحافظ عليه بعد أن جريت نتائج الحرب الدامية ودفعت ثمنها . فالسؤال المنطقي هو إذا حصل الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة في أرضه واستقلاله ، فهل هذا يفقد المبرر للصراع؟

٤ - إن التغيير في سياسة التحرير الفلسطينية في الآونة الأخيرة ، ودفعها لمبادرة السلام واقتناعها به عن ثقة ، هو تغير استراتيجي وليس تغيراً تكتيكياً مرحلياً ، كما يدعي إسحاق شامير ، ولكن ذلك نتج عن طول المعاناة والتشرد الذي واجهه الشعب الفلسطيني طوال أربعين سنة . وحقه في العيش في أرضه بسلام ، وكذلك فإن الفكر الفلسطيني أدرك أن الظروف الدولية قد تغيرت ، وأن الدول العظمى ترغب في حل المشكلة الفلسطينية ، ولقد لعبت الانتفاضة دوراً رئيسياً في إعطاء ثقل لمنظمة التحرير الفلسطينية ودفعت القضية الفلسطينية إلى المحافل الدولية ، وأن منطق المنظمة في التفاوض من أجل السلام ، هو من منطق القوة .

## العرب يتأخرون في وعيهم للتاريخ ١٠٠ عام عن اليهود

❖ الاختراق الفكري والعسكري والاقتصادي بديل للسيطرة  
على الأرض..

❖ تعزيز العلوم وولوج عصر التكنولوجيا.. أمل بانتصار..

شهدت البشرية عبر تاريخها الطويل عشرات الفتوحات والغزوات والحروب المنظمة أو البربرية الفوضوية بسبب شهوة السيطرة، كما هي حال الإسكندر، أو الأحقاد الدينية وهي الصفة الظاهرية الحادة للحروب الصليبية، أو الرغبة في التوسع والهيمنة العنصرية في الحرب النازية. ولكن أياً من هذه الحروب لم تجمع كل الدوافع الشريرة مثلما نجد في حركة الاستعمار الاستيطاني اليهودي المحسدة للفكر الصهيوني.

ورغم الإجماع على اعتبار مؤتمر بازل السويسري عام ١٨٩٧ بداية التاريخ الصهيوني المعاصر فإنه جدير بنا تذكر حركة «أحباء صهيون» التي قامت ما بين ١٨٨٢ و ١٨٩٥، باعتبارها اللبنة الفكرية لقيام الحركة الصهيونية قبل الإعلان عن دعوة هيرتزل.

إن وعي بعض الأعلام اليهود لحلم إقامة الدولة العنصرية الدينية قد سبق هيرتزل إذ نجد أن الحاخام يهوذا الكالاي (١٧٩٨ - ١٨٧٨)

نشر دعوته هذه وإن كان ألبسها وجهاً آخر بالقول إن قيام إسرائيل ضروري انتظاراً لحجى المسيح ، ولعل الكالاي كان الملهم الحقيقي لثيودور هيرتزل ، الذي استطاع أن يقرن النظرية بمباشرة التطبيق مع فهم لحركة المتغيرات في نهاية القرن الماضي الذي شهد تفكك الامبراطورية الإسلامية العثمانية .

يهمني أيضاً أن أشير إلى موزس هيس (١٨١٢ - ١٨٧٥) وهيرس كاليشر (١٧٩٥ - ١٨٧٤) اللذين دعوا إلى «شراء الأراضي وإقامة المستعمرات عند قناة السويس ووضفتي الأردن امتداداً إلى خليج أزمير التركي» ، والغريب أن دعوة هذين (هيس وكاليشر) قد تناقضت مع دعوة ليونيسكر (١٨٢١ - ١٨٩٤) الذي دعا إلى إقامة «وطن يهودي وهذا الوطن ليس في فلسطين بالضرورة» .

ولكن جميع الدعاة اتفقوا على الدعوة لإقامة الدولة اليهودية وبدأوا جمع التبرعات لتغذية صندوق «لشراء الوطن» وهو ما عرف باسم «الصندوق القومي اليهودي» ، الذي جسد قيام أول هجرة يهودية منظمة إلى يافا من أوروبا الشرقية عام ١٨٨٢ .

#### ♦ تاخر في الوعي

إذن ، فالمشروع الصهيوني يقوم على مفهوم التمييز العنصري والديني جاعلاً منهما عصبية قومية ويتخذ الاستيطان الاستعماري للمهاجرين سيلاً .

ومن المفارقات المحزنة - المضحكة أن معظم الدول العربية تركت لليهود باب الهجرة مفتوحاً ، ولم تكن هجرة الفلاشا سوى الموجة العربية الأخيرة في موكب تعزيز الكيان الصهيوني فوق أرض فلسطين العربية . لقد سكتت الأنظمة العربية في حقبة الخمسينات على مؤامرة الهجرة دون أن تعي خطورتها ، وعندما أدركت ذلك كان الوضع قد تغير وأصبح مستحيلاً مطالبة الآخرين بوقف هجرة اليهود باستثناء الاتحاد السوفييتي ، وأخذ الفلسطينيون بمبادرة أقرب إلى الهزل منها إلى الجد في الدعوة إلى إعادة اليهود من فلسطين إلى الدول العربية وغيرها ، وبذلك نبت أن وعينا للتاريخ يتأخر أكثر من مائة عام عن الوعي اليهودي .

#### ♦ نجاح وإخفاق

نستطيع القول إن الحركة الصهيونية نجحت في تنفيذ الأساس الأول لها ، أي إقامة الدولة العبرية في فلسطين ، أما حدود تلك الدولة فيجب عدم الوقوع فريسة الوهم أنها أخفقت في تحقيقها ، ذلك بسبب وعينا للأخطار أو مقاومتنا لها ، ولكن ذلك تم بسبب سقوط مفهوم التوسع العسكري ، وعدم توفر العنصر البشري اليهودي الكافي لإخراج العرب كلياً من فلسطين ودول الجوار ، إن الإخفاق الذي أصاب الحلم الصهيوني في ميدان التوسع «من الفرات إلى النيل» ، يعود إلى عدم احتساب ظاهرة النمو السكاني ، والوعي الديني المتفجر ، فضلاً عن السببين السابقين (التوسع العسكري والكتافة البشرية اليهودية) .

لكن إسرائيل نجحت في شق قناة لم تحلم بها وأعني اختراق العالم العربي ، وإقامة العلاقات السياسية والأمنية والدبلوماسية مع ممثلي شعب فلسطين الذي سلبت منه أرضه ، إن مفهوماً صهيونياً جديداً قد ولد ، مع المتغيرات الهائلة في مفاهيم الاستعمار وتطور السلاح ، لذلك تنجح إسرائيل اليوم في هذا الاختراق الفكري والعسكري والاقتصادي والسياسي ليكون بديلاً للسيطرة على الأرض ، أي إنها تستبدل مفهوم استعمار الأرض بمفهوم استعمار سكانها دون حرب ، وعوضاً عن احتلال الأرض بالقوة لإخضاع أصحابها يتم اليوم إخضاعهم بالتهديد بالسلاح النووي ، وبتهالك الأنظمة على طلب الطاعة الإسرائيلية .

أما الدروس فما أكثرها . . إن حالة الإحباط شبه المطلق ، والاستسلام شبه الكامل ، والهرولة الذليلة والتواطؤ على حق الشعوب في المقاومة والرفض ، والانتصايح التام لغول الهيمنة الأمريكية تجعل من دروس المأساة معدوماً ، إلا على الورق وفي الأفتدة المذبوحة ، لقد لاحت الفرصة التاريخية لقلب المعادلة الصهيونية مرتين : الأولى منذ دعوة تونس بلسان وزير خارجيتها الراحل المنجي سليم عام ١٩٦٤ لقيام حركة الكفاح المسلح في فلسطين ، والثانية بقيام حركة الانتفاضة (أطفال الحجارة) ، والمخزن أن الذين لبوا نداء التاريخ عام ١٩٦٥ ، بمباشرة الكفاح المسلح ، ثم سلموا أسلحتهم عام ١٩٩٤ ، هم الذين كسروا الفرصة التاريخية الثانية ، وإذا كان الجهل والغباء والتواطؤ قد



أدت إلى عدم مواجهة الاستعمار الاستيطاني منذ عام ١٨٨٢ ، وهو ما أدركه ورفضه السلطان عبدالحميد ، فكيف نفسر هذا الصمت الفعلي أمام استمرار الاستعمار الاستيطاني وقبولنا بأدوار التغطية والإلهاء لهذا الإثم الذي لم يرحم التاريخ من قبل به أو سكت عنه أو ناور فيه .

#### ❖ الصراع الحربي سقط

يبقى السؤال عن استمرارية الصراع مع الحركة الصهيونية ، وفي رأيي فإن الصراع العسكري بمعناه الحربي المنظم قد سقط .

يبقى أن الطاقة المتفجرة في حركات المقاومة ، وطنية أو قومية أو دينية ، سوف تظل تؤرق مخطط إسرائيل في تهويد الإرادة العربية ، وإذا لم يؤد هذا الصدام إلى نتائج تغييرية على الأرض ، فإن المواجهة ستقوم في الميدان الاقتصادي والثقافي والإعلامي ، وإذا كنا قد عجزنا عن فهم حقيقة الحركة الصهيونية ومقاومة مشروعها بفضل تولى الأنظمة مسؤولية المواجهة المنفردة بعيداً عن دور الشعب ، فإن هذا الدور هو الأساس للمعركة المقبلة ، ولذلك شرط أساسي هو تحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان العربي ليشكل مصيره باختياره وبين يديه قوته بذاته بعيداً عن حرمانه من حقوقه كإنسان .

إذا استطعنا إقامة المجتمعات الديمقراطية وتعزيز العلم والدخول في عصر المعلومات والتكنولوجيا الصناعية والزراعية فسوف يكون هناك

٢١٤ \_\_\_\_\_ العرب يتأخرون في وعيهم للتاريخ ١٠٠ عام عن اليهود

أمل بانتصار عربي على الدولة العبرية ، من خلال المواجهة الحضارية والاقتصادية ، وإلا . . فإن السؤال عن المستقبل يجب أن يوجه إلى جيل أكثر حرماناً وجهلاً وبأساً وتشرذماً وانهزاماً في عام ٢٠٩٧ .

\* \* \*

## الفهرس

الصفحة

الموضوع

٧	- كلمة أولى
٩	- التصميم . . . أخرج بريطانيا من أزمته الاقتصادية
١٨	- عالم النفط اليومي عواصف وأخطار
	- الاقتصاد والسياسة في عالم اليوم
٢٤	١ - الاقتصاد والسياسة في عالم اليوم
٣٣	٢ - التجربة الناصرية والتجربة الساداتية
٤٥	٣ - القيادة السعودية . .
٥٥	٤ - سوق المناخ وأبعاده السياسية
٦١	٥ - أزمة الديمقراطية في الوطن العربي والنمو الاقتصادي
٧١	٦ - السوق الأوروبية المشتركة . .
٧٨	٧ - صراع الكتلتين !
٩٥	- السياسة الاقتصادية الأمريكية الجديدة هل هي سياسة انتقامية
١٠٣	- الإنفاق الدفاعي هل هو قرار سياسي؟
١١١	- عام تبخر أحلام رفاة السبعينات وظهور عجز الموازين وربط الأحزمة والكساد

- ١٢٢ - إطار عملي لمواجهة الديون في مصر
- ١٢٨ - بسبب تخطيط سياسة أمريكا الاقتصادية : زلزال يضرب الاقتصاد العالمي
- الانهيار المالي . . . واحتمالات الكارثة!!
- ١٣٧ ١ - الانهيار المالي . . . واحتمالات الكارثة!!
- ١٤٥ ٢ - الولايات المتحدة والدول السبع الصناعية
- ١٥٣ ٣ - دول مجلس التعاون الخليجي
- ١٥٨ ٤ - الدول النامية
- ١٦٥ ٥ - اليابان
- ١٧٢ ٦ - الولايات المتحدة الأمريكية
- ١٧٩ ٧ - الدولار الأمريكي
- ١٨٤ ٨ - الاستثمار
- ١٩٢ ٩ - الاستثمار/ ٢
- ١٩٨ - الاقتصاد السياسي للسلام في الشرق الأوسط
- ٢٠٩ - العرب يتأخرون في وعيهم للتاريخ ١٠٠ عام عن اليهود
- ٢١٥ - الفهرس

\*\*\*

